العلاقات الليبية التركية

1969 - 1989

دراسة سياسية - إقتصادية



الدكتور

نبيل المظفري



بسم الـلـه الرحمن الرحيم



العلاقات الليبية التركية

1969ــ 1989 دراسة سياسية ــ اقتصادية

العلاقات الليبية التركية

1969ـ 1989

دراسة سياسية ـ اقتصادية

المؤلف

نبيل عكيد محمود المظفري

الطبعة الأولى

2010

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (3399/ 8 / 2009)

327.61053

محيي الدين, فرهاد

العلاقات الليبية التركية /1969-1989:دراسة سياسية اقتصادية/

فرهاد عزيز محي الدين -عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع, 2009.

(   ) ص

ر.أ : (3399/ 8 / 2009)

الواصفات: /العلاقات الدولية // الجمهورية الليبية/

- تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-480-36-3



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العدالله

تلفاكس : 5353402 6 962+

ص.ب 520946 عمان 11152 الأردن

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

خلوي : 95667143 7 962+

E-mail: darghidaa@gmail.com

الإهداء

إلى

أروح أخوتي سعيد وحاتم وأمير

تخليدا لذكراهم الطيبة.

إلى

روح والدي

عرفانا لفضله.

إلى

والدتي

حبا واحتراما.

إلى

عائلتي

الشمعة التي تنير طريقي دوما.

المؤلف

شكر وعرفان

الحمد والشكر والثناء لله رب العالمين، ربنا لك الحمد على سوابغ آلائك وجزيل نعمائك ولك الشكر على توفيقك وإحسانك، حمداً وشكراً يبلغان رضاك.

في البداية لا يسعني إلا أن أقدم جزيل شكري ووافر عرفاني لكل من مد يد العون لإنجاز هذا البحث، وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور محمد علي داهش، الذي كان له الفضل في اختيار الموضوع، وكان لتوجيهاته وملاحظاته السديدة أثر كبير في إخراج البحث بشكله الحالي.

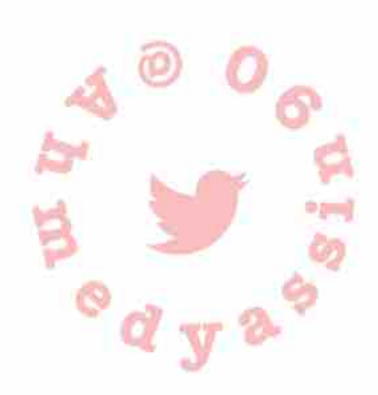
وارى أنَّ من الوفاء أيضاً أن أخص بالشكر أساتذتي في السنة التحضيرية الذين كان لهم الفضل في وصولنا هذه المرحلة وهم ـ فضلاً عن أستاذي المشرف ـ الأستاذ الدكتور إبراهيم خليل العلاف والأستاذ الدكتور غانم محمد الحفو والأستاذ الدكتور خليل علي مراد والأستاذ المساعد الدكتور عصمت برهان الدين عبد القادر والأستاذ المساعد الدكتور زهير النحاس والأستاذ المساعد الدكتور وائل النحاس.

كما أرى أنَّ من الواجب أن اشكر الأساتذة والزملاء الذين ساعدوني في إنجاز البحث، وفي مقدمتهم السيد كمال اوزتورك (Kemal Ozturk) ـ وهو باحث تركي من مدينة غازي عينتاب ويتواجد كثيراً في جامعة استانبول ـ الذي كان له الفضل في الحصول على المصادر التركية، وكذلك الدكتورة نوال سلطان الطائي والدكتور جاسم محمد الجبوري والزميل بيار سيف الدين الذين كان لهم الفضل في تزويدي بعدد من المصادر التي خدمت الأطروحة، وكذلك الدكتور جاسم محمد الزبيدي والسيد صدام حمو لتفضلهما بتقديم التوجيهات المتعلقة بلغة الأطروحة، ومن الوفاء أيضاً أن أخص بالشكر والعرفان الزميلين الدكتور علي خليل احمد والسيد محمد علي شريف لتفضلهما بترجمة بعض النصوص التركية التي أفادتني في البحث كثيراً.

وكذلك فان الواجب يدعوني إلى أن أُعرب عن امتناني وتقديري للموظفين العاملين في مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا) في استانبول الذين زودوني بعدد من البحوث حول موضوع البحث، وكذلك القائمين والعاملين في مكتبة الملك فهد

الوطنية في المملكة العربية السعودية لتزويدهم إياي بعدد من البحوث والكتب ذات العلاقة، فضلاً عن جميع الموظفين في مكتبة مركز الدراسات الإقليمية والمكتبة المركزية ومكتبتي كلية الآداب والإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل والمكتبة العامة في الموصل ودار الكتب والوثائق ببغداد والمكتبة المركزية لجامعة بغداد.

وأخيراً، أقدم شكري لكل من مد يد المساعدة لي ولم يسع لي ذكرهم.



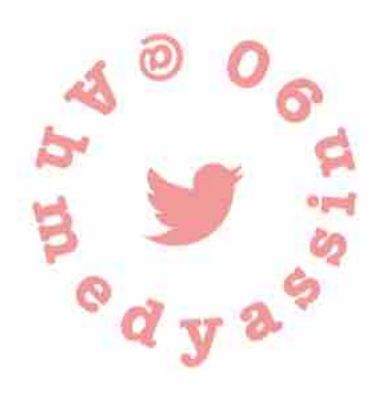
المحتويات

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين ليبيا وتركيا 1969- 1989

الفصل الثالث

العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات الليبية التركية


@Ahmedyassin90

المقدمة
إطار البحث وتحليل المصادر

حظيت العلاقات العربية التركيـة بنصيب مـن اهتمامـات البـاحثين العـراقيين في مختلف جامعات القطر، ويـأتي هـذا الاهـتمام مـن حقيقـة أساسـية، ألا وهـي أن تركيـا تشكل إحدى الدول المهمة في المنطقـة، إذ تتمتـع بثقلهـا الجغـرافي والاسـتراتيجي، فهـي تجاور الوطن العربي وترتبط بعلاقات متينة مع الدول الغربيـة، مـما هيـأ لهـا الظـروف المناسبة لتؤدي دوراً مهماً في المنطقة، ومن هنا تبرز أهمية دراسـة طبيعـة علاقاتهـا مـع الدول العربية في المجالات المختلفة، لذا فان الدراسات الأكاديمية غطت جوانب عديـدة من الوضع العام في تركيا وعلاقاتها الخارجية بالدول العربية بخاصة.

جاءت هـذه الدراسـة لتكـون إضـافة أخـرى لسلسـة الدراسـات الأكاديميـة التـي تناولت العلاقات العربية التركية، وينبغي الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة ستلقي نظرة عـلى الحياة السياسية والاقتصادية في ليبيا من خلال علاقاتها مع تركيا، ونظراً لافتقـار المكتبـة العربية إلى دراسة تاريخية وفقاً للمنهج العلمي الأكاديمي، وقع اختيار المؤلف على هـذا الموضوع، محاولة منه سد بعض الثغرات في مجال دراسة العلاقـات التركيـة مـع الأقطـار العربية.

تم تحديد نطاق الدراسة بالفترة 1969 ـ 1989، وفقاً لعدد مـن الاعتبـارات، يـأتي في مقـدمتها قيـام ثـورة الفـاتح مـن أيلـول (سـبتمبر) 1969 في ليبيـا، وإقامـة النظـام الجمهوري في البلاد، فقـد شـهدت السـنوات الأولى حالـة مـن عـدم الاسـتقرار السـياسي نتيجة للمشكلات التي واجهت الثورة مما أدى إلى تراجع العلاقات نوعا ما بين البلـدين، إذ كانت تركيا ترتبط بعلاقات جيدة مع ليبيا في العهـد الملـكي، إلا أن العلاقـات شـهدت انتقالة كبيرة منذ سنة 1975 في أعقاب التدخل التركي

العسكري في قبرص سنة 1974، لكن العلاقات بدأت بالتراجع منذ بداية ثمانينات القرن المنصرم وحتى سنة 1989، إذ بدأت بالانتعاش من جديد، وقد ارتأى المؤلف أن تكون نهاية هذه الدراسة في هذه السنة ليحدد نطاق البحث بعشرين عاماً، كما أن تلك السنة شهدت قيام اتحاد المغرب العربي، وأضحت العلاقات تأخذ بعداً إقليميا، على الرغم من احتفاظ أقطار المغرب العربي بخصوصياتها.

تتألف هذه الدراسة من **خمسة فصول**، استعرض **الفصل الأول** نبذة عن الصلات التاريخية بين ليبيا وتركيا، إذ تطرق **المبحث الأول** إلى الفتح العثماني لطرابلس الغرب في سنة 1551، وجوانب من العلاقات العامة بين الطرفين في العهد القرمانلي (1711ـ 1835)، ومشاركة أبناء ولاية طرابلس الغرب في مجلس المبعوثان العثماني، وعلاقة الدولة العثمانية بالسنوسيين، أما **المبحث الثاني** فقد تناول العلاقات بين الجانبين بعد تعرض الولاية للاحتلال الايطالي والمقاومة التي أبداها الشعب الليبي بمشاركة أعداد كبيرة من الضباط والجنود العثمانيين، في حين ذهب **المبحث الثالث** لدراسة العلاقات الليبية التركية في العهد الملكي، بدءاً من الموقف التركي من القضية الليبية في أروقة الأمم المتحدة حتى نيلها الاستقلال في كانون الأول 1951، والمساعدات التي قدمتها تركيا إلى ليبيا بعد الاستقلال من اجل نهوضها، وكذلك العلاقات الاقتصادية بين البلدين حتى سنة 1969.

وبحث **الفصل الثاني** في العلاقات السياسية بين البلدين، فقد تناول **المبحث الأول** ثورة الفاتح من أيلول (سبتمبر) سنة 1969، والموقف التركي منها، إذ أصبحت تركيا في موقف لا تحسد عليه، فعند قيام الثورة كان الملك إدريس السنوسي في جولة سياحية في تركيا، وكان لابد لها من اتخاذ موقف حيال الثورة والملك، أما **المبحث الثاني** فقد تناول العلاقات السياسية بين الجانبين، إذ تطرق إلى مبادئ سياسة ليبيا الخارجية والعوامل المؤثرة فيها، بما فيها العلاقات العربية التركية

بشكل عام، وكذلك الزيارات الرسمية المتبادلـة للمسـؤولين في البلـدين وأثرهـا في العلاقات السياسية بين البلدين.

وأمـا **الفصـل الثالـث**، فبحـث في القضـايا الخارجيـة المـؤثرة في العلاقـات الليبيـة التركية، وتأتي في مقدمتها القضية الفلسـطينية، والتـي عـادة كانـت تـؤدي دوراً كبـيراً في سياسة الأقطار العربية تجاه الدول الأخرى، وخاصـة تلـك الـدول التـي تـرتبط بعلاقـات جيدة مع " إسرائيل "، كما أن قضية قبرص كانت مفتاحاً لأبـواب جديـدة للعلاقـات بـين البلدين، خاصة بعد التدخل العسكري التركي في قبرص سـنة 1974، والـدعم الليبـي لهـا، وكذلك قضية الأقلية التركية في بلغاريا، هاتان القضـيتان كانتـا تشـغلان حيـزاً كبـيراً مـن اهتمام الساسة الأتراك، وبالمقابل كانت هناك قضايا أخرى تعرقل مسـيرة العلاقـات بـين الجانبين ومن أهمها الاعتداءات المتواصلة للولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا والموقف التركي السلبي منها.

كان الاقتصاد المحور الأسـاس في العلاقـات الثنائيـة بـين البلـدين، لـذلك فقـد تـم تخصيص الفصلين الأخيرين للبحث في العلاقات الاقتصـادية، فقـد تنـاول **الفصـل الرابـع** العلاقات الاقتصادية في مجالي النفط والتجارة، وتطرق **المبحث الأول** إلى اكتشاف الـنفط في ليبيا والبدء بالإنتاج والتصدير إلى الدول، فقد كانت تركيا من الدول التي بذلت جهداً كبيراً للحصول على النفط الليبي، وقد تطورت العلاقات النفطيـة منـذ سـنة 1975، بعـد الانفراج السياسي في العلاقـات، أمـا **المبحـث الثـاني** فقـد تنـاول العلاقـات التجاريـة بـين البلدين والعوامل التي ساعدت على تطورها، فضلاً عن التطرق إلى أنواع السلع التجارية والميزان التجاري بين البلدين.

وفي **الفصل الخامس**، تم الوقوف على الجوانب الاقتصادية الأخرى من العلاقات بين البلدين، وتأتي في مقدمتها الاستثمارات المشتركة في مجالي الصـناعة والزراعـة، إذ تـم إقامة عدد من المؤسسات والشركات المشتركة بين البلدين من بينها

مصانع الأسمدة والآلات والمكائن وإقامة ورش ومعامـل مشـتركة للصـيانة، فضـلاً عن إقامة الشركات المشتركة مثل الشركة المشتركة للزراعة والثروة الحيوانية، وفي **المبحث الثاني**، تم التطرق إلى الشركات التركية العاملة في ليبيا والمشاريع التـي أنجزتهـا في الـبلاد، وبخاصة في قطاع المقاولات، إذ أدت دوراً بارزاً في مجال البناء وفتح الطرق وغيرها، كـما تطرق المؤلف في **المبحث الثالث** إلى الاستثمارات والمساعدات المالية التـي قـدمتها ليبيـا إلى تركيا ومنها تقـديم القـروض المريحـة وإقامـة المصـارف المشـتركة، وكـذلك السـياحة وأثرها في دعم الاقتصاد التركي، أمـا **المبحـث الرابـع** فقـد تحـدث عـن العـمال الأتـراك العاملين في ليبيا، ودورهم في إقامة المشاريع المختلفـة ومعالجـة بعـض المشـكلات التـي كان يعاني منها الاقتصاد التركي وفي مقدمتها البطالة والعجز المالي في الميزانية التركية.

ومن الأهميـة بمكـان الإشـارة إلى بعـض المشـكلات التـي واجهـت المؤلـف خـلال مرحلة البحث، وفي مقدمتها، ندرة المصادر التي تتحدث عن موضوع البحث، فالكتب لم تتناول هذا الموضوع إلا بشكل مختصر جـداً لأن المكتبـات العراقيـة تفتقـر إلى الكتـب التي تتناول تاريخ ليبيا في الفترة المتأخرة، وان اغلب المعلومات وردت في الدوريات مـما تطلب جهداً كبيراً في الحصول عليهـا وتـدقيقها وتحليلهـا وربطهـا، ناهيـك عـن المصـادر التركية التي كانت بحاجة إلى وقت لترجمتها، فضلاً عن الظـروف الأمنيـة المحيطـة التـي أعاقت تحرك المؤلـف للاطـلاع عـلى مكتبـات العـراق الأخـرى ، وكـذلك فـان الليبيـين لم يتعاونوا مع المؤلف نهائياً، على الرغم من الرسائل الكثيرة التي بعثها إلى ليبيا، فضلاً عـن عدم تعاون المكتب الشعبي الليبي في دمشق مع المؤلـف، رغـم مراجعتـه المكتـب عـلى مدى يومين متتـالين ولم يتيحـوا لـه فرصـة لقـاء أي مـن المسـؤولين فيـه، لا بـل أنهـم لم يسمحوا له حتـى بالـدخول إلى المبنـى، إذ قضى يـومين أمـام بـاب المكتـب ولكـن دون جدوى.

تحليل المصادر

إن الدراسة الأكاديمية بحاجة إلى العديد من المصادر المتنوعة من اجل إخراجها بشكل علمي دقيق، ونظراً لأنَّ موضوع الدراسة قلما تناوله الباحثون، إلا من خلال البحوث العامة والمقالات المنشورة في المجلات والصحف، فضلاً عن بعض الدراسات الجامعية والكتب التي قليلاً ما دخلت في تفاصيل الموضوع، لذلك فان مصادر هذه الدراسة جاءت متنوعة، ومختلفة من فصل إلى آخر، وتأتي في مقدمة تلك المصادر، الوثائق، المنشورة منها وغير المنشورة منها، فقد أسهمت الوثائق غير المنشورة للسفارة العراقية في تركيا والمحفوظة في أرشيف مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل والمفوضية الملكية في طرابلس في دار الكتب والوثائق ببغداد في إبراز جانب من الحقائق التاريخية التي ساعدتنا في الدراسة، وقد جاءت الوثائق المنشورة كجزء مكمل لسابقتها وتمثلت بالكتب الوثائقية، وأهمها وثائق السفارة الأمريكية في طهران التي استولى عليها الطلبة الإيرانيون بعد قيام الثورة الإيرانية سنة 1979، وتم نشرها فيما بعد تحت عنوان (تدخلات أميركا في الدول الإسلامية)، وكذلك مجموعة من الوثائق الأمريكية التي تناولت الاحتلال الإيطالي لليبيا خدمت الدراسة في الفصل الأول.

وتأتي المطبوعات الرسمية على درجة كبيرة من الأهمية، إذ اعتمدت الدراسة عليها بشكل كبير، خاصة أنها نقلت تفاصيل عن نشاط الحكومات، وكذلك المطبوعات الخاصة بمنظمات هيئة الأمم المتحدة والتجمعات الاقتصادية،ومنها الحوليات التركية الرسمية الصادرة عن رئاسة الوزراء التركية، إذ تطرقت إلى الزيارات الرسمية التي قام بها المسؤولين الأتراك إلى الدول الأخرى وبالعكس، فضلاً عن إحصائيات وافية عن النشاط التجاري والاقتصادي، والسجل القومي الليبي الذي كان يصدر عن وزارة الثقافة الليبية ويحوي خطب

وأحاديث الرئيس الليبي معمر القذافي، ويظهر من خلالها جلياً الموقف الليبي من بعض القضايا والأحلاف في المنطقة وبشكل خاص الموقف الليبي من حلف شمال الأطلسي، وقد تمت الاستفادة بشكل كبير من مطبوعات هيئة الأمم المتحدة ومنها الاجتماعات العامة (Pleanary meetings)، وتمكنت الدراسة من خلالها الوقوف على الموقف الرسمي للبلدين تجاه قضيتي قبرص والاعتداءات الأمريكية على ليبيا خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، وأما في الجانب الاقتصادي من العلاقات بين البلدين، فقد تمت الاستفادة من الإحصائيات الاقتصادية لها التي كانت تصدر تحت عنوان إحصاءات السلع التجارية (Commodity trade statistics)، إذ كشفت عن حجم تجارة السلع بين البلدين، ويضاف إلى ذلك المطبوعات الرسمية لجامعة الدول العربية وأهمها إحصائيات صندوق النقد العربي.

وتحتل الاطاريح والرسائل الجامعية مكانة مهمة ضمن المصادر المعتمدة، لما تحتويه من معلومات دقيقة جاءت وفق منهج أكاديمي، على الرغم من الموضوعات التي تخص موضوع الدراسة، لكنها سدت ثغرات كثيرة، وتأتي في مقدمتها أطروحة الدكتوراه باللغة التركية بعنوان العلاقات التركية الليبية: 20 سنة من التطور الاقتصادي (Turk- Libya iliskileri 20 yillik iliskilerin karsilikli ekonomik gelisimelere katkisi) للباحث Husnu Mahli ، وهذه الدراسة تتناول العلاقات الاقتصادية منذ سنة 1970 وحتى سنة 1990 بين البلدين بشيء من التفصيل، فضلاً عن انه تم إلحاقها بعدد من الملاحق المهمة احتوت عدداً من البروتوكولات الموقعة بين البلدين أعان الباحث في معرفة وتحليل القضايا العالقة بين البلدين وإقامة المشاريع وسبل تطويرها، والجدير بالذكر أن دراستنا أشمل من هذه الدراسة إذ تم تناول العلاقات السياسية أيضاً، فضلاً عن تناول بعض القضايا التي لم تتطرق إليها هذه الدراسة، وكذلك أطروحة أخرى عن العلاقات العربية التركية للباحث

Berrak Kurtulus بعنوان: (القوة العاملة التركية في الشرق الأوسط: ليبيا والسعودية العربية نموذجاً) وهي بعنوان: (Orta dogu ulkelerine Turk isgucu akimi Libya ve Suudi Arabistan ornegi)، وهي تدرس وضع القوة العاملة التركية في الشرق الأوسط بشكل عام وليبيا والمملكة العربية السعودية بخاصة، وأثرها على الاقتصاد التركي، وكذلك الوضع الاجتماعي للعمال الأتراك في البلدان التي يعملون فيها، فضلاً عن بعض الدراسات العراقية وبشكل خاص رسالة الماجستير للباحث فاروق توفيق إبراهيم بعنوان (العلاقات الاقتصادية العربية التركية في مجال النفط والمياه 1970ـ 1983)، إذ تطرق فيها الباحث إلى جانب من العلاقات النفطية بين ليبيا وتركيا، فضلاً عن عدد آخر من الدراسات الأكاديمية التي غطت سياسة تركيا باتجاه المنطقة العربية بشكل عام، فقد وفرت للباحث الأرضية المناسبة لفهم سياسة تركيا إلى جانب العلاقات التاريخية التي تربط البلدين في الفترة التاريخية التي شكلت فصلاً تمهيدياً لدراستنا.

أما الكتب، فبلا شك تعد مصدراً مساعداً في إغناء البحث وسد الثغرات التي رافقت الدراسة، وبخاصة تلك التي تعالج مسألة العلاقات العربية التركية، وبعض الأحداث والقضايا التي وقعت في القرن العشرين والتي تركت أثرها على العلاقات الليبية التركية، مثل كتاب (العلاقات الليبية الأمريكية 1940ـ 1992) للمؤلف السيد عوض عثمان، إذ تابع تطور العلاقات بين البلدين والموقف الدولي منها، وكذلك كتاب (ليبيا انبعاث أمة.. وسقوط دولة) لرئيس وزراء ليبيا الأسبق مصطفى احمد بن حليم، الذي كشف فيه عن جوانب من الحياة السياسية في ليبيا قبل قيام الثورة في سنة 1969، والأسباب التي أدت إلى انهيار النظام الملكي، وسياسة القادة الجدد في البلاد، ناهيك عن عدد من الكتب المعربة التي ركزت على مواطن الضعف والقوة في العلاقات العربية التركية، وخاصة تلك التي نشرتها

مؤسسة الأبحاث العربية في بيروت مثل (سياسات تركيا الأمنية) و (تركيا: صعوبات وآفاق) وغيرها، ويضاف على ذلك عدد من الكتب باللغة الإنكليزية وأهمها كتاب Alon Liel بعنوان (Turkey in the Middle East oil , Islam and politics) والذي ركز على عدد من مجالات التعاون بين تركيا وعدد من الدول في منطقة الشرق الأوسط ومن بينها ليبيا، وقد خصص المؤلف جزءاً مهماً من دراسته للعلاقات الليبية التركية، كما أسهم كتاب ((Turk - Libya iliskileri لعدد من المؤلفين في إغناء الدراسة، إذ حوى عدداً من البحوث التي عالجت جوانب مختلفة من العلاقات الليبية التركية.

أما في مجال البحوث، فقد تم اعتماد عدد كبير من البحوث العلمية التي نشرت في المجلات، فقد زودت الدراسة بمعلومات قيمة عن العلاقات العربية التركية بشكل عام وتطرقها إلى العلاقات الليبية التركية بشكل خاص، ولعل أهم تلك البحوث هي التي حصل المؤلف عليها عن طريق المراسلة من تركيا باللغتين التركية والإنكليزية، ومنها البحث الموسوم (Tuekiya - Libya iliskileri للباحث Kavas Ahmet وكذلك البحث الموسوم (Libya ile Turkiya arasindaki anlasmalara bakis) للباحث Alp Muharrem Sami، وقد تناولا العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، فضلاً عن البحث المعنون ((Turkish- Libyan relations (1945-1993) للباحث Orhan Kologlu، الذي تناول العلاقات التاريخية التي تربط البلدين بشكل مقتضب حتى سنة 1993، مما ساعد المؤلف في الوقوف على المفاصل الأساسية في العلاقات الثنائية بين البلدين، إلى جانب عدد آخر من البحوث باللغة العربية التي لا تقل أهمية عن البحوث المذكورة أعلاه، ويأتي في المقدمة البحث الموسوم (العلاقات الليبية التركية 1969 ـ 1990) للباحثين محمد علي داهش وعوني عبد الرحمن السبعاوي، والبحث الاقتصادي للكاتب

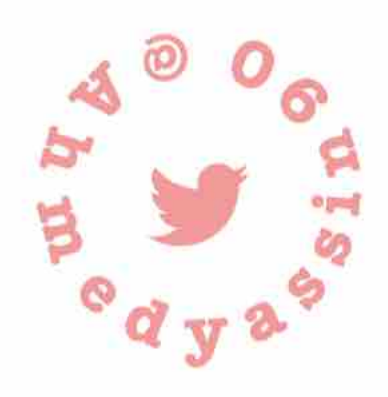
بطرس لبكي بعنوان (العلاقات الاقتصادية العربية التركية الراهنة)، فقد عالج جوانب مهمة من العلاقات العربية التركية في مجال المال والسياحة والأيدي العاملة وغيرها، فضلاً عن المعلومات التي وردت في المجلات العربية والإنكليزية على شكل مقالات وأخبار أسهمت كثيراً في إغناء البحث، سيما وأنها كانت تتابع التحركات الدبلوماسية للمسؤولين في البلدين والنتائج التي كانت تتمخض عنها، وتأتي في مقدمة تلك المجلات، مجلة عالم النفط التي كانت تنقل الأخبار الاقتصادية في المجالات المختلفة ومجلة الأسبوع العربي والسياسة الدولية وعالم التجارة والوطن العربي وغيرها، إلى جانب عدد من المجلات الأجنبية التي توازي في أهميتها المجلات العربية ومنها The Middle East Journal الأميركية ومجلة The Middle East البريطانية اللتين ركزتا على الجوانب السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلكمجلة Quuarterly Economic Review of Libya ,Malta, Tunisia التي ركزت على النشاطات الاقتصادية في ليبيا ومالطا وتونس،وفي مقدمتها قطاع البناء والمقاولات والشركات الاستثمارية.

وتعد الصحف رصيداً آخر للمعلومات كانت الدراسة بحاجة إليها، إذ أن الصحف تؤدي دورها الأساسي في بيان المعلومات والكشف عن خبايا الأمور وتضعها تحت يد الرأي العام، وهنا ينبغي الإشارة إلى صحيفة أضواء الأنباء التي كانت تصدر في أنقرة باللغة العربية، فقد تمت الاستفادة من المعلومات والتصريحات التركية الرسمية التي تنقل على صفحاتها، فضلاً عن نشر المقالات والأخبار عن زيارات المسؤولين العرب وغيرهم إلى تركيا، والنشاط الاقتصادي التركي مع الدول الأخرى، ولا يمكن إغفال أهمية الصحافة العربية التي أدت دوراً مهماً في نقل المعلومات، وقد استقى المؤلف منها ما يفيد الدراسة، ومنها المحرر البيروتية والسياسة والقبس الكويتيتين وغيرها.

وأخيراً، يأمل المؤلف أن يكون قد قدم ما يفيد الحقيقة التاريخية، وان تكون دراسته هذه إضافة جديدة إلى المكتبة التاريخية العربية، ويدعو من الباري جل شأنه وعلا أن يكون قد وفق فيما بذل من جهد متواضع، وما التوفيق إلا من عند الله.



الفصل الأول
العلاقات التاريخية بين ليبيا وتركيا


@Ahmedyassin90

الفصل الأول
العلاقات التاريخية بين ليبيا وتركيا

بدأت اتصالات الدولة العثمانية بأقطار المغرب العربي بصورة واضحة في بداية القرن السادس عشر، خاصة بعد تعرض المنطقة إلى هجمات الأوربيين، وبشكل خاص من قبل الأسبان، وقد خضعت معظم أقطار المغرب العربي تحت السيطرة الأسبانية، إلى أن تم تخليصها بمساعدة العثمانيين، الذين حكموها فترة قاربت الأربعة قرون من الزمن، وبقيت ليبيا جزءاً من دولتهم منذ سنة 1551 حتى سنة 1913، إذ دخلت منذ ذلك التاريخ تحت الاحتلال الإيطالي حتى سنة 1943، عندما تمكنت الدول الحليفة في الحرب العالمية الثانية من تخليصها من قبضة الإيطاليين. منذ هذا التاريخ دخل نضال الشعب الليبي مرحلة جديدة، إذ وجب عليه العمل للتخلص من سيطرة الدول الأجنبية التي حلت محل إيطاليا ونيل الاستقلال، فكان له ذلك في كانون الأول سنة 1951، وتم إعلان الملكية كنظام حكم في ليبيا، حتى أيلول سنة 1969، إذ أطاحت به ثورة قادها مجموعة من الضباط، وأعلنت قيام الجمهورية.

المبحث الأول

العلاقات الليبية العثمانية 1551 ــ 1911:

تعرض مناطق المغرب العربي إلى غارات متوالية منذ سقوط آخر معاقل المسلمين في غرناطة سنة 1492[1]،إذ استمرت محاولات الأسبان للسيطرة على المنطقة لدوافع سياسية واقتصادية ودينية، وتمكنوا فعلاً من إخضاع مناطق مختلفة في الجزائر وتونس خلال السنوات 1505 ـ 1510[2]. ومن ثم أصبحت المناطق الخاضعة لأسبانيا منطلقاً للقوات الأسبانية باتجاه طرابلس الغرب، فقد تحركت قوة أسبانية سنة 1510 قوامها (8) آلاف جندي من بجاية الجزائرية باتجاه طرابلس الغرب بقيادة الكونت بيدرو دي نافار (Pedro Di Navarrn)، وقد انضمت إلى هذه القوة، قوات عسكرية من نابولي وصقلية، وانضمَّ إليها عدد من المالطيين كمرشدين لمعرفتهم بطرابلس الغرب[3]، إذ تُشكلّ طرابلس الغرب أهمية كبيرة نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز، فكانت مركزاً مهماً للقوافل التجارية القادمة من مناطق مختلفة[4]، وكان التجار يترددون عليها من شتى أنحاء العالم، ومنهم العرب

---

(1) علي مصطفى المصراتي، الصلات بين ليبيا وتركيا التاريخية والاجتماعية، مطابع وزارة الثقافة والإعلام، (طرابلس، 1968)، ص23.

(2) ايتوري روسي، طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، ترجمة وتقديم: خليفة محمد التليسي، مطبعة الغريب، (بيروت، 1969)، ص17.

(3) المصدر نفسه، ص18.

(4) رودلفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم اسرة القرمانلي، ترجمة: طه فوزي، معهد الدراسات العربية العالية، (القاهرة، 1961)، ص5-6 ؛ شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير (من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر) ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب الأقصى ـ (مراكش)، ط2، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، (القاهرة، 1997)، ص126.

والأتراك والجنويون والصقليون والمالطيون وغيرهم[1].

وصل الأسطول الأسباني إلى مشارف طرابلس الغرب في 24 تموز 1510، وبدأ الهجوم في اليوم التالي، وبعد مقاومة عنيفة، تمكن الأسبان من السيطرة عليها، وما أن استتب الوضع في المدينة للأسبان، حتى أخذوا بتحصين القلعة والصخرة في المدينة، إذ تلقوا تهديداً مباشراً من السفن العثمانية في عام 1512، وذلك حسب ما جاء في رسائل القنصل البندقي في طرابلس الغرب باليرميو (Palermo)، فقد كانت هذه السفن تظهر بين الحين والآخر قبالة السواحل الشمالية لأفريقيا[2].

ـ الفتح العثماني لطرابلس الغرب

شجعت الانتصارات التي حققها عُروج وأخيه خير الدين بربروسا[3] في البحر المتوسط وبالتعاون مع الدولة العثمانية، سكان طرابلس الغرب على

(1) روسي، طرابلس الغرب، ص23.

(2) المصدر نفسه، ص ص 19 –20، 35.

(3) وهو الابن الثالث ليعقوب بن يوسف التركي، وأسمه الأصلي خضرـ أو خسرف، ثم أُبدل بخير الدين الذي أطلقه عليه فضلاء الأندلسيين والمغاربة، خلف أخوه عُروج في قيادة الجهاد البحري في المغرب العربي عام 1518م، ويشار إلى خير الدين بلقب (باربروسا)، اكتسب شهرة فائقة لمهارته وشجاعته من أن عمل تحت إمرة أخيه عُروج حتى أصبح مؤسس دولة وشخصية من أبرز شخصيات التاريخ العثماني، وخاض صراعاً حافلاً بالإنجازات الكبيرة للدولة العثمانية في البحر المتوسط عندما قاد ونظم القوة البحرية العثمانية، اهتم بالأوضاع الداخلية للبلاد والعمل على القضاء على التمردات والدسائس التي كانت تحاك ضده من بعض القوى المحلية التي كانت رافضة لزعامة خير الدين باربروسا، قاد حملات بحرية خلال الفترة (1534 ـ 1538) نحو سواحل إيطاليا الجنوبية وجزيرة صقلية وجزر بحر إيجة والبندقية. ينظر: رابحه محمد خضير عيسى الجبوري، موقف القوى الإسلامية من التوسع الأوربي في المغرب العربي 1492 ـ 1578، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2006)، ص115 ـ 150.

الاستنجاد بالسلطان العثماني سليم الأول (1512 ـ 1520) لتخليصهم من السيطرة الأسبانية[1]، وقد وصل وفد من أعيان وأهالي مدينة تاجوراء الواقعة شرق مدينة طرابلس الغرب إلى أستانبول، لمقابلة السلطان في عام 1519[2]، وأعرب الوفد عن رغبته في الخلاص من الحكم الأجنبي، وإعلان الطاعة للسلطان العثماني، وقد ترك لقاءهم أثراً في نفس السلطان، الأمر الذي دفعه إلى تعيين مراد آغا لولاية طرابلس الغرب، وكلفه بمرافقة الوفد للتعرف على أحوال المنطقة[3].

كانت أسبانيا قد سلمت البلاد إلى فرسان مالطا، بسبب ظروفها الخاصة، وذلك بعد مفاوضات طويلة امتدت من عام 1524 إلى عام 1530[4]، وفي هذه الأثناء، كانت قوة عثمانية بقيادة مراد آغا الذي جاء مع وفد تاجوراء لتستطلع أحوال البلاد، قد تمركزت في مدينة تاجوراء، الأمر الذي سهل على أهل البلاد من الانضمام إلى هذه القوة، وشن حملات عسكرية على القوات المالطية للاستيلاء على طرابلس الغرب، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، نظراً لقلة عدد المقاتلين مما دفع بالقائد مراد آغا إلى الاستنجاد بـ (طرغوت باشا) قائد الأسطول العثماني في البحر الأبيض المتوسط، لكن الأخير تريث في تلبية الطلب لحين الحصول على

---

(1) محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ـ موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية، 2000)، ص53.

(3) Ahmet Kavas , " Turkiye - Libya Iliskileri " , stratejik ongru , sayi (6) , (10) yti , (Ankara , 2005) ,S.47.

(3) أفراح ناثر جاسم حمدون، السياسة العثمانية في ليبيا 1835 – 1913، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2001)، ص7 ؛ السيد، المصدر السابق، ص70.

(4) ايتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تعريب وتقديم: خليفة محمد التليسي، دار الثقافة، (بيروت، 1974)، ص157-174.

موافقة السلطان سليمان القانوني (1520 . 1566)[1]، ووافق السلطان على فتح طرابلس، وأرسل أسطولاً بقيادة سنان باشا، وبمساعدة سكان طرابلس الغرب، تمكن من طرد المالطيين من البلاد في 14 آب 1551[2]، ولم تنجح محاولات فرسان مالطا المتكررة في استعادة السيطرة على طرابلس الغرب، وكان أخطرها تلك المحاولة التي حدثت سنة 1560، بفضل الدفاع المستميت للقوات العثمانية عن الولاية[3].

اقتصر النفوذ العثماني على الشواطئ والمدن الساحلية من البلاد، خلال الفترة الأولى من الحكم العثماني (1551 ـ 1711)، على الرغم من المحاولات الجادة لفرض نفوذهم على المناطق الداخلية، لذلك فأنهم تركوا إدارة الأقاليم الداخلية إلى الأمراء والزعماء المحليين، كما أن العثمانيين لم يتدخلوا في تفاصيل الحياة العامة للسكان خلال هذه الفترة[4]. وذلك بسبب الاضطرابات الداخلية التي أثارها الأهالي في مناطق مختلفة من البلاد، وكذلك قادة الجيش الانكشاري[5] الذين

(1) المصراتي، الصلات بين ليبيا وتركيا، ص30 ؛ حمدون، المصدر السابق، ص7 ؛ روسي، ليبيا منذ الفتح العربي، ص174-179.

(2) نيقولاي ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، ترجمة: يوسف عطا الله، ط2، دار الفارابي، (بيروت، 2004)، ص265 –266.

(3) ايفانوف، المصدر السابق، ص268.

(4) الجمل، المصدر السابق، ص129.

(5) **الانكشارية:** من (يني جري) وتعني الجيش الجديد، اختلفت المصادر في تحديد ما إذا كان اورخان أو مراد الأول هو الذي استحدث هذا الجيش، وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن تنظيمهم قد ترسم خطى طريقة دينية هي البكتاشية التي يدين لها التوسع العثماني بكثير من قوته الأولى أو أنه قد تأثر بها على الأقل، ويتم تجنيد أفراد الانكشارية من أبناء البلدان المفتوحة في الروميلي لا سيما في البوسنة والصرب والبلقان والمجر. ينظر: دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: احمد ثابت أفندي وآخرون، المجلد (1)، مادة (الانكشارية)، ص76 ؛ نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي، الاتجاهات الإصلاحية في

سيطروا على الحكم منذ سنة 1609، غير آبهين بالأوامر السلطانية، إلى جانب زيادة نفوذ القراصنة الأوربيين في موانئ طرابلس الغرب، لذا فقد شهدت فترة حكم الإنكشارية المعروفة بحكم الدايات (1609 ـ 1711) الكثير من الثورات والاضطرابات، الأمر الذي انعكس سلباً على حياة السكان[1].

ـ العهد القرمانلي(*) 1711 ـ 1835:

استمرت الفوضى في طرابلس الغرب حتى سنة 1711، عندما استطاع القائد الانكشاري احمد القرمانلي (171 ـ 1745)، السيطرة على الحكم، وجعله وراثياً في أسرته[2]، وما أن استتب له الحكم، بعد تخلصه من معارضيه، حتى تصدى للأسطول الذي بعثته الحكومة العثمانية بقيادة خليل باشا، وهو يحمل فرماناً من السلطان احمد الثالث (1703 ـ 1730) بتوليته والياً على طرابلس الغرب، الأمر الذي أدى بالسلطان العثماني، إلى الإذعان للأمر الواقع، وأصدَر فرماناً بتعيين احمد القرمانلي والياً على طرابلس الغرب[3]، وأعلن الوالي الجديد ولاءه للسلطان، وتعهد بدفع حصة الدولة من الضرائب[4].

الدولة العثمانية 1623 ـ 1789، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2006)، ص14.

(1)حمدون، المصدر السابق، ص8 ؛ الجمل، المصدر السابق، ص 129-130.

(*) القرمانلية: أسرة عثمانية كانت تسكن مدينة قرمان في الأناضول، وكان جدهم الأكبر مصطفى، برتبة قبطان صغير، استقر في طرابلس الغرب، واندمجت هذه العائلة مع سكان البلاد وصاهروهم، ووصل بعضهم إلى مناصب كبيرة في الولاية. ينظر: ميكاكي، المصدر السابق، ص11-12.

(2) الجمل، المصدر السابق، ص 131-132.

(3) السيد، المصدر السابق، ص56.

(4) المصراتي، الصلات بين ليبيا وتركيا، ص46-47.

كانت العلاقات القرمانلية العثمانية، يشوبها بعض التوتر بين الحين والآخر، بسبب الضرائب والأموال المترتبة على الولاية، فمثلاً في الأيام الأخيرة من حكم احمد باشا القرمانلي، أمتنع عن إرسال حصة الباب العالي والتي قدرت بنسبة 10% من الغنائم التي تحصل عليها الولاية من الأوربيين، فأرسل السلطان مبعوثاً خاصاً إلى طرابلس لأستحصال الأموال المستحقة من الغنائم[1].

وتوج محمد القرمانلي (1745ـ1754) الذي تولى الحكم، على أثر وفاة والده في سنة 1745، حكمه بإرسال بعثة إلى استانبول محملة بالهدايا للسلطان وحاشيته، طالباً الاعتراف به حاكماً جديداً للولاية[2]، وفعلاً فقد نال اعتراف الباب العالي، وسار على نهج وسياسة والده في الاهتمام بالقوة البحرية وتقوية نفوذ الولاية في البحر الأبيض المتوسط[3].

عقد محمد باشا في سنة 1750، معاهدة مع بريطانيا لضمان سلامة سفنه، دون استئذان من الباب العالي، وسبب ذلك في إغضاب السلطان محمود الأول (1730 ـ 1754)، فسارع الباشا إلى استرضاءه بالهدايا[4]، وفي الفترة الأخيرة من حكم علي باشا الذي تسلم الحكم على أثر وفاة والده في سنة 1754، شهدت البلاد صراعات أُسرية، ولم يوفق علي باشا من القضاء عليها حتى عام 1793، وكان هذا الصراع سبباً في تدخل حكام الجزائر وتونس في شؤون الولاية وبدعم من الدولة العثمانية، ففي 21 تموز سنة 1793، رسى في ميناء طرابلس الغرب أسطولاً عثمانياً بقيادة علي برلاغل الجزائري، وهو يحمل فرمانا من السلطان سليم الثالث (1789

(1) ميكاكي، المصدر السابق، ص11-12.

(2) المصدر نفسه، ص84.

(3) الجمل، المصدر السابق، ص 133

(4) المصدر نفسه، 133.

ـ1807)، يأمر بخلع علي باشا القرمانلي وتعيين علي برغـل محلـه، والتجـأ وأسرتـه إلى تونس واستطاع القرمانلي من العودة بمساعدة حموده باشا والي تـونس سـنة 1794، إلا أن الخلافات سرعان ما دبت من جديد بين الأسرة الحاكمة، وانتهـت بنجـاح يوسـف بك في الوصول إلى الحكم سنة 1795[1].

أقام يوسف باشا علاقات طيبة مع الدول الأوربية، وبشكل خاص مع فرنسـا، مـما أساء إلى العلاقات مع الدولة العثمانية، وكـان يوسـف باشـا لا يأبـه كثـيراً لأوامـر البـاب العالي، فعندما طلب السلطان سليم الثالث في 3 تشرين الأول 1799 من يوسف باشا أن يتـولى قيـادة جـيش لمحـاصرة القـوات الفرنسـية الغازيـة بقيـادة نـابليون بونـابرت في مصر(1897 ـ 1802)، وأن يقتاد الرعايا الأجانب إلى العاصـمة اسـتانبول، راوغ في تنفيـذ الأمر، متخذاً بعض الإجراءات الشكلية ضد الرعايا الفرنسيين[2]. بل تقرب أكثر من الدول الأوربية للحيلولة دون اتخاذ أي إجـراء ضـده، خاصـة بعـد التقـارب العـثماني الأوربي في سنة 1801 على اثر المواجهة البريطانية الفرنسية[3]، وعلى أية حال رأت الدولة العثمانية أنه لا مناص من تغيير الوضع السياسي في طرابلس الغـرب، عـلى أثـر الاضـطرابات التـي أخذت تعصف بالولايـة، فجـاءت الحملـة العثمانيـة بقيـادة نجيـب باشـا في أيـار 1835 لتضع حداً للوضع السائد في طرابلس الغرب، وأعلن عدد كبير من الأهالي عن سرورهم

---

(1) حمدون، المصدر السابق، ص9.

(2) المصدر نفسه، ص9.

(3) ميكاكي، المصدر السابق، ص152.

بعودة الحكم المركزي للولاية[1]، إذ كان الأهالي يرون في السلطان ومبعوثه خيراً وأملاً لإصلاح الأوضاع المتردية في البلاد[2].

لم يظهر الولاة العثمانيون نية صادقة من اجل إصلاح حال الولاية، مسبباً ذلك في تغيير نظرة الأهالي إليهم، وأصبحت هناك هوّة كبيرة بين الحكام والمحكومين، وكانت الهوة أكبر في الداخل، ففي سنة 1837، اشترط شيوخ القبائل للدخول في دائرة سلطة العثمانيين، عدم دخول الأتراك إلى مناطقهم بصفة دائمة[3]، مما أدى بالدولة العثمانية إلى مراجعة سياستها تجاه طرابلس الغرب التي أصبحت الإقليم الوحيد في المغرب العربي ضمن حدود سلطته بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 وفرض حمايتها على تونس سنة 1881 والتي أخذت بوادر الاستعمار الأجنبي تظهر فيها شيئاً فشيئاً[4]. واستقدمت استانبول بعثة طلابية من الولاية في سنة 1890، للدراسة في الكلية الحربية، وبعد تخرجهم، انخرطوا في الجيش العثماني وحاربوا في الجهات المختلفة[5].

(1) الجمل، المصدر السابق، ص140-141 ؛ ميكاكي، المصدر السابق، ص258.

(2) علي مصطفى المصراتي، غومة فارس الصحراء، منشورات مكتبة الفكر، (طرابلس، د.ت)،ص75.

(3) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة: نقولا زيادة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر دار الثقافة، (بيروت، 1971)، ص19-20 ؛ روسي، ليبيا من الفتح العربي، ص387.

(6)Orhan Kologlu ," Turkish – Libyan relations (1945-1993) " , Turkishs Review of Middle East Studies , Annual 1993 , No.7 , Istanbul ,1993 , p.138.

(5) للمزيد عن البعثات والمعارك التي شارك فيها أبناء الولاية ينظر: المصراتي، الصلات بين ليبيا وتركيا، ص ص68-70، 139-142.

ـ الدولة العثمانية والحركة السنوسية:

أسس محمد بن علي السنوسي[1]، أول زاوية له في الولاية بالجبل الأخضر سنة 1842، وكان قد فكّر في إنشائها أول الأمر في بنغازي، لكنه عدل عن ذلك، وأقامها في الجبل الأخضر متجنباً الاصطدام مع الدولة العثمانية[2]، كما أعلنت الحركة ولاءها للأخيرة، في الوقت الذي لم يبدِ العثمانيون أي تخوف من الحركة باعتبارها دعوة إلى الإصلاح[3].

أقامت الحركة اتصالات وثيقة مع الدولة العثمانية، ومن دعائم تلك الصلات، البعثات والوفود بين الطرفين، فقد أرسل السنوسي الشيخ عبد الرحيم المحبوب شيخ زاوية بنغازي إلى السلطان عبد المجيد (1839 ـ 1861) في سنة 1856، وقد أولى السلطان اهتماماً كبيراً به، ورجع مبعوث السنوسي وهو يحمل أمراً سلطانياً، تعفى بموجبه الزوايا السنوسية المنتشرة في ولاية طرابلس الغرب من الجباية والضرائب[4].

كان الولاة العثمانيون يحرصون على إقامة علاقة طيبة بالشيوخ السنوسيين،

(1)ولد محمد بن علي السنوسي في الجزائر سنة 1787، وأتم قسم من دراسته فيها، ثم انتقل إلى جامع القرويين في فاس، ثم رجع إلى الجزائر، ومنها انتقل إلى القاهرة، فأقام في الجامع الأزهر يتعلم ويعلم، وسافر إلى الحجاز وبقي هناك حتى سنة 1840، وأسس أول زاوية فيها سنة 1837، وعند عودته أقام في عدة مدن، حتى استقر به المقام في الجبل الأخضر، ثم انتقل إلى داخل البلاد ليستقر في مدينة الجغبوب. للتفاصيل ينظر: محمد علي محمد عفين، الحركة السنوسية وعلاقتها بالقوى الإقليمية والدولية (1841 ـ 1912)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2004)، ص49-60.

(2) الجمل، المصدر السابق، ص151.

(3) السيد، المصدر السابق، ص62.

(4) المصراتي، العلاقات بين ليبيا وتركيا، ص53.

فحين زار محمد السنوسي طرابلس، كان في استقباله الوالي عشقرعلي باشا (1838 ـ 1842)، ومن ثم زاره في محل إقامته[1]، وقد استمرت العلاقة بين الطرفين في عهد محمد المهدي السنوسي (1859 ـ 1902) باستثناء التوتر الذي شهدته عندما رفض السنوسي طلب السلطان عبد الحميد الثاني إرسال مقاتلين لمساعدة الدولة في حربها ضد روسيا في سنة 1877 لكن العلاقة الطيبة بالوالي العثماني نامق باشا (1876 ـ 1878)[2]، ففي 22 أيلول 1895، تسلم المهدي السنوسي رسالة من كاتب السراي في قصر يلدز، يبين فيها احترام الدولة للحركة السنوسية وعلمائها، كما زار الصادق المؤيد واحة الكفره ليحل ضيفاً على السنوسي، وهو يحمل هدايا السلطان التي كان من بينها نسخة مطبوعة من كتاب صحيح البخاري وساعة لمعرفة الوقت[3]، وكانت الهدايا تؤكد على المعاني الدينية وتعبر عن قبول الدولة للحركة. فيما كان محمد المهدي يحرص دائماً على أن تكون علاقته حسنة بالدولة، وأن لا تتجاوز حدود الرسميات، بالاعتماد على مهارته السياسية والفكرية[4].

ـ مجلس المبعوثان العثماني:

اعتمدت الدولة العثمانية الحياة النيابية منذ السنة الأولى من تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم (1876 ـ 1909)[5]، لكن مجلس المبعوثان عُطِّلَ في السنة الثانية من ولايته أي في سنة 1878 على أثر الحرب الروسية العثمانية (1877 ـ

(1)المصدر نفسه، ص54.

(2)عفين، المصدر السابق، ص109.

(3) المصدر نفسه، ص57 - 58.

(4) عفين، المصدر السابق، ص109.

(5) عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (1908 –1914)، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 1989)، ص25.

1878)، وحتى سنة 1908[1]، ولم تستند الانتخابات في بداية عهدها في الدولة العثمانية إلى أساس دستوري صحيح حتى صدور قانون خاص بالانتخابات من قبل المجلس في 13 كانون الأول 1877[2].

شارك أبناء ليبيا في الدورة الأولى لمجلس المبعوثان، وقد مثّل البلاد في هذه الدورة كل من مصطفى آغا الحمداني وسليمان قبودان[3]، وبعد عودة العمل بالدستور أثر انقلاب سنة 1908، الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي[4]، وكانت الانتخابات قد جرت بهدوء في أغلب الولايات العثمانية، وقد مثل ليبيا عدد من الشخصيات البارزة في البلاد منهم سليمان الباروني وعمر منصور الكخيا وعبد القادر جامي بك[5] ومحمود ناجي وغيرهم[6]، وكان لهؤلاء النواب دور واضح في مجلس المبعوثان العثماني (1908ـ 1914)، ومن خلال مقترحاتهم ومناقشاتهم في

(1) أكمل الدين إحسان اوغلو (إشراف)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج1، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، (استانبول، 1999)، ص118.

(2) للتعرف على قانون انتخاب مجلس المبعوثان ينظر: الحكومة العراقية، قانون انتخاب المبعوثان، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1920).

(3) عبد القادر، المصدر السابق، ص40.

(4)تعود جذورها إلى سنة 1864 في لندن بإشراف المثقف التركي رفعت بك، وتطورت وشكلت جمعية تركيا الفتاة في سنة 1889، وكان أول نشاط سياسي لها في سنة 1889، استهدف عزل السلطان، إلا أنها فشلت وتشرد أعضاؤها ونقلوا نشاطهم إلى باريس. للمزيد من التفاصيل ينظر: ارنست رامزور، تركية الفتاة وثورة 1908، ترجمة: صالح احمد العلي، تقديم ومراجعة: نقولا زيادة، مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، (بيروت، 1960)، ص49-160.

(5) هو تركي الأصل انتخب عن إقليم فزان، وقد اعترض على انتخابه نائب بنغازي عمر منصور الكخيا بالقول " من الخرق في السياسة أن الحكومة انتخبت بواسطة جمعياتها وولاتها بعض المبعوثين من غير أهل البلاد ". عبد القادر، المصدر السابق، ص191.

(2) المصراتي، الصلات بين ليبيا وتركيا، ص 148-149.

جميع المجالات التي تخص الولاية بشكل عام[1].

ـ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية:

لم تدخل الدولة العثمانية تغييرات جوهرية على التكوين الاجتماعي لولاية طرابلس الغرب، فقد اقتصر الوجود العثماني على العناصر العسكرية والإدارية، وبعض الأفراد الذين سكنوا في الولاية بمحض إرادتهم، فضلاً عن أعداد أخرى من رعايا الدولة الذين جاءوا إلى الولاية لأسباب مختلفة، ومن أهمها الأبعاد السياسية الناشئة عن الحركات المناوئة للسلطة التي جرت خلال الفترة (1876 ـ 1908)، وكان أغلبها من الكرد والأرمن وجماعة تركيا الفتاة[2].

وأدى وجود جند الإنكشارية في الولاية لفترة طويلة إلى نشوء طبقة (القول اوغلية)، نتيجة زواجهم من النساء الليبيات، ويطلق على أبناء هذه الطبقة بأبناء العسكر، وبمرور الزمن أخذوا يُعرفون بالكراغلة[3].

أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت العلاقات وثيقة بين الطرفين، فإلى جانب الهدايا والأموال التي كانت ترسل إلى استانبول لقاء فروض الولاء والطاعة، والأموال التي كانت ترسل من قبل العاصمة إلى ولاية طرابلس الغرب كمساعدات[4]، كانت هناك صلات تجارية بين الولاية والدولة العثمانية، فقد

(1) عبد القادر، المصدر السابق، ص25.

(2) روسي، ليبيا منذ الفتح العربي، ص386.

(3) ممدوح حقي، ليبيا كأنك تعيش فيها، دار النشر للجامعيين، (بيروت، 1968)، ص45 ؛ محمود ناجي ومحمد نوري، طرابلس الغرب، ترجمة: اكمل الدين محمد إحسان، دار الفكر، (طرابلس، 1973)، ص55-59.

(4) خليل ساحلي اوغلو، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق وقوانين، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا)، (استانبول، 2000)، ص415-424.

كانت الولاية تصدر الزيت وماء الزهر والدواجن والسمن والحصر والتمور والإسفنج والملح[1]، وبالمقابل كانت تستورد من الدولة العثمانية الكحول والتبغ والفحم والأدوات المنزلية وأنواع مختلفة من المعادن، فضلاً عن المواد الغذائية مثل الرز والخضراوات المجففة[2]، كما أن بضائع تجارية كانت تأتي من بلدان مختلفة وتمر عبر طرابلس الغرب إلى بلاد الأناضول وبلدان أخرى مختلفة[3]، وقد أخذ حجم التجارة في السنوات الأخيرة من الوجود العثماني في طرابلس الغرب بالانخفاض مع الدولة العثمانية، مقابل ارتفاع واضح مع الدول الأوربية[4].

---

(1) تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني: دراسة تاريخية اجتماعية، الدار العربية للكتاب، (ليبيا، 1988)، ص178.

(2) بن موسى، المصدر السابق، ص192 ؛ ناجي ونوري، المصدر السابق، ص 50-57.

(3) ساحلي اوغلو، المصدر السابق، ص169-179.

(4) محمد مبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مطابع الثورة، (بنغازي، د.ت)، ص382 ؛ ناجي ونوري، المصدر السابق، ص55-59.

المبحث الثاني

العلاقات الليبية التركية في عهد الاحتلال الإيطالي

الاحتلال الإيطـالي 1911:

بدأت الخطوات الإيطالية لاحتلال طرابلس الغرب منذ نهاية القـرن التاسـع عشرـ وبداية القرن العشرين، وذلك بإقامة عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وإرسال بعثات متعددة المهام لدراسة أحوال البلاد، ووضع الخطط اللازمة لاحتلالهـا[1]، وبعـد أن أكملت إيطاليا استعداداتها، أرسلت إنذاراً إلى الباب العالي في 28 أيلـول 1911 ، تطالـب فيها الدولة العثمانية بسحب الجيش العثماني مـن طـرابلس وبنغـازي ودرنـه، وتشـكيل شرطة تحت قيادة ضباط إيطاليين، فضـلاً عـن عـدم تعيـين ولاة عثمانيـين دون موافقـة إيطاليا[2]، والجدير بالـذكر، أن عـدد القـوات العثمانيـة في طـرابلس الغـرب قبـل الغـزو الإيطالي كان (7518) جندياً، وتعود هذه القوات إلى الفرقة الثانية والأربعين[3].

انتهت مهلة الإنـذار الإيطـالي، بعـد انقضـاء (24) سـاعة عليـه، فأعلنـت إيطاليـا الحرب على الدولة العثمانية، وكانت إيطاليا قد أعدت قوة تعدادها (34) ألف

(1) للتفاصيل عن مقدمات الغزو الإيطالي لليبيا. ينظر:محمد علي داهش، " عمر المختـار وحركـة المقاومـة المسلحة في ليبيا ضـد الاسـتعمار الإيطـالي 1911 -1931 "، مجلـة المـؤرخ العـربي، العـدد (34)، بغـداد، 1988، ص15-16 ؛ بثينة عبد الجبار ياسين التكريتي، تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1911-1943، رسـالة ماجستير غير منشورة، (المعهـد العـالي للدراسـات القوميـة والاشـتراكية، الجامعـة المستنصرـية، بغـداد، 1981)، ص32-49.

(2) التكريتي، المصدر السابق، ص50-51.

(3) Etut Baskanligi,1911-1912 Osmanli – Italyan harbi ve Kolagasi Mustafa Kemal, (Ankara , 1985),S.25.

شخص[1]، وتذكر بعض المصادر بأن هذا العدد يشمل فقط الجنود المشاة، في حين كان هناك (6300) فارس، و(72) مدفع جبلي وميدان[2].

ومع أن الدولة العثمانية لم تقم بمسؤليتها في الدفاع عن طرابلس الغرب على أتم وجه، لكن ذلك لا يعني عدم مساهمتها في مقاومة الغزاة الإيطاليين، فقد أرسلت معونات مالية وأسلحة وذخيرة، فضلاً عن المعارك التي خاضتها القوات العثمانية الموجودة في الولاية ضد الإيطاليين، ناهيك عن دور الضباط والجنود الذين وصلوا إلى الولاية بطرق مختلفة بعد الغزو، فقد دخلت ميناء طرابلس في 26 أيلول 1911، الباخرة العثمانية ادرنة، وهي ترفع العلم الألماني بدعوى أنها باخرة تجارية متوجهة إلى تونس، وذلك لاجتياز السفن الإيطالية قبالة الساحل الليبي، وفي حقيقة الأمر كانت تحمل أنواع مختلفة من الأسلحة والذخائر والمواد الغذائية، ومن بينها (20) ألف بندقية نوع موزر مع (10) آلاف صندوق من الذخيرة[3]، كما وصلت المدرعة العثمانية (مجيدية) إلى الولاية وعلى متنها (300) جندي من المشاة، ومجموعتين من الخيالة وبطارية مدافع[4].

---

(1) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، دار البستاني، دار التقدم، (موسكو، 1971)، ص369.

(2) محمد علي داهش، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، 2004)، ص92 ؛ رابحه محمد خضير عيسى الجبوري، موقف الصحافة العراقية من الحرب الليبية ـ الإيطالية (1911-1931)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2001)، ص15.

(3) المصراتي، العلاقات بين ليبيا وتركيا، ص81-85.

(4) المصدر نفسه، ص86.

استطاعت القوات الإيطالية السيطرة على الأراضي والمدن الساحلية في الولاية، على الرغم من المقاومة الشديدة التي أبداها أبناء البلاد إلى جانب القوات العثمانية، فقد احتلت القوات الإيطالية في 5 تشرين الأول 1911 مدينة طرابلس الغرب، ومن ثمة مدينة درنة في 18 من الشهر نفسه، وفي اليوم التالي سيطرت على مدينة بنغازي، ومن ثم احتلت مدينة الخمس في 20 من الشهر ذاته، وعلى أثر هذه النجاحات التي حققتها القوات الإيطالية، أعلنت إيطاليا عن ضم ولاية طرابلس الغرب إليها في 5 تشرين الثاني 1911، وأخذت الولاية منذ هذا التاريخ تعرف بأسم ليبيا[1].

خاضت القوات العثمانية بقيادة نشأت بك معارك ضارية مع القوات الإيطالية منذ بداية الغزو، وأهمها معركة الهاني في 26 تشرين الأول 1911 وعين زاره في 8 كانون الأول من السنة نفسها[2]، إلا أن القوات الإيطالية تمكنت من فرض سيطرتها على السواحل الليبية، وأدى إلى انقطاع الاتصالات المباشرة بين استانبول وطرابلس الغرب، مما اجبر المقاتلين العثمانيين أن يسلكوا طرقاً سرية عبر مصر وتونس للوصول إلى الولاية[3]، إذ وصل إلى البلاد عدد من الضباط

(1) لوتسكي، المصدر السابق، ص369؛ الوثائق الأمريكية، المصدر السابق، وثيقة رقم (10)، ص101-109.

(2) الطاهر احمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط2، مطابع عويدات، (بيروت، 1970)، ص101-110.

(3) محمد سعيد كتانة، الترك والعرب دراسة مختصرة لتاريخ علاقات الترك والعرب من العصور القديمة إلى أواخر القرن العشرين، مطبعة توشكي، (أنقره، 2001)، ص363.

والمتطوعين من العثمانيين[1] وفي مقدمتهم (أنور باشا[*] ومصطفى كمال[**])[2]، وكان هناك قادة آخرون يقودون عمليات المقاومة أمثال نوري باشا الذي كان قائداً للجيش العثماني في ليبيا، ونوري بك جلود[***] وغيرهم[3].

(1) ورد في إحدى الوثائق الأمريكية بأن عدد الضباط الأتراك الذين وصلوا إلى طرابلس الغرب بلغ (170) ضابطاً. الوثائق الأمريكية، إعداد: مصطفى حامد ارحومة، ترجمة: شمس الدين عرابي بن عمران، مطابع المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية،(حلب، 1989)، وثيقة رقم (37)، ص365-366.

(*)هو إسماعيل أنور بن احمد، ولد في استانبول سنة 1882، دخل المدرسة العسكرية الثانوية في ولاية منستر، ثم التحق بالكلية العسكرية في استانبول، وساهم في انقلاب 1908، سافر إلى ليبيا بعد إعلان إيطاليا الحرب على بلاده لتنظيم المقاومة ضد الإيطاليين، قتل في 4 آب 1923، في ولاية جوان على أيدي القوات الروسية. للتفاصيل ينظر: مقدمة كتاب مذكرات أنور باشا بقلم المترجم، مذكرات أنور باشا في طرابلس الغرب، تقديم وترجمة: عبد المولى صالح الحرير، منشورات مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي، (ليبيا، 1979)، ص36-39.

(**) هو مصطفى بن علي رضا أفندي، من مواليد سلانيك سنة 1880، التحق بالكلية العسكرية في استانبول بعد تخرجه من المدرسة العسكرية الثانية في منستر، وقد شارك في معارك كثيرة، وكان له دور في قيادة حركة المقاومة الليبية في منطقة درنة. وقد تمكن مصطفى كمال من تحرير تركيا من قبضة الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، ومن ثم أصبح أول رئيس لتركيا بعد إعلان الجمهورية سنة 1923، وتوفي سنة 1938. للتفاصيل عن حياته ودوره في معارك بلاده ضد إيطاليا ينظر:

Etut Baskanligi ,a.g.e ,S.48;

محمد طه الجاسر، تركيه ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، (دمشق، 2002)، ص177 وما بعدها.

(2) Etut Baskanligi ,a.g.e ,S.48.

(***)ضابط تركي قاتل القوات الإيطالية تحت قيادة أنور باشا، وبعد توقيع معاهدة الزويتينة سنة 1917 والتي ورد في أحد بنودها تسليم الضباط الأتراك إلى الجيش الإيطالي، قرر الالتحاق برمضان السويحلي مع 300 جندي، رافضاً حتى العودة إلى دياره وتوفي بمصراته. حسن علي خشيم، صفحات من جهادنا الوطني، ط2، دار الفكر، (طرابلس، 1974)، ص74.

(3) المصدر نفسه، ص73-76.

لم يكن الاتحاديون الذين يبدو انهم لم يكونوا جادين في محاربة إيطاليا على الأرض الليبية، ناهيك عن دور اليهود في حث الحكومة على سحب الأسلحة والذخيرة من الولاية، وإرسال جزء من القوات المرابطة فيها إلى اليمن، وكذلك تزويدهم إيطاليا بالمعلومات عن الدولة العثمانية وولاية طرابلس الغرب[1]، ومن أبرز الشخصيات اليهودية التي لعبت دوراً في هذا المجال (عمانوئيل قره صو) و(متر سالم) العضوين في المحافل الماسونية[2].

لقد وقع الاتحاديين تحت التأثير الخارجي، وتسلموا رشاوى من جهات أجنبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة لقاء تسليمهم الولاية للإيطاليين، لذلك فقد جاءت إجراءاتهم شكلية، اقتصرت على طرد الموظفين والصحفيين الإيطاليين، إذ كانوا يرون عدم جدوى المقاومة[3]، لذا يمكن القول، أن أكثر الضباط والجنود العثمانيين الذين ساهموا في المقاومة، اشتركوا بدافع من الروح الإسلامية والكرامة العسكرية[4]، ويظهر ذلك جلياً في حديث لأنور باشا وهو في طريقه إلى ليبيا " فأنني الآن أتحرّق شوقاً إلى شم رائحة بارود البنادق وإلى سماع أزيز المدافع. إن ذلك هو السبيل الذي نستطيع أن نفكر في العودة إلى طرابلس بدون خجل "[5]، وكان أنور بك قد استأذن في السفر إلى طرابلس الغرب من وزير الحربية محمود شوكت باشا الذي نهاه عن ذلك بدعوى أن العرب سيغتالونه، لكن أنور باشا لم يقتنع بذلك،

---

(1) حمدون، المصدر السابق، ص155-158.

(2) هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين، ج2، دار القلم، (دمشق، 2002)، ص44-47.

(3) حمدون، المصدر السابق، ص158-159.

(4) علي مصطفى المصراتي، سعدون البطل الشهيد، دار مكتبة الفكر، (بيروت، 1964)، ص 73؛ خدوري، المصدر السابق، ص21.

(5) مذكرات أنور باشا، المصدر السابق، ص47.

وكان يرى أن الدولة العثمانية عليها أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن طرابلس الغرب[1].

ـ الغزو الإيطالي ومجلس المبعوثان:

إزاء الموقف غير الجاد للحكومة العثمانية من الغزو الإيطالي، قدم نائبان عن طرابلس الغرب وهما: محمود ناجي بك وصادق بك بلحاج تقريراً إلى المجلس اتهما فيه الحكومة العثمانية بالإهمال والتقصير في مسألة الدفاع عن ليبيا[2]، في حين سعى النواب الاتحاديون إلى التنصل من مسؤولية عدم توفير مستلزمات الدفاع عن الولاية بشتى الحجج، فقد عارضوا الطروحات والمقترحات والمناقشات التي تصدى لها النواب العرب وبشكل خاص، نواب ولاية طرابلس الغرب، وكذلك حاولوا مراراً صرف الأنظار عن على موضوع الغزو الإيطالي، حتى أن الحكومة، أخذت تفكر جدياً في عقد صلح مع إيطاليا، مما أثار حفيظة النواب العرب دون غيرهم، ولكن دون جدوى[3].

ـ انتهاء الدور الرسمي للدولة العثمانية 1913:

انتهى الدور الرسمي للدولة العثمانية في ليبيا، منذ توقيع معاهدة (اوشي) في مدينة لوزان السويسرية في 18 تشرين الأول 1912[4]، والتي أنهت حالة الحرب بين الدولتين، وقد أكدت المعاهدة على سحب القوات العثمانية من ليبيا، وأن يتنازل السلطان العثماني عن حقوقه في الولاية لأهلها، في حين أعلنت إيطاليا

(1) الزاوي، المصدر السابق، هامش رقم (1)، ص49.

(2) عبد القادر، المصدر السابق، ص212 ؛ الوثائق الأمريكية، المصدر السابق، وثيقة رقم (2)، ص46-50.

(3) عبد القادر، المصدر السابق، ص213-219.

(4) الجبوري، المصدر السابق، ص18-20.

سيادتها الكاملة على البلاد[1]، وعلى أثر الصلح، استدعت الحكومة العثمانية أنور بك، الذي رأى من واجبه قبل مغادرة ليبيا، زيارة أحمد الشريف[*]، وإبلاغه عزم السلطات العثمانية الانسحاب من ليبيا، وبأنه سيترك القيادة للضابط العربي عزيز علي المصري، ورغبة السلطان محمد رشاد (1908 ـ 1918) منحه أمر البلاد، تاركاً لأهلها حق تقرير المصير والدفاع عن بلادهم[2].

وأصدرت القيادة العسكرية في ليبيا، بعد إعلان الانسحاب بياناً خوّلت فيه الضباط والجنود العثمانيون في الرحيل أو البقاء، وعدَّت طرابلس أرضاً مقدسة، ولكل شخص حق الدفاع عنها[3]، لذا فقد آثر البعض البقاء، ومن ثم الانضمام إلى حركة المقاومة الليبية[4]، وبعد ذلك أمرت الضابط عزيز علي المصري في تموز 1913، بالانسحاب من ليبيا مع الأسلحة والذخيرة نحو الحدود المصرية، وبذلك تكون الدولة العثمانية قد قطعت جميع اتصالاتها رسمياً بليبيا[5].

(1) الجمل، المصدر السابق، ص269.

(*) ولد الشريف في الجغبوب سنة 1867، وتفقه فيها، قاد حركة المقاومة ضد إيطاليا منذ سنة 1911، ثم غادر البلاد سنة 1917 بعد خلاف مع أبن عمه إدريس السنوسي إلى استانبول، واستقر في مدينة مرسين، ثم غادرها إلى الحجاز بعد إعلان الجمهورية في تركيا سنة 1923، واستقر به المقام في المدينة المنورة، حتى وفاته في 10 آذار سنة 1933، وله عدة مؤلفات أهمها: الأنوار القدسية، توفي سنة 1933 واستقر فيها حتى وفاته سنة 1933. خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج1، دار العلم للملايين، (بيروت، 1979)، ص135.

(2) التكريتي، المصدر السابق، ص62.

(3)كتانه، المصدر السابق، ص363.

(4) المصراتي، سعدون الشهيد البطل، ص71 ؛ الزاوي، المصدر السابق، ص 162-163.

(5) التكريتي، المصدر السابق، 65.

ـ المقاومة الليبية بعد الانسحاب العثماني:

لم تعترف المقاومة الليبية بمعاهدة (اوشي)، وقد أخذ الزعماء المحليون زمام المبادرة، في مقاومة المحتل،إذ استأنفوا القتال في معظم المناطق التي كانت تخضع للاحتلال الإيطالي، وقد حققوا انتصارات كبيرة في معارك متعددة، وأهمها معركة القرضابية في 19 نيسان 1915، عندما انقلب رمضان السويحلي[1]، على الإيطاليين[2]، ومن ثم إخراجهم في 15 آب من مدينة مصراته، وعلى أثره تم الإعلان عن قيام حكومة محلية فيها بقيادة السويحلي[3].

شارك الأتراك العثمانيون وبشكل فعلي في القتال إلى جانب الليبيين ضد القوات الإيطالية، وكذلك ساهموا في تدريب الليبيين على فنون القتال، وقد أسس أحد الضباط وهو نوري باشا مدرسة عسكرية في مصراته عرفت بأسم مدرسة نوري باشا العسكرية[4]، وذلك بعد إعلان قيام الحكومة المحلية فيها سنة 1915، كما ساهمت منظمة (تشكيلاتي مخصوصة) السرية، والتي كان يديرها ضباط اتحاديون في بداية الأمر في حركة المقاومة، إلا أن علاقتها بالزعماء الليبيين وخاصة

(1) ولد سنة 1881، وترجع أسرته إلى قبيلة يُدر القول أوغلية، أكمل دراسته في زاوية المحجوب، ثم انتقل إلى مصراته، قاد حركة المقاومة ضد الإيطاليين في مصراته. ينظر: محمد مسعود فشيكة، رمضان السويحلي البطل الليبي الشهير بكفاحه ضد الطليان، دار لبنان، (بيروت، 1947

(2) سالم الصالحين المجبري، " ليبيا حول الحركة الوطنية والنظام الملكي "، مجلة دراسات عربية، العدد (12)، القاهرة، 1969، ص119 ؛ الزاوي، المصدر السابق، ص207-214.

(3) الجمل، المصدر السابق، ص373.

(4) كانت مدة الدراسة فيها ثمانية أشهر فقط، نظراً لحاجة المقاومة إلى الضباط، وكان يدرس فيها جميع الفنون العسكرية، وجميع المدرسين هم من العثمانيين باستثناء عبد الله الشامي، وفي أول دورة لها، التحق بها (200) طالب جاءوا من أنحاء البلاد، واستمرت المدرسة في أداء مهامها حتى سنة 1922. خشيم، المصدر السابق، ص30 ؛ المصراتي، سعدون البطل الشهيد، ص248-249.

أحمد الشريف،اتسمت بعدم الثقة لذلك عملت على التخلص من الشريف، لكنها لم تفلح في مسعاها، إلا أنها استطاعت من جر الشريف إلى الحرب ضد بريطانيا[1]، بالرغم من عدم رغبته في ذلك، ولم تكتف المنظمة بهذا النجاح، فعندما فشلت في جعل الشريف أداة طيّعة بيدها، عملت على إقصائه، من خلال الضغط على القادة الاتحاديين، وفعلاً تم اتخاذ إجراء لإبعاده، حين تمكن الاتحاديون من استصدار أمر

سلطاني بتولية سليمان الباروني[2] حاكماً على ليبيا[3]، وفعلاً وصل الباروني إلى مصراته في 1 نيسان 1916، وهو يحمل أمراً بتعيينه والياً وقائداً عاماً لحركة المقاومة، فضلاً عن المعونات العسكرية والمالية التي شملت الأسلحة والذخيرة والملابس العسكرية، ومبلغاً من المال قدّر بأربعة آلاف جنيه من العملة الذهبية[4].

أعلن السيد احمد الشريف السنوسي الحرب على الإنكليز الذين يحتلون مصر، وشنَّ هجوماً عليهم في السلوم ومرسى مطروح الواقعة على الحدود الشمالية بين ليبيا ومصر، وحقق السنوسيون في البداية بعض الانتصارات، إلا أن النتيجة النهائية لتلك المعارك كانت وخيمة عليهم، فقد الحق الإنكليز بهم هزيمة ساحقة في 29 شباط 1916، ومن ثم استردوا السلوم في 14 آذار من السنة نفسها،

---

(1) مذكرات أنور باشا، المصدر السابق، ص33-35.

(2) وهو سليمان بن عبد الله الباروني ولد في مدينة جادو في مدينة جادو بمنطقة جبل نفوسه جنوب غرب طرابلس الغرب سنة 1881، انتقل بين عدة بلدان للدراسة، وغادر ايبيا إلى مصر في أيام السلطان عبد الحميد الثاني، إذ اتهم باتآمر لإحياء الدولة الرستمية في جبل نفوسه، وبعد انقلاب 1908 اتصل به الاتحاديون ليكون نائباً عن جبل نفوسه في مجلس المبعوثان العثماني. خاض معارك عديدة ضد الإيطاليين، ثم غادر إلى استانبول سنة 1913، ثم غادر إلى ليبيا سنة 1916، توفي في مدينة بومباي الهندية سنة 1940. خشيم، المصدر السابق، ص54 - 55.

(3) مذكرات أنور باشا، المصدر السابق، ص33-35.

(4)خشيم، المصدر السابق، ص55 ؛ فشيكة، المصدر السابق، ص132-133.

وقد أجبرت هذه الهزيمة أحمد الشريف على الانتقال إلى سيوه، ثم هرب مع رجاله إلى الجغبوب، بعد أن ضيّق الإنكليز عليه الخناق[1]، كما دب خلاف على أثر الهزيمة بين أحمد الشريف وابن عمه إدريس السنوسي، مسبباً ذلك في تنازل الأول عن الزعامة السياسية والعسكرية، مكتفياً بالزعامة الدينية، لكنه آثر مغادرة البلاد إلى استانبول في سنة 1917، بعد التهديد الإنكليزي بمهاجمة الجغبوب، حيث لقي ترحيباً كبيراً من المسؤولين في الدولة العثمانية، وقد قرّبه مصطفى كمال إبان معارك الاستقلال، مستفيداً من نفوذه الديني[2]، إذ كان يجوب المدن التركية، ويلقي الخطب الحماسية، ويحث الناس على الالتحاق بالقوات التركية والدفاع عن البلاد[3]، ولكن مصطفى كمال تنكّر لجهوده وطرده من البلاد، بعد قيام الجمهورية في سنة 1923[4].

دخل نضال الليبيين، ومنذ سنة 1917، مرحلة جديدة، فقد بدأت المفاوضات تأخذ طريقها من اجل حل القضية الليبية، ودخلت بريطانيا طرفاً في هذه المفاوضات والمؤتمرات، وقد أسفرت عن عقد عدة اتفاقيات[5]، كانت المفاوضات هي اللغة السائدة حتى سنة 1922، عندما وصل الفاشيون بقيادة بنينو موسوليني (Benito Mussolini) (1922 ـ 1943) إلى الحكم في إيطاليا، فأعلنوا عن سياستهم الجديدة والتي تعتمد مبدأ القوة لفرض السيطرة الإيطالية على البلاد. وقد تصدى الليبيون للسياسة الجديدة. وقاد حركة المقاومة المسلحة منذ بداية سنة 1923، شيخ زاوية القصور عمر المختار، أثر مغادرة إدريس السنوسي برقة إلى مصر، حيث

---

(1) الجمل، المصدر السابق، ص374.

(2) المجبري، المصدر السابق، ص20-21.

(3)Kavas , a.g.e ,S.50.

(4) الجمل، المصدر السابق، ص381 ؛ الجاسر، المصدر السابق، ص239.

(5)عقدت اتفاقية عكرمة في 14 نيسان 1917، والتي أنهت حالة الحرب بين السنوسيين وإيطاليا، واتفاقية الرجمة في 25 تشرين الثاني 1920، والتي أكدت الاتفاقية الأولى، وفي منطقة طرابلس استطاعت القيادات الوطنية من إعلان الجمهورية الطرابلسية في تشرين الثاني 1919، ودخلت في معارك مع القوات الإيطالية، انتهت بتوقيع صلح سواني بن يادم قرب طرابلس. للتفاصيل ينظر: الجمل، المصدر السابق، ص376-381 ؛ المجبري، المصدر السابق، ص 20.

واصل من هناك اتصالاته مع المختار، وقاد الأخير حرباً شرسة ضد القوات الإيطالية وشكل تهديداً حقيقياً عليها، واستمر كذلك حتى سنة 1931[1]، حيث ألقت القوات الإيطالية القبض عليه، ونفذَّت حكم الإعدام فيه في 16 أيلول من السنة نفسها، بعد محاكمة صورية،ثم ما لبث أن انتهت المقاومة العسكرية الليبية ضد الاستعمار الإيطالي في سنة 1932[2].

ومن الجدير بالذكر، أن الدور العثماني انتهى في ليبيا منذ مطلع سنة 1919، حيث انشغلت بترتيب وضعها الداخلي، ولم تقم لعلاقاتها قائمة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)[3]، ومن المهم القول أيضاً، بأن المساعدات التي أرسلتها الدولة العثمانية إلى ليبيا أثناء الحرب العالمية الأولى بوساطة الغواصات الألمانية، لم تكن تلبي طموح الشعب الليبي، وجاءت وفقاً لمقتضيات مصلحة الدولة العثمانية، بدليل ما أن انتهت الحرب، حتى أعلنت موافقتها على المادة (17) من هدنة مودرس (Mudros) الموقعة في 30 تشرين الأول 1918، والتي تقضي بقطع جميع أنواع المساعدات عن ليبيا[4].

(1) ولد في سنة 1862 في الجبل الأخضر، وأصبح شيخاً لزاوية القصور في سنة 1898، كان للشيخ عمر المختار دور كبير في مقاومة الاحتلال الإيطالي وأن أول معركة خاضها ضد الإيطاليين هي معركة السلاوي سنة 1911، وكان الإيطاليون يحسبون له حسابات كثيرة، لذلك فقد دخلوا معه في مفاوضات طويلة، على الرغم من القوات الكبيرة التي يمتلكونها. للتفاصيل عن دوره ينظر: محمد علي داهش، " عمر المختار وحركة المقاومة المسلحة في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي 1911 ـ 1931 "، مجلة المؤرخ العربي، العدد (34)، السنة (13)، بغداد، 1988، ص 22-33.

(2) المجبري، المصدر السابق، ص20-21 ؛ الجمل، المصدر السابق، ص381.

(3)Kologlu , op. cit , p.138.

(4) فشيكة، المصدر السابق، ص134.

المبحث الثالث

العلاقات الليبية التركية في العهد الملكي 1951 ـ 1969

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1954، والتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، وقيام هيئة للأمم المتحدة، والحديث عن الحرية والاستقلال الذي أخذ يشغل حيزاً، فقد رأت تركيا وفقاً للمتغيرات الدولية، وكذلك العلاقات التاريخية التي كانت تربطها بليبيا في قضية دعم استقلالها في المحافل الدولية وتقديم المساعدة لها.

ـ استقلال ليبيا

بعد أن اندلعت الحرب العالمية الثانية في أيلول سنة 1939، اجتمع الليبيون المقيمون في مصر في دار محمد إدريس السنوسي بالإسكندرية، بتاريخ 19 تشرين الأول من تلك السنة، لوضع ثقتهم في السنوسي وبحث مصير بلادهم، وعقدوا اجتماعاً آخر في القاهرة بتاريخ 7 آب 1940، وجاء هذا الاجتماع على أثر إعلان إيطاليا الحرب ضد الحلفاء، وأصدر المجتمعون بياناً أعلنوا فيه مبايعة السنوسي وتعيين مجلس شورى له، وخوض الحرب إلى جانب الحلفاء' وقد تم تشكيل قوة ليبية لمحاربة الإيطاليين، وأدّت دوراً فاعلاً إلى جانب الحلفاء في المعارك التي وقعت على الأرض الليبية وباعتراف القوات البريطانية[1].

(1) مصطفى بن احمد حليم، ليبيا انبعاث أمة.. وسقوط دولة، منشورات الجمل، (ألمانيا، 2003)، ص172 ؛ John Wright , Libya: Amodern history , crom helm , (London , 1976) , p.45-48.

انتهى عهد الاحتلال الإيطالي في ليبيا سنة 1943، بمساعدة دول الحلفاء، وقد أخذ المهاجرون والمنفيون بالعودة إلى البلاد، وعملت الإدارة البريطانية على تحسين الأوضاع العامة فيها، ولم يلبث الوعي السياسي أن أخذ طريقه في العمل من اجل إقامة حكومة وطنية[1].

وقعت إيطاليا معاهدة الصلح مع دول الحلفاء في باريس بتاريخ 10 شباط 1947، وأصبحت سارية المفعول في أيلول من السنة نفسها، والتي نصت في البند الثالث والعشرون " أن إيطاليا تتخلى عن جميع الحقوق والتخويلات في ليبيا، إريتريا والصومال الإيطالي، وأن المصير النهائي لممتلكاتها السابقة ستقرر بصورة مشتركة من قبل حكومات الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا خلال سنة واحدة من سريان مفعول معاهدة السلم "، وقد ورد أيضاً في المعاهدة، أنه في حال الفشل في التوصل إلى حل هذه القضايا، فأنها ستحال إلى هيئة الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراء اللازم بشأنها[2].

فشلت الدول الاستعمارية الكبرى في الوصول إلى حل للقضية الليبية، لاختلاف مصالحها ووجهات نظرها، الأمر الذي أدى إلى إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة للنظر فيها، وكانت جامعة الدول العربية ومنذ تأسيسها في سنة 1945، تمارس دوراً كبير في دعم القضية الليبية على جميع الصُعُد، وأكدت مراراً على حق الشعب الليبي في تقرير مصيره[3]، وقد أثمرت جهودها في كسب الأصوات المؤيدة لصالح القضية الليبية، والتي ساهمت في إسقاط مشروع بيفن

(1) خدوري، المصدر السابق، ص69.

(2) ن. إ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام 1969، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، مطبعة الإنشاء، (دمشق، 1988)، ص264.

(3)Abdul Wahid Aziz Zindani , Arab politics in the United Nations , sana’a university publications , (sana’a,1977) , p.42-43.

ـ سفورزا[1]، وبمساندة الدول الآسيوية ـ من بينها تركيا ـ وبدعم من الاتحاد السوفيتي وبفارق صوت واحد لمندوب دولة هايتي أميل سان لو[2].

كان لتركيا حضور واضح في مناقشات القضية الليبية في أروقة هيئة الأمم المتحدة، فقد شارك ممثل تركيا عدنان كورال (Adnan Kural) في أول لجنة مفوضة اجتمعت في 3 تشرين الأول 1949، لتقرير مصير مستقبل المستعمرات الإيطالية[3]، وقد انتقد كورال استمرار الإدارة العسكرية للدول الأجنبية في ليبيا، وكما انتقد طروحات الدول الاستعمارية في مسألة فرض الحماية عليها، وعدم تطرقها لقضية تقرير المصير ومنح البلاد الاستقلال، وذكر كورال أيضاً أن بلاده التي تعد إحدى دول البحر الأبيض المتوسط معنية وبشكل مباشر بالتطورات الحاصلة في المنطقة، وقد وجه انتقاداً لاذعاً إلى بريطانيا التي عدت ليبيا بأنها غير ناضجة بما يكفي للحصول على تقرير المصير أو الحكم الذاتي، فقد أشار كورال في معرض رده على هذه الآراء، إلى المشاركة الفعالة للشعب الليبي في الإدارات المحلية، إلى جانب

---

(1) سمي بهذا الاسم نسبة إلى وزير خارجية بريطانيا آرنست بيفن ووزير خارجية إيطاليا الكونت سفورزا، وقد اتفقا في لندن بتاريخ 8 أيار 1949، على وضع طرابلس الغرب تحت السيطرة الإيطالية وبرقة تحت الإشراف البريطاني، في حين تشرف فرنسا على إقليم فزان حتى سنة 1951، وعلى أن تخضع الأقاليم الثلاثة لوصاية دولية مؤلفة من ممثلين عن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول العربية، وحول المشروع إلى هيئة الأمم المتحدة بعد رفض الاقتراح العراقي الذي يقضي بمنح ليبيا الاستقلال الفوري، وكذلك الاقتراح في وصاية هيئة الأمم المتحدة على ليبيا. للتفاصيل ينظر: سامي الحكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، دار العلم للملايين، (بيروت، 1965)، ص92-93 ؛

Zindani,op.cit, p.45-47.

(2) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية، (ليبيا، 1981)، ص76 ؛ بن حليم، المصدر السابق، ص195.

(3) Kologlu , op. cit , p.137.

الأدوار المهمة التي لعبها في أيام الحكم العثماني، وأضاف، بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة يجب أن لا تعد نفسها صاحبة السلطة في إقرار القضية الليبية، دون الرجوع إلى الشعب الليبي واستشارته، مؤكداً في الوقت ذاته، أن بلاده تدعم وحدة واستقلال ليبيا[1].

ويظهر من حديث كورال، أن تركيا كانت تسعى وبكل جدية لمساعدة ليبيا في نيل استقلالها، ولكن هذا الموقف كان يحمل بعداً استراتيجياً يتناغم مع السياسة الخارجية التركية، وهي الحيلولة دون وصول المد السوفيتي إلى تلك المنطقة، خاصة بعد اتخاذ الاتحاد السوفيتي موقفاً داعماً لحركات التحرر في العالم. فقد أعلن سكرتير عام وزارة الخارجية التركية للقائم بالأعمال العراقي في أنقرة، بأن الأتراك من محبي الاستقلال وحرية الشعوب " ومن مبدئنا استقلال ليبيا "، ولكن إذا ما تعذر تحقيق الاستقلال " فعلينا أن نختار أهون الشرّين ومعنى هذا أننا نسعى جهد المستطاع أن نمنع جارنا الشمالي من الوصول إلى هذه المنطقة ... "، ومن ثم استرسل قائلاً: " أني أعد بالمساعدة ولكن ضمن حدود سياستنا التي بيناها "[2].

وبعد مناقشات طويلة في أروقة هيئة الأمم المتحدة حول مصير ليبيا[3]، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 تشرين الثاني 1949، على منح البلاد استقلالها بأسرع ما يمكن بعد فترة انتقالية لا تتجاوز الأول من كانون الثاني

(1) Ibid , p.138.

(2) سيامند كريم محمود، تركيا والقضايا العربية 1945 ـ 1967، رسالة ماجستير غير منشورة، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2004)، ص87-88.

(3) بروشين، المصدر السابق، ص264-277.

1952[1]، وفعلاً فقد أُعلن عن استقلال ليبيا في 24 كانون الأول 1951، بعد أن تم صياغة الدستور وإعداد قانون للانتخابات[2].

استقبل الشعب التركي نبأ استقلال ليبيا بارتياح شديد، وخرجت تظاهرات شعبية مؤيدة لذلك[3]، وكذلك الحال في الأوساط الرسمية، فقد أرسل رئيس الجمهورية جلال بايار[4] (Celal Bayar) (1950 ـ 1960) ورئيس المجلس الوطني التركي الكبير رفيق كورألتان ورئيس الوزراء عدنان مندريس ببرقيات تهنئة إلى المسؤولين الليبيين وعلى رأسهم الملك إدريس السنوسي[5]، كما عبّرت الصحافة التركية أيضاً عن دعمها لاستقلال ليبيا في افتتاحياتها، مستذكرة التاريخ الطويل الذي عاشه الشعبين معاً[6]، وقد عبّر رئيس الحكومة الليبية محمود المغربي (24 كانون الأول 1951 ـ 18 شباط 1954) من جانبه عن ارتياحه لهذه المشاعر

(1) حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ص76.

(2) بن حليم، المصدر السابق، ص211-212.

(3) Kologlu , op.cit , p 139.

(4)ولد في سنة 1881، ودخل المدرسة الفرنسية العالية في مدينة بورصة،عمل في مجال المال والصيرفة، شارك في حرب الاستقلال، وأسس بنك ايس التركي سنة 1923، وتسلم عدة مناصب وزارية مهمة في الدولة ومنها رئاسة الوزراء في سنة 1937، انضم إلى حزب الشعب، ثم تركه وأسس الحزب الديمقراطي 1946، أصبح رئيساً للجمهورية سنة 1950 وحتى سنة 1960، وتوفي عن عمر ناهز (104) سنوات. نوال عبد الجبار سلطان الطائي، التطورات الداخلية في تركيا(1960 ـ 1980) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية التربية، 2002)، ص14.

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تقارير وزارة الخارجية العراقية، الدائرة السياسية، الشعبة التركية، ملفة رقم 311/2740، الوثيقة رقم (86)، ص166.

(6) Kologlu , op. cit , p.139.

الأخوية من لدن الحكومة والشعب التركي، وقدم شكره للحكومة التركية، كما بعث بتحياته الخالصة إلى الشعب التركي لهذه الوقفة[1].

أقام البلدان علاقات دبلوماسية بينهما منذ سنة 1953، على مستوى مفوضية[2]، ومن ثم رفع التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة في11 أيلول 1954[3].

لم تقف تركيا عند حدود إقامة العلاقات الدبلوماسية والتهاني، بل أعربت عن استعدادها لمساعدة ليبيا في مختلف المجالات، لذلك فأنها كانت من بين الدول الأجنبية التي قدمت مساعدات إلى هذا البلد الفتي. وتنبغي الإشارة إلى أن ليبيا واجهت، في السنوات الأولى من الاستقلال، صعوبات كبيرة في النواحي المادية والإدارية والفنية، لذلك فقد اعتمدت بشكل كبير على المساعدات الخارجية التي أخذت طريقها إلى البلاد، خاصة بعد أن وضعت هيئة الأمم المتحدة دراسة عن احتياجات ليبيا، كما وضعت الترتيبات اللازمة لذلك، وقد أكدت على المساعدات المالية والتكنولوجية[4]، وكانت هذه الدراسة، قد بدأ الإعداد لها منذ سنة 1951،

---

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تقارير وزارة الخارجية العراقية، الدائرة السياسية، الشعبة التركية، ملفة رقم 311/2740، الوثيقة رقم (86)، ص166.

(2) مي فاضل مجيد الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا 1951 ـ 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، 2000)، ص217؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تقارير السفارة الملكية في أنقرة، ملفة رقم 311/2740، الوثيقة رقم (17)، ص21.

(3) د. ك. و، ملفات اللاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في طرابلس الغرب، ملفة رقم 311/2692، الوثيقة رقم (22)، ص50.

(4) يوسف عبد الله الصايغ، اقتصاديات العالم العربي التنمية منذ العام 1945، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1984)، ص81.

عندما أرسلت هيئة الأمم المتحدة بعثة برئاسة بنامين هيجنز لدراسة الأوضاع في البلاد ووضع السبل الكفيلة للنهوض بالواقع الاقتصادي فيها[1].

بدأت المساعدات الخارجية تترى على البلاد، وحسب تقرير السفير التركي في طرابلس جلال قره سابان، فأن 50% من الميزانية الليبية كانت تمول من قبل بريطانيا والتي كانت تقدمها كمساعدات، و30% من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و4% تمول من قبل فرنسا وتركيا، وأما فيما تبقى من موارد الميزانية، فقد كانت من الواردات الليبية ومساعدات من بلدان أخرى، واستمر هذا الحال حتى سنة 1955[2]، وقد ساعد في تمويل الاقتصاد الليبي أيضاً مساعدات أخرى حصلت عليها من إيطاليا ومصر وباكستان، إلى جانب قروض مريحة من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت (8 , 1) مليون دينار ليبي خلال العقد الأول من الاستقلال[3].

جاءت المساعدات التي حصلت عليها ليبيا وبشكل خاص المساعدات البريطانية والأميركية في إطار إبقاء البلاد في دائرة نفوذهما، عن طريق عقد معاهدات استراتيجية بعيدة المدى، مثل المعاهدة البريطانية الليبية لسنة 1953[4]،

(1) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية، (القاهرة، 1956)، ص261.

(2) Kologlu , op.cit , p.140.

(3) صايغ، اقتصاديات العالم العربي، ص182.

(4) وقعَّ البلدان المعاهدة في 29 تموز، وأمدها (20) عاماً، ومن ثم عقدت اتفاقيات ملحقة، منحت ليبيا بموجبها بريطانيا حق الاحتفاظ بقواعد عسكرية فوق الأراضي الليبية، وكذلك أكدت على مسؤولية بريطانيا في الدفاع عن ليبيا، وعدم عقد أي اتفاقية مع دول أخرى تتعارض مع هذه المعاهدة، مقابل تقديم مساعدات مالية وعسكرية وتدريب الجيش الليبي وتسليحه. ينظر: أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنكليزية الليبية، المطبعة الثقافية، (القاهرة، 1970)، ص245 وما بعدها.

وكذلك الحال فيما يخص الولايات المتحدة الأميركية[1]، وفي الحقيقة، أن هذه الاستراتيجية أَتت أُكُلها، إذ أصبحت ليبيا تدور في دائرة الفلك الغربي، ويظهر ذلك جلياً من رفض ليبيا للعرض السوفيتي في سنة 1953 بتقديم معونة اقتصادية لها، وقد كان هذا الرفض موضع استغراب السفير السوفيتي[2].

لقد أظهر الرأي العام التركي عدم رضاه تجاه تلك المعاهدات، فقد عدّها تكبيلاً لليبيا، في الوقت الذي يريد الشعب التركي أن يرى البلاد مستقلةً استقلالاً حقيقياً، وأن تقوم الأمم المتحدة بمسؤولية إنضاج مؤسسات الدولة للحيلولة دون وقوع البلاد تحت تأثير الدول المساعدة[3].وبينما تواصلت كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في تقديم المساعدات إلى ليبيا،توقفت كل من تركيا وإيطاليا ومصر وباكستان عن ذلك[4]، ويبدو أن المساعدات التي تقدمها تلك الدول لم تكن لتلبي طموح الشعب الليبي، فقد عبَّرَ عدد من النواب الليبيين عن ذلك، في الوقت

(1) تم توقيع اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة في 9 أيلول 1954، تعطي الحق للولايات المتحدة في إقامة قاعدة عسكرية (هويلس) بالقرب من طرابلس الغرب، ومطار وقواعد أخرى في درنه وبنغازي مقابل مبلغ من المال قدره (70) مليون دولار و(24) ألف طن من القمح في السنة الأولى، ثم تحصل ليبيا بعد ذلك على (4) ملايين دولار سنوياً وعلى مدى ست سنوات، ومدة الاتفاقية (18) عاماً، وأصبحت المعاهدة الحجر الأساس للعلاقات بين البلدين. للتفاصيل ينظر: السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية (1940 ـ 1992)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، (الجيزة، 1994)، ص52-53.

(2)Co-authrs , The Middle East and North Africa 1974-1975, Europe publication limited, (London, 1975), P.522.

(3) Kologlu , op.cit , p.141.

(4) صايغ، اقتصاديات العالم العربي، ص191.

الذي كان يرى آخرون بأن لهذه المساعدات قيمة اعتبارية، وبشكل خاص المساعدات التركية[1].

تطورت العلاقات الدبلوماسية بشكل كبير منذ سنة 1955، حيث تم تبادل الزيارات الرسمية وعلى مستويات رفيعة للمسؤولين في البلدين، ومنها زيارة رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم[*] (12 نيسان 1954 ـ 23 أيار 1957)، أنقرة بتاريخ 21 حزيران 1955[2]، وتبعها زيارة الملك إدريس السنوسي في آب 1956، على رأس وفد كبير إلى تركيا[3]، وقد ردَّ رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس الزيارة في كانون الثاني 1957[4]، وأثناء زيارة رئيس الجمهورية التركية جلال بايار لليبيا في شباط 1958، تم توقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين في المجال الثقافي والاقتصادي[5]. وقد استمرت الزيارات الرسمية بين البلدين في العقد الثاني من الاستقلال بالرغم من بعض الفتور في العلاقات الثنائية بسبب الموقف التركي من

---

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في طرابلس الغرب، ملفة رقم 311/2692، الوثيقة رقم (11)، ص15.

(*)هو مصطفى احمد بن حليم ولد في الإسكندرية سنة 1921، وكان والده قد لجأ إليها بعد صدور حكم الإعدام عليه بسبب نشاطه في الحركة الوطنية الليبية، وبعد انتهاء دراسته الثانوية التحق بكلية الهندسة بالجامعة المصرية، فتخرج منها في سنة 1945، وقد عينه الأمير إدريس وزيراً للأشغال والمواصلات في حكومة برقة، ثم عين بعد الاستقلال في الوزارة الاتحادية وزيراً للمواصلات، وكلف بتشكيل الوزارة في آذار سنة 1954، واستقال منها في حزيران 1957، وعين مستشاراً سياسياً للملك ثم عين سفيراً في فرنسا، ثم عاد إلى ليبيا في سنة 1960، واستقال من جميع المناصب الحكومية. بن حليم، المصدر السابق، الورقة الخاصة بالتعريف عن المؤلف.

(2) محمود، المصدر السابق، ص90-91.

(3) الربيعي، المصدر السابق، ص219.

(4) المصدر نفسه، ص220

(5) المصدر نفسه، ص221.

القضايا العربية، ومن أهمها زيارة الرئيس التركي جودت صوناي (Cevdet Sunay) (1966 ـ 1973) لليبيا في 27 نيسان 1968، بدعوة رسمية من الملك إدريس السنوسي، وذلك لتعزيز العلاقات الثنائية[1]، إذ أطاحت به الثورة التي قادها مجموعة من الضباط في 1 أيلول 1969[2].

ـ العلاقات الاقتصادية:

لم يكن لليبيا استراتيجية واضحة في خطط التنمية خلال العقد الأول وبداية العقد الثاني من الاستقلال وأن أول خطوة إنمائية اقتصادية قد طبقت للسنوات الخمس 1963 ـ 1968، وبدأ الإنتاج المحلي بالتطور في خلال تلك السنوات، لذلك فأن ليبيا كانت تعتمد على التمويل الخارجي بشكل كبير[3].

اعتمدت ليبيا بدرجة كبيرة على تمويل ميزانيتها على المساعدات الخارجية لقلة مواردها الاقتصادية، الأمر الذي شكّل عجزاً كبيراً في ميزانها التجاري، فالصادرات الليبية كانت تقتصر على بعض المنتجات الزراعية التي تأتي من المناطق الساحلية قبل اكتشاف النفط، والذي ساهم في إهمال الزراعة نظراً لتحول الأيدي العاملة إلى العمل في القطاع النفطي[4]، لذلك فقد اهتمت الحكومة الليبية بتطوير الزراعة منذ قيام المملكة، فأقدمت على إنشاء مراكز لتربية الحيوانات في طرابلس وبرقة، وتم استيراد أنواع من الأغنام التركية، وخاصة النوعين (الكرمان) و

---

(1) مجلة السياسة الدولية، العدد (12)، القاهرة، 1968، ص201.

(2) The Middle East Journal (Washington) , Vol.23 , No.4 , 1969 , p.526.

(3) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1980)، ص ص 66، 148، 173.

(4) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، المصدر السابق، ص267 ؛ نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي 1968 ـ 1969، دار مكتبة الفكر، (طرابلس، 1971)، ص58-59.

(المارينو) لتحسين أنواع الأغنام المحلية في المراكز الحكومية لتربية الأغنام، وذلك في سنة 1956[1]، وكانت منتجاتها عادة تصدّر إلى الخارج[2].

لم تكن تركيا تحتل مركزاً مهماً في تجارة ليبيا، فقد كانت الدول الأوربية، مثل إيطاليا وبريطانيا وهولندا وألمانيا من الدول الأساسية التي تتعامل معها ليبيا، فضلاً عن مصر[3]، فلم تتجاوز قيمة المواد المستوردة من تركيا عن (82) ألف جنيه ليبي في سنة 1959، لكنها زادت في السنوات اللاحقة، فقد بلغت (101) ألف جنيه في سنة 1960، وفي النصف الثاني من ستينات القرن الماضي، شهدت العلاقات التجارية بين البلدين، تطوراً ملحوظاً، وبشكل خاص في السنتين الأخيرتين من العهد الملكي، ففي 19 آذار 1968، بدأت المحادثات الثنائية بين البلدين لتوثيق العلاقات الاقتصادية والعمل على تفعيل الاتفاق التجاري[4]، وفعلاً فقد لوحظ تطوراً واضحاً كما هو واضح في الجدول التالي رقم (1).

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في طرابلس الغرب، ملفة رقم 311/2694، الوثيقة رقم (55)، ص135.

(2) بريون، المصدر السابق، ص269.

(3) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، المصدر السابق، ص272-273.

(4) مجلة السياسة الدولية، العدد (13)، 1968، ص201.

جدول رقم (1)

تجارة ليبيا مع تركيا 1965 ـ 1969 (ألف دولار)

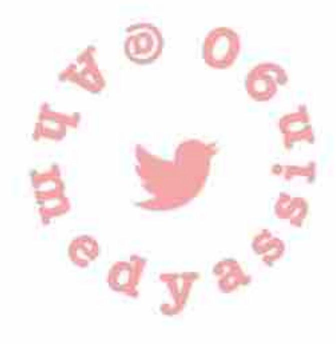
السنة	الصادرات	الاستيرادات	الملاحظات
1965	لا يوجد	920	كانون الثاني ـ كانون الأول
1966	158	145	كانون الثاني ـ حزيران
1967	1031	1487	كانون الثاني ـ آذار
1968	3871	469	كانون الثاني ـ حزيران
1969	2084	2572	كانون الثاني ـ أيلول

اقتصرت الصادرات الليبية إلى تركيا خلال السنوات أعلاه على النفط الخام فقط، في حين شملت الإستيرادات المواد الغذائية والحيوانات الحية والوقود والأخشاب والقطن والمنسوجات وغيرها[1].

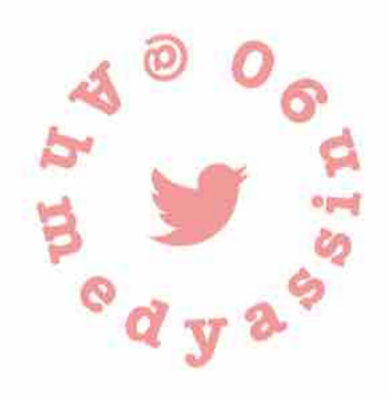
يبدو أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في العهد الملكي، لم يكن يتناسب مع طبيعة العلاقات السياسية الجيدة، وذلك لجملة من الأسباب، أهمها أن الصادرات الليبية كانت محدودة جداً، أما النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد

(1) استلت هذه المعلومات من إحصائيات الأمم المتحدة للسلع التجارية.
United Nations, Commodity trade statistics 1965, 1966, 1967, 1968, 1969.

الليبي، فقد كان واقعاً تحت سيطرة الشركات النفطية الأجنبية، في الوقت الذي كانت ليبيا تعتمد في إستيراداتها على الدول الأوربية المتطورة، ولم تشهد تركيا بعد تطوراً صناعياً كبيراً في تلك الفترة، إلا أن الحال يختلف في العهد الجمهوري بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا، والتي ستكون محور بحثنا في الفصل القادم والفصول اللاحقة.



الفصل الثاني
العلاقات السياسية بين ليبيا وتركيا 1969 ـ 1989


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني
العلاقات السياسية بين ليبيا وتركيا 1969 ــ 1989

لم تَسِرِ العلاقات السياسية بين البلدين على الوتيرة التي كانت عليها في العهد الملكي، بعد قيام النظام الجمهوري في ليبيا على اثر الثورة التي قام بها مجموعة من ضباط الجيش في سنة 1969، إذ شاب تلك العلاقات شئ من الفتور لاختلاف المبادئ التي اعتمدها القادة الجدد في سياسة البلاد الخارجية واستمرت كذلك حتى سنة 1974،إذ بالرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلت لإعادة العلاقات إلى وضعها الطبيعي، فقد شهدت تلك السنة تحولاً كبيراً في مسار العلاقات السياسية بين البلدين.

المبحث الأول

ثورة الفاتح من أيلول 1969 وموقف تركيا منها ـ ثورة 1 أيلول 1969

أسهمت جملة من العوامل في قيام ثورة سنة 1969 في ليبيا، فقد كانت البلاد تمر بظروف استثنائية، ويأتي في مقدمة تلك العوامل، الفساد الإداري المستشري بين حاشية الملك إدريس السنوسي، إلى جانب شيخوخة الملك وعدم تمكنه من متابعة أمور الحكم بشكل مباشر[1]، الأمر الذي أدى إلى انتقال السلطة الفعلية إلى أيدي المتنفذين، وخاصة عائلة الشلحي ومنهم عمر الشلحي مستشار الملك وشقيقه عبد العزيز الشلحي رئيس أركان الجيش في الأيام الأخيرة من العهد الملكي والأمير عابد السنوسي الملقب بالأمير الأسود[2]، وكذلك ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، خاصة بعد حرب 5 حزيران 1967 وهزيمة الجيوش العربية على أيدي القوات الصهيونية، وخروج تظاهرات شعبية عارمة في ليبيا تطالب بمشاركة ليبيا في الحرب ومساعدة الجيوش العربية[3]، وكانت الحكومة الليبية قد ردت عليها بالقوة[4]، وقد تولد لدى الجماهير شعور عارم بضرورة مهاجمة القواعد العسكرية الأميركية رداً على ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدة للكيان الصهيوني في الحرب[5].

---

(1) بن حليم، المصدر السابق، ص 387.

(2)Ruth First , Libya the Elusive revolution , Africana publishing company, (New York ,1974) , p 96.

(3) بن حليم، المصدر السابق، ص 95.

(4) معمر القذافي، ثورة الشعب، ج1، ص 15.

(5) حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ص 98.

وشهدت السنوات الأخيرة، صراعات طاحنة أخذت تعصف بالقوات المسلحة الليبية، وظهور مراكز قوة داخل التشكيلات العسكرية، الأمر الذي ساهم في إضعاف الجيش وانقسامه على نفسه، بدأً من المحاولة الانقلابية في سنة 1961[1].

أما الملك فقد كان في غنى عن السلطة، وبدا ذلك واضحاً من خلال تقديمه الاستقالة عدة مرات، وكان آخرها في آب 1969، الأمر الذي أحدث فراغاً سياسياً في البلاد[2]، ويمكن القول بأن السلطة في ليبيا كانت في حالة من الغفلة واللامبالاة، حتى أنها كانت تعلم بالتحركات المشبوهة داخل الجيش غير أنها لم تحرك ساكناً[3]، ويبدو أن زمام الأمور في البلاد كان منفلتاً، مما قاد مصطفى بن حليم، إلى القول " وأمام الفراغ الرهيب على الساحة السياسية وأمام اللامبالاة وامتناع النظام عن خوض معركة البقاء أصبح السبيل لملء الفراغ سهلاً ميسراً أمام المغامرين والانقلابيين، فاستلموا السلطة ولم يستولوا عليها "[4].

وفي ظل الوضع العاصف الذي يعيشه البلد بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، نشأ في صفوف الجيش تنظيم يسمى تنظيم الضباط الوحدويون الأحرار[*]، اخذ يعد نفسه للقيام بثورة ضد الحكم الملكي، واستمر يعمل في السر

(1) بن حليم، المصدر السابق، ص 397.

(2) المصدر نفسه، ص 398.

(3) المصدر نفسه، ص 390-394.

(4) المصدر نفسه، ص 398.

(*) تعود جذور هذا التنظيم إلى سنة 1959، عندما شكلت مجموعة من الطلبة في المدرسة الثانوية اللجنة المركزية أو الخلية الأولى للبنيان الثوري، وتمكن الطلبة الذين دخلوا في الجيش من تشكيل تنظيم في صفوف الجيش لا يختلط بالتنظيم المدني بصورة مباشرة وإنما يسير بخط مواز له، وشكلت اللجنة المركزية للتنظيم العسكري داخل الكلية العسكرية في سنة 1964، وأخذت تترك قاعدة لها في

قرابة عشر سنوات، إذ كان يرى في التدخل العسكري الحل الوحيد لإنقاذ البلاد، ويقول العقيد معمر القذافي(**) في هذا الصدد: "إن أبناء هذا الشعب في القوات المسلحة (يرون) أن الحل لا يمكن أن يكون بواسطة المظاهرات، ولا يمكن أن يكون بواسطة الاحتجاجات، ولا يمكن أن يكون عن طريق مجلس الأمة... أدرك أبناؤه في القوات المسلحة أن الحل الصحيح يكمن في السلاح "[1]

كثف معمر القذافي لقاءته بالضباط الأحرار منذ بداية سنة 1969، وذلك لتحديد موعد لإعلان الثورة، وقد سبق شهر أيلول مواعيد أخرى لإعلان الثورة، إلا أن الظروف وقتئذ حالت دون تنفيذ الثورة[2]، وتقرر أن يكون اليوم الأول من أيلول موعداً لانطلاقة الثورة، بعد أن اتخذت الإجراءات اللازمة، وأخذت عدة أمور في نظر الاعتبار منها، أن يكون الملك بعيداً عن المناطق المؤيدة له تقليدياً، ووجود اكبر عدد من الضباط الكبار في طرابلس لتفادي انقلاب مضاد للثورة، فضلاً عن الاستفادة من جهود عدد من الضباط الأحرار الذين يتجاوز عددهم

كل دفعة تتخرج من الكلية. جريدة الشرق (بيروت)، العدد (6629)، في 18 تشرين الأول 1969 ؛ القذافي، ثورة الشعب، ج1، ص 11.

(**) من مواليد مدينة سرت الصحراوية الصغيرة الواقعة بين طرابلس وبنغازي في سنة 1943، أكمل دراسته الأولية في سبها، والتحق بالمدرسة الثانوية فيها، وشارك في تظاهرات سنة 1961 في سبها فكانت مشاركته سبباً في طرده من مدارس فزان، فانتقل إلى مصراتة ليكمل تعليمه الثانوي، وقد حصل على شهادة ليسانس (البكالوريوس) في الآداب من قسم التاريخ، و التحق القذافي في سنة 1963 بالكلية العسكرية في ليبيا، وتخرج منها في سنة 1965، واشترك في بعثة عسكرية إلى بريطانيا سنة 1966، وكان له دور بارز في الإعداد للثورة، ونتيجة لجهوده عينه مجلس قيادة الثورة قائداً عاماً للقوات المسلحة، ورقي إلى رتبة عقيد ثم أصبح رئيساً لمجلس قيادة الثورة. مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (536)، 1969، ص 14-15 ؛ حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ص 99-101.

(1) القذافي، ثورة الشعب، ص 12.

(2) حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ص 104-107.

ثلاثون ضابطاً، كان من المقرر إرسالهم إلى بريطانيا للدراسة في 2 أيلول، لذا تقرر أن يكون موعد الثورة صباح اليوم الأول من شهر أيلول 1969[1].

في الموعد المحدد للثورة تحركت القطعات العسكرية بقيادة الضباط الأحرار، للسيطرة على مراكز السلطة، وتم بالفعل تنفيذ المهام العسكرية بنجاح، وسيطرت قوات الجيش على المرافق المهمة للدولة دون قتال خلال بضعة أيام[2]، وسرعان ما نالت الثورة تأييد الجماهير وعدد من المسؤولين، مما أعطاها شرعية، وكان في مقدمة هؤلاء ونيس القذافي الرئيس الأخير للحكومة في العهد الملكي، وكذلك الحسن الرضا ولي العهد الذي أذاع بياناً بصوته من إذاعة طرابلس جاء فيه: " أنا الحسن الرضا نائب ملك ليبيا أعلن للشعب الليبي والعالم اجمع استقالتي من جميع سلطاتي الدستورية في المملكة... وأنني اطلب إلى جميع المواطنين دعم النظام الجديد كما ادعمه بنفسي..."، وقد أدى ذلك إلى استتباب الوضع للثوار[3].

ساهمت هذه الإجراءات والتأييد الشعبي للثورة، في عدم قيام ثورة مضادة، وفشلت جهود عمر الشلحي في استعادة الحكم بوساطة القوى الأجنبية، إذ أن الملك إدريس السنوسي رفض أي تدخل أجنبي في الأمور الداخلية للبلاد[4]، وبذلك انتهى العهد الملكي وبدأ عهد جديد في ظل النظام الجمهوري.

(1) جريدة الشرق (بيروت)، العدد (6629)، في 18 تشرين الأول 1969؛ حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ص108.

(2) Co – authors , The Middle East and North Africa1972 - 1973 , Europa publication limited , (London , 1973) , p 528.

(3) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (535)، 1969، ص 23.

(4) وثيقة منشورة في بن حليم،المصدر السابق، الملحق رقم (16)، ص 543.

ـ الموقف التركي من الثورة

عند اندلاع الثورة في ليبيا كان الملك السنوسي خارج البلاد، إذ كان قد غادرها في 12 حزيران 1969[1]، متوجهاً إلى اليونان برفقة زوجته الملكة فاطمة وعدد من أفراد حاشيته، ومن ثم توجه إلى تركيا للاستراحة والمعالجة الطبية في آب من السنة ذاتها[2]، واستقر به المقام في مدينة بورصة التركية[3] وكان الملك غالباً ما يقضي شهراً من فصل الصيف من كل عام في تركيا للاستجمام والاستشفاء[4].

كان الملك السنوسي يقيم في الفندق الكبير في مدينة بورصة عندما سمع نبأ قيام الثورة حيث كان العلم الملكي الليبي يرفرف فوق الفندق[5]، ـ يرفع علم الدولة فوق البناية التي يقم فيها كل رئيس دولة ـ وكان لهذا النبأ أثره في نفس الملك، بينما وجدت تركيا نفسها في وضع حرج للغاية، ولم تستطع أن تتخذ موقفاً واضحاً من العهد الجديد[6]، وذلك لعلاقاتها الجيدة مع ليبيا في العهد الملكي[7] ولحين التعرف على نوايا القائمين بالثورة[8].

(1)Nathan Alexander , " Libya: The continuos revolution" ,Middle Eastern studies, Vol..17, No.2, London , 1981 , p 211.

(2) Wright , op.cit, p 115

(3) Kavas , a. g. e , s 5.

(4) يوسف شديد، بين السياسة والدبلوماسية ذكريات ومذكرات، دار النهار (بيروت، 2001)، ص 152.

(5) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)،العدد (535)، 1969، ص 21 ؛
Wright , op.cit, p 121.

(6) شديد، المصدر السابق، ص 152.

(7)Kavas , a. g. e , s 50.

(8) شديد، المصدر السابق، ص 152.

وأصبحت تركيا في موقف يحتم عليها اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على مصالحها، وتحركت سريعاً من اجل ذلك، ففي 2 أيلول 1969، تلقى مدير الفندق الكبير في بورصة مكالمة هاتفية تدعوه إلى التوجه فوراً إلى دار البلدية في المدينة، حيث كانت وزارة الخارجية التركية، قد أوفدت عدداً من كبار موظفيها من أنقرة إلى المدينة، وكانت قد اتخذت قراراً بشأن وجود الملك إدريس في البلاد، وبعد مداولات في غرفة الاجتماعات بدار البلدية في مدينة بورصة، قرأ أحد موظفي المراسم التركية قرار الوزارة الذي يقضي بإنزال العلم الليبي من فوق مبنى الفندق الذي ينزل فيه الملك، إذ جاء في القرار عبارة نصها: " إن العلم يرفع لرؤساء الدول فقط، والملك السابق إدريس لم يعد ملكاً "[1]، ويؤكد هذا الإجراء عدم صحة الأخبار التي تناقلتها بعض الصحف، في طلب الملك السنوسي من السلطات التركية للمساعدة في إعادته إلى الحكم، وكانت وزارة الخارجية التركية قد نفت هذه الأخبار[2].

وبالرغم من عدم صدور اعتراف صريح عن الخارجية التركية بالنظام الجديد في ليبيا، إلا أن هذا الإجراء كان يصب في كونها تريد الإبقاء والاستمرار في المحافظة على العلاقات بين البلدين في ظل الوضع الجديد، في الوقت الذي تحافظ فيه على تلك العلاقات في حال عودة النظام الملكي.

يبدو أن الموقف التركي هذا كان سبباً في اتخاذ الملك المعزول قراراً بالتوجه إلى اليونان، وقد وصل إلى أثينا في 4 أيلول مع عائلته وعدد من مرافقيه وأعلن

(1) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (535)، 1969، ص 21.

(2)Husnu Mahli , Turk – Libya iliskileri: 20 yillik iliskilerin karsilikli ekonomik gelismelere katkisi , doktora tezi, (Istanbul universitesi , sosyal bilimler enstitusu ,1990),s109.

الملك بأنه سيعود إلى طرابلس في أسرع وقت ممكن[1]، فقد بعث برسالة إلى مجلس قيادة الثورة طلب فيها إعادة القوات العسكرية إلى ثكناتها، واعداً بتحقيق الإصلاحات أملاً في الحفاظ على النظام الملكي في ليبيا بعد أن أعلن الثوار عن قيام الجمهورية والقضاء على حكم العائلة السنوسية، إلا أن رد مجلس قيادة الثورة جاء سريعاً، إذ تم اعتقال عدد من كبار ضباط الجيش والأمن الداخلي الموالين للملك من بينهم اللواء السنوسي شمس الدين رئيس الأركان واللواء سالم بن طالب مدير قوى الأمن الداخلي[2]، وبعد أن فقد الملك الأمل في العودة إلى ليبيا، خاصة بعد اعتراف اليونان رسمياً بالنظام الجمهوري في ليبيا في 9 أيلول[3]، اخذ يفكر بمغادرة اليونان، وبعد استحصال الموافقات الرسمية من مصر، غادر الملك المعزول مدينة (كامينا فورلا) اليونانية متوجهاً إلى مصر، وصلها في 2 تشرين الثاني 1969 ليقضي بقية حياته فيها[4].

وقد ذكرت مجلة السياسة الدولية المصرية، بأن تركيا اعترفت رسمياً بالنظام الجمهوري في ليبيا في 6 أيلول 1969[5]، وهذا الخبر أكدته المصادر التركية أيضاً، لكن تركيا عادت وتحفظت على قرار الاعتراف،بعد أن علمت أن قادة الثورة متأثرين بأفكار الرئيس المصري جمال عبد الناصر (1945ـ1971)، فتعاملت مع النظام الجديد بكثير من الحيطة والحذر[6]، والجدير بالذكر، أن قادة الثورة لم يكونوا

(1) جريدة الشرق (بيروت)، العدد (6605)، في 5 أيلول 1969.

(2) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (535)، 1969، ص 23.

(3) جريدة الشرق (بيروت)، العدد (6608)، في 8 أيلول 1969.

(4) المصدر نفسه، العدد (6637)، في 3 تشرين الأول 1969.

(5) مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (19)، 1970، ص 170.

(6)Mahli , a. g. e , s 109.

معروفين ليس في الخارج فحسب، بل حتى على الصعيد المحلي في البداية أيضاً[1]، لذلك قررت الحكومة التركية بعد عدة أسابيع من قيام الثورة إيفاد أمين عام وزارة الخارجية التركية (اورهان ايرالب)، وهو يحمل رسالة من الرئيس التركي جودت صوناي إلى العقيد معمر القذافي للتعرف على أهداف الثورة، وبعد لقائه بالمسؤولين الليبيين، عاد ايرالب إلى البلاد، وعلى أثره أعلنت الحكومة التركية أنها ستواصل علاقاتها مع النظام الجديد في ليبيا والذي أصبح أمراً واقعاً[2]، لكن هذه العلاقة لم ترق إلى المستوى الذي كانت عليه في العهد الملكي، واستمرت كذلك حتى سنة 1974 عندما دخلت تركيا بجيوشها إلى جزيرة قبرص[3]، لتضع حداً للصراعات الدائرة فيها، إذ أن الموقف الليبي من القضية القبرصية أعطى بعداً جديداً للعلاقات بين البلدين[4]، وكانت البادرة الأولى لعودة العلاقات بين البلدين، تجديد الاتفاقية التجارية لسنة 1968 في 29 تشرين الثاني 1970[5].

(1) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (535)، 1969، ص 21.

(2) شديد، المصدر السابق، ص 152.

(3) سنتحدث عن الموقف الليبي من قضية قبرص في الفصل الثالث.

(4) Kavas , a. g. e , s 50.

(5) Mahli , a. g. e , s109.

المبحث الثاني

العلاقات السياسية

مرتكزات السياسة الخارجية الليبية في العهد الجمهوري:

انتهجت النخبة العسكرية الحاكمة في ليبيا بعد قيام النظام الجمهوري اتجاهاً جديداً في سياسة البلاد الخارجية، خلافاً لما كانت عليه أيام العهد الملكي، وقد تبين ذلك منذ الوهلة الأولى لانطلاقة ثورة الفاتح من أيلول سنة 1969، من خلال الشعارات التي رفعتها التظاهرات التي خرجت في أنحاء مختلفة من البلاد لتأييد الثورة، ناهيك عن المبادئ القومية التي كان يحملها القائمون بالثورة، بخاصة قائدها العقيد معمر القذافي.

كانت سياسة ليبيا الخارجية قائمة على ثلاث ركائز أساسية، تتمثل بالقومية العربية والإسلام والاشتراكية، وكان هذا النهج واضحاً في حديث القذافي عندما قال في سنة 1972: " أيها الناس، مزقوا كل الكتب المهمة التي لا تدفع إلى الأمام بقيم التراث العربي وتراث الإسلام، في الاشتراكية والتقدم " [(1)]، ففي الجانب القومي كان القذافي متأثراً بشخصية الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان يدعو إلى الوحدة العربية، وحتى أن تنظيم الضباط الوحدويون الأحرار أقيم على غرار تنظيم الضباط الأحرار في مصر، لذلك فان ليبيا وقفت إلى جانب قضايا العرب المصيرية وبخاصة قضية فلسطين والتي كان لها أثراً كبيراً في سياسة ليبيا

(1) جون. ل. اسبوزيتو، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة، ترجمة قاسم عبده قاسم، دار الشروق، (القاهرة، 2002)، ص 114 ؛

First , op.cit , p.19.

الخارجية[1]، وكان العقيد معمر القذافي حينئذٍ يعد القومية عاملاً محركاً للتاريخ بقوله: " إن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي... أي القومي، فالرابطة الاجتماعية التي تربط الجماعات البشرية كلاً على حدة... من الأسرة إلى القبيلة إلى الأمة هي أساس حركة التاريخ "[2].

وأما في الركيزة الثانية (الإسلام) فقد كانت ليبيا منذ بداية الثورة قد التزمت هذا الجانب، فقد ورد في تصريحات قائد الثورة بان ليبيا تسير على خطى الإسلام[3]، وكان سبب تبني القذافي الإسلام تأثره بتدينه الشخصي والحقائق الاجتماعية في البلاد، معبراً عن ذلك بقوله: " لقد كان الإسلام وسوف يبقى اللحمة الأساسية للمجتمع الليبي، فالدين باعتباره الوحدة الأولية في الولاء والهوية "، وكان القذافي قد اتجه صوب الإسلام لإعطاء الشرعية للثورة وكسب العالمين العربي والإسلامي [4] وكان لهذا الاتجاه الأثر الواضح في سياسة ليبيا المدافعة عن قضايا العالم الإسلامي وتمتين العلاقات الخارجية مع الدول الإسلامية [5]، ومن هنا يتبين محاولة ليبيا إبراز مواقفها الدفاعية عن قضايا العالم العربي والإسلامي والابتعاد عن الدول الغربية والوقوف بوجه مخططاتها وبشكل خاص الولايات

---

(1) سيتم الحديث عن هذه القضية في الفصل اللاحق.

(2) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ط 23، منشورات المركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، (طرابلس، 1997)، ص 115.

(3) مجلة البلاغ (الكويت)، العدد (124)، 1971، ص 23.

(4) اسبوزيتو، المصدر السابق، ص 115.

(5) مجلة البلاغ (الكويت)، العدد (124)، 1971، ص 17 ؛ اسبوزيتو، المصدر السابق، ص 122-123.

المتحدة الأميركية والتي أخذت علاقاتها تسوء مع ليبيا شيئاً فشيئاً [1]، ويرى القذافي بأن لعاملي الدين والقومية اثر كبير في مسيرة الإنسان وبالتالي في حياة الشعوب بقوله: " ولازم أن نثبت أن الدين هو عامل مؤثر في حياة الإنسان، وان العالم في تاريخه الطويل كان يحركه الدين ويلعب فيه الدور الأساسي بجانب العامل القومي، يعني أن القومية والدين هما اللذان يحركان التاريخ ويصنعان المسيرة الإنسانية " [2]، وقد ورد في المادة الأولى من الدستور الليبي المؤقت أن ليبيا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي [3].

ـ العلاقات العربية التركية

تتميز تركيا بموقع جغرافي مهم، وتتوسط ثلاث قارات إلى جانب إطلالتها على عدة بحار وخاصة البحر الأبيض المتوسط، ومن هنا تأتي أهميتها في العلاقات الدولية والنواحي العسكرية، مما هيأ لها مكانة مرموقة في النشاط السياسي والاقتصادي العالمي، وأدى ذلك إلى سعي الدول إقامة العلاقات والدخول في أحلاف ومعاهدات معها[4].

تأثرت العلاقات العربية التركية سلباً وإيجاباً بعدة عوامل، ويأتي في مقدمتها العامل التاريخي ومن ثم العامل الاقتصادي، والتقارب التركي من الغرب ودخولها

(1) صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً 1969 ـ 1994: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المطبعة الحكومية (طرابلس، 1995)، ص 169.

(2) القذافي، ثورة الشعب، ج3، ص 258.

(3) قنوص وآخرون، المصدر السابق، ص 162.

(4) جهاد حسين مجيد، تحليل الموقع السياسي الجغرافي التركي وأثره على أقطار الأمة العربية، رسالة مقدمة إلى جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا لنيل درجة الدبلوم العالي في العلوم العسكرية، (بغداد، 1989)، ص 19.

في الأحلاف العسكرية، إلى جانب الموقف المتذبذب إزاء القضية الفلسطينية، فضلاً عن الصراع التركي اليوناني وأثره على العلاقات العربية التركية [1]، لذلك فان المتتبع لتاريخ العلاقات العربية التركية يرى أنها مرت بمراحل مختلفة، ففي المرحلة الأولى كانت تركيا منذ قيام النظام الجمهوري في سنة 1923 وحتى نهاية الأربعينيات منشغلة بتنظيم أمورها الداخلية، وأدارت ظهرها للدول العربية على اعتبارها قد تآمرت على الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى (1914ـ 1918)[2]، وابتعدت تركيا عن الدول العربية بشكل كبير عندما اعترفت رسمياً في 28 آذار 1949 بدولة ((إسرائيل))[3]، وأما المرحلة الثالثة التي بدأت منذ سنة 1950، فلم تشهد تقارباً في العلاقات بسبب إقدام تركيا على الدخول في تحالفات عسكرية مع عدد من دول المنطقة والدول الغربية، لمواجهة الخطر الشيوعي، فضلاً عن وقوفها ضد القضايا وحركات التحرر العربية، مثل العدوان الثلاثي على مصر ـ سنة 1956 وثورة 14 تموز 1958 في العراق والثورة الجزائرية (1954ــ 1962)[4]، أما المرحلة الرابعة أخذت سياسة تركيا بالتغيير الإيجابي نحو الأقطار العربية منذ سنة 1965، فقد أخذت تبحث عن الأصدقاء ودعم المجتمع الدولي، بهدف حماية مصالحها الحيوية وأمنها الخاص، وأعلن وزير خارجية تركيا في شباط 1965، أن سياسة تركيا تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك مع الدول العربية قد فهمت بشكل غير صحيح وأعطيت مكاناً لوجهات نظر لم تتفق مع الواقع، ووعد بتحسين وتصحيح

---

(1) المصدر نفسه، ص 123-200.

(2) عبد الفتاح علي الرشدان، " العلاقات العربية ـ التركية في عالم متغير"، مجلة التعاون، العدد (49)، الرياض، 1999، ص 169-170.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي، " تركيا وقيام الكيان الصهيوني "، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، البحوث السياسية رقم (12)، ص 242.

(4) الرشدان، المصدر السابق، ص 171.

سياسة تركيا إزاء الدول العربية، ويعود الاتجاه الجديد في السياسة التركية إلى عدة أسباب تأتي في مقدمتها، انعكاسات الأزمة القبرصية 1963 ـ 1964، وانتكاسة المشروع القومي العربي بعد الحرب العربية الصهيونية سنة 1976، والتحول الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفيتي (السابق) تجاه تركيا، وحاجة تركيا إلى الأسواق العربية[1] وعليه وقفت تركيا إلى جانب العرب حتى سنة 1971 وخاصة دعمها للقضية الفلسطينية، إذ أيدت العرب بعد حرب حزيران 1967، وعارضت استيلاء ((إسرائيل)) على الأراضي العربية وطالبت بانسحابها وعدم إجراء أي تغيير في القدس[2]، فضلاً عن عدم سماحها للولايات المتحدة الأميركية باستخدام قواعدها العسكرية في تركيا لمساعدة ((إسرائيل)) في حربي 1967 وتشرين الأول 1973، واعترافها في سنة 1975 بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني[3]، طبقاً لما ورد في القمة العربية التي عقدت في الرباط سنة 1974[4]، وفي سنة 1979، وافقت تركيا على افتتاح مكتب للمنظمة في أنقرة، وتم افتتاح المكتب بالفعل في تشرين الأول من السنة نفسها من قبل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية[5].

---

(1) جلال عبد الله معوض، " السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات "، مجلة شؤون عربية، العدد (62)، تونس، 1990، ص 143 ؛ الرشدان، المصدر السابق، ص 172- 173.

(2) نجدت فتحي صفوت، " موقف تركيا من قضية فلسطين "، مجلة المستقبل العربي، العدد (42)، بيروت، 1982، ص 97.

(3) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوليف (بيروت، 1998)، ص 200.

(4) معوض، " السياسة التركية "، ص 144.

(5) نور الدين، الجمهورية الحائرة، ص 200.

وبرزت مظاهر إيجابية جديدة في السياسة التركية تجاه الأقطار العربية في عقد الثمانينات، إذ أنها أعلنت عدم الاعتراف بقرار إسرائيل سنة 1980 بجعل القدس عاصمة ((لإسرائيل))، وقد عبر عن ذلك صراحة رئيس الوزراء التركي سليمان دميرئل[*] (Suleyman Demirel) عندما قال: " إن إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، هي خطوة ضد الإسلام ونحن نشجب هذه الخطوة ولا نوافق على الإطلاق أن نوضع أمام الأمر الواقع... ونحن كدولة إسلامية نضم صوتنا إلى موجة الاحتجاج ضد هذه الخطوة "[1]، وقامت بخفض التمثيل الدبلوماسي في تل أبيب، ونددت بالقصف الصهيوني للمفاعل النووي العراقي في حزيران 1981[2]، وأدانت باستمرار القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، وتقرباً من الدول الإسلامية قامت بتطوير عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي[**] التي أنضمت

(*) ولد سنة 1924 في إسلام كوي التابع لمدينة اسبارطة جنوب غرب تركيا، حصل على دبلوم الهندسة المعمارية من جامعة استانبول سنة 1949، اصبح رئيساً لحزب العدالة سنة 1964، اصبح رئيساً للوزراء بعد الانتخابات التي جرت في سنة 1965 وظل محافظاً على منصبه على اثر نجاحه في انتخابات 1969، وفي آذار 1971 أطاح الجيش بحكومته، وفي النصف الثاني من السبعينات تمكن دميرئل من تشكيل ثلاث حكومات كان آخرها في سنة 1980 أطاح بها انقلاب 1980، ولم ينجح في تشكيل اية حكومة خلال الثمانينات، وبعد وفاة اوزال في سنة 1993 اصبح رئيساً للجمهورية واستمر في منصبه حتى سنة 2000. ينظر: لقمان عمر محمود احمد، العلاقات التركية – الأمريكية 1975 – 1991 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2004) ، ص 46.

(1) زياد عزيز حميد الجلبي، السياسة الخارجية التركية 1973 – 1983، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، بغداد، 1989)، ص 160.

(2) معوض، " السياسة التركية "، ص 144 ؛ نور الدين، الجمهورية الحائرة، ص 200.

(**) هي تجمع على مستوى 57 حكومة، يهدف إلى دمج الجهود لحماية وضمان تقدم الأمم الإسلامية، وهي منظمة ذات عضوية دائمة في الأمم المتحدة، يرجع تاريخ إقامتها إلى 25 أيلول

إليها سنة 1974، واتخاذ استانبول مقراً لعدد من اللجان الاقتصادية والثقافية للمنظمة[1]، فضلاً عن موقفها المحايد من الحرب العراقية الإيرانية (1980 ـ 1988)[2].

إن سياسة التقرب التركي باتجاه العالمين العربي والإسلامي ومنذ منتصف الستينات، لم تأت من فراغ، بل جاءت وفقاً لما تتطلبه الظروف، لذلك جاءت حذرة في علاقاتها، ففي الجانب العربي أخذت تبحث عن الأصدقاء لأسباب سياسية واقتصادية بين الدول العربية دون إن تورط نفسها في الصراعات العربية الداخلية أو في النزاعات الإقليمية، ولذلك فان تركيا كانت تسعى دائماً لإقامة علاقات ثنائية مع الدول العربية[3]، وقد نجحت إلى حد ما في تحقيق هذا الهدف، كما هو الحال في علاقاتها مع مصر ـ أيام المقاطعة العربية لها، بسبب تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومن ثم المشكلات التي ظهرت حول المياه والحدود مع كل من العراق وسوريا[4]، وكانت تركيا تدافع عن سياستها تجاه الدول الإسلامية فيما مضى بدعوى أن ظروفها الخاصة لم تكن تساعد في فتح مثل هذه القنوات وقتئذ، ويظهر ذلك جلياً في حديث الرئيس التركي جودت صوناي (1966 ـ 1973) لأحد

1969 في الرباط على اثر إحراق المسجد الأقصى في آب من السنة نفسها، وفي اجتماع سنة 1970 في جدة تم اختيار المقر العام، وفي الاجتماع الثالث سنة 1972، تم تبني دستور للمنظمة، وتقسم إداريا إلى ثلاثة أقسام، وهي مؤتمر الملوك ورؤساء الدول ومؤتمر وزراء الخارجية والسكرتارية العامة، وتعد تركيا وليبيا من الدول المؤسسة للمنظمة. للتفاصيل ينظر:

www.ar.wikipedia.org/wiki/73

(1) نور الدين، الجمهورية الحائرة، ص 200 -201.

(2) الجلبي، المصدر السابق، ص 164.

(3) رياض شمس، " نمو مستمر للعلاقات التجارية التركية العربية "، مجلة عالم التجارة، المجلد (17)، العدد (1)، لندن، 1982، ص 43.

(4) نور الدين، الجمهورية الحائرة، ص 202.

المسؤولين في جامعة الدول العربية " إن مشاكل تركيا المتعـددة حالـت في الماضي دون الانفتاح على الخارج، ولم تستطع نتيجة لذلك ان تتجه نحو توثيـق علاقاتها بـدول العالم، ولاسيما البلاد العربية، إلا أن تركيا استطاعت في السنوات الأخيرة بعد أن عالجـت معظم مشاكلها الداخلية، ملء الفراغ الذي كان موجـوداً في علاقاتهـا مـع هـذه الـدول، واتجهت من جديد إلى تعزيز هذه العلاقات، وقد وضعت الحكومة التركية هذا الهـدف نصب عينها، وهي تعمل على تحقيقه... بدليل زيارتي لكل من باكستان وإيـران وتـونس وليبيا[1] والسعودية وأخيراً العراق وأفغانستان مثل واضح للسياسة التـي تنتهجهـا تركيـا إزاء العالمين العربي والإسلامي" [2].

إن التغيير الذي طرأ على السياسة التركيـة كـان واضـحاً بالنسـبة للـدول العربيـة، لكن ذلك لا يعني أن تركيا قد قطعت علاقاتهـا مـع ((إسرائيـل))، خاصـة بعـد أن رفـع الحرج على علاقاتها على اثر اعتراف مصر بـ ((إسرائيل))، إذ باركت تركيـا زيـارة الـرئيس المصري أنور السادات[*] (1970ـ1981) للقـدس واعتبرتهـا " خطـوة إيجابيـة في الطريـق الصحيح، بشرط أن تتخلى ((إسرائيل)) عن الأراضي

(1) زار صوناي (1966 -1973) ليبيا بتاريخ 27 نيسان 1968 لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.
Prime Ministry State institute of Statistics , Statistical yearbook of Turkey1986 , (Ankara ,1986).

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركيـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، دار الحريـة للطباعـة (بغداد، 1975)، ص 213.

(*) ولد أنور السادات في 25 كانون الأول 1918 في قرية ميت أبو الكوم من أم سـودانية وأب مصري، وقد أصبح ضابطاً في الجيش المصري، وشـارك في ثـورة 23 تمـوز (يوليـو) سـنة 1952، واخـذ منـذ ذلـك التاريخ يطلق عليه محمد أنور، وقد اتخذه الرئيس المصري جـمال عبـد النـاصر نائبـاً لـه، وبعـد وفـاة الأخير، أصبح رئيساً لمصر رسمياً في 15 تشرين الأول 1970، وانتهت رئاسته باغتيالـه في 6 تشرـين الأول 1981. للتفاصيل ينظر:

www.gihanalsaddat.com ; www.moqatel.com .

العربية المحتلة منذ سنة 1967، وتعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين بما فيها حقهم في تأسيس دولتهم"[1]، وقامت بتوسيع علاقاتها مع الأقطار العربية تدفعها عوامل عديدة منها إدراك المسؤولين الأتراك أن التحالف التركي الغربي ليس وحده الحل الأمثل لمشاكل بلادهم، بخاصة المشكلات الاقتصادية، فقد أدى تنامي القوة الاقتصادية العربية في الساحة الدولية دوراً أساسياً في تغيير الموقف التركي، بعد أن أخذت تركيا تعتمد بشكل أساسي على النفط العربي بسبب أزمة الطاقة العالمية سنة 1973 نتيجة لارتفاع أسعار النفط وعدم قدرة تركيا على شراء لعدم امتلاكها العملات الصعبة بسبب حالة التضخم التي كانت تعاني منها البلاد، لذلك فان العلاقات الاقتصادية نمت جنباً إلى جنب مع العلاقات السياسية، وكانت قضية قبرص تشكل المحور الأساس فيها، لأن الأتراك كانوا يعملون على كسب الأصدقاء لدعم موقفهم حيال هذه المسألة في المحافل الدولية[2].

(1) إبراهيم خليل العلاف، " نصف قرن من العلاقات التركية الصهيونية 1948- 1998"، مجلة دراسات سياسية، العدد (2)، بغداد، 1999، ص 9.

(2) نور الدين، الجمهورية الحائرة، ص 202 ؛ خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب (دمشق، 1999)، ص 36. على الموقع:

www.awa-dam.org.

إن الأثر الذي تركته القضايا العربية في العلاقات العربيـة التركيـة كـان واضـحاً في التقارب العربي التركي، لكن تركيا كانـت تحـاول دائمـاً أن تنـأى بنفسـها عـن الـدخول في النزاعات العربية والصراعات الإقليمية في محاولة لإقامـة علاقـات إقليميـة متوازنـة مـع الدول العربية على غرار إيران و((إسرائيـل)) إذ كانـت تقـيم علاقـات طيبـة مـع هـاتين الدولتين[1]، لذلك فقد أجادت في استثمار العوامل التي تخـدم مصـالحها الاسـتراتيجية في المنطقة العربية، فقد كانت حريصة عـلى عـدم المسـاس بالمبـادئ الأساسـية في السياسـة الخارجية للدول العربية، بل أنها كثيراً ما كانـت تتجـاوز الأمـور الخلافيـة البسـيطة مـع الـدول العربيـة ومـن بينهـا ليبيـا، خاصـة إذا كانـت لا تمـس جـوهر وثوابـت السياسـة الخارجية التركية، إذ اصبح لزاماً على الساسة الأتراك أن يسايسوا الدول العربيـة لكسـبها سياسياً واقتصادياً، وليبيا هذه الدولة الحيوية بالنسبة إليها، كانت محط أنظار الأتراك.

لم تكن ليبيا بحاجة إلى الكثير من الجهد من اجل تعزيز علاقاتها الخارجيـة، فهـي تمتلك مقومات كثيرة لكسب الأصدقاء خاصة بعـد ثـورة الفـاتح مـن أيلول،ويشـير أحـد الكتاب الغربيين واصفاً إياها بالقول: " ليبيا إحدى البلدان القليلة في العـالم التـي تمتلـك سياسة خارجية مثل معظم الحكومات (كان) عليها أن تتخذ عوامل لا تعد ولا تحصى في نظر الاعتبار، لكن ليبيـا متحـررة مـن كـل هـذه القيـود. إذ لا يوجـد أي شـخص يمتلـك المزاعم حول أراضيها ولا يستطيع أحد أن يهدد استقلالها. أنها غنية ولا تحتاج أن تقلـق بشأن قطف ثمار أصـدقائها الأجانـب. ليبيـا هـي في الواقـع دولـة مثاليـة إلى رجـل مثـل العقيـد معمـر القـذافي لـكي يحكمهـا"[2]، وهـذا يعنـي أن ليبيـا متحـررة في تحركاتهـا السياسية، وتشكل عامل جذب للدول بسبب

---

(1) دلي، المصدر السابق، ص 36.

(2) Charles Holley," Libyan foreign policy: consistent objectives and priorities but..?", The Middle East , No.23 , London , 1976 , p 25.

ثرواتها النفطية، ويشكل ذلك عاملاً مشجعاً لتركيا في إعادة تعزيز علاقاتها مع ليبيا، ويضاف إلى ذلك أن سكان المغرب العربي بما فيهم الليبيين تختلف نظرتهم إلى الأتراك مقارنة بسكان المشرق العربي، إذ لم تكتوِ بلاد المغرب العربي بآثار التعصب القومي الذي مارسه الاتحاديون في المشرق العربي نتيجة تبنيهم للحركة الطورانية التي نادت بسيادة العنصر التركي على بقية القوميات الأخرى في الدولة العثمانية[1]، فضلاً عن أن منطقة المغرب العربي خرجت من دائرة النفوذ العثماني قبل ان يشتد ساعد الاتحاديين[2]، ناهيك من أن الحكم العثماني لها جاء تلبية لنداء أبناء المنطقة في سبيل تخليصهم من السيطرة الأوربية[3]، ويؤكد ذلك الباحث التونسي علي المحجوبي في تعليقه على أحد البحوث المقدمة إلى مؤتمر العلاقات العربية التركية سنة 1995، إذ يرى أن طبيعة العلاقات العثمانية المغاربية تختلف عن علاقاتها مع المشرق العربي، لأن السيطرة العثمانية جاءت لتخليصها من الهيمنة الأسبانية، كما أن السيطرة العثمانية على المنطقة لم تدم طويلاً بسبب ظهور الدول التي تتمتع بالحكم الذاتي، لذلك فأنها جاءت بمثابة الملاذ، خاصة في ظل الخطر الفرنسي، وذلك في إطار الجامعة الإسلامية التي كان لها صدى كبير في المغرب

(1) إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت،2001)، ص316.

(2) خرجت الجزائر من دائرة النفوذ العثماني بعد الاحتلال الفرنسي لها سنة 1830 وثم احتلت فرنسا أيضا تونس سنة 1881، في حين احتلت إيطاليا ليبيا سنة 1911. للتفاصيل ينظر: لوتسكي، المصدر السابق.

(3) Kavas. a g. e , s 47.

العربي[1]، ومن هنا يمكن تحديد العوامل المؤثرة في سير العلاقات الليبية التركية خلال فترة البحث.

ـ العلاقات السياسية الليبية التركية

كانت ليبيا تتمتع بعلاقات طيبة مع تركيا قبل الثورة، وقد تطورت بشكل ملحوظ في أواخر الستينات من القرن الماضي بعد أن اخذ العامل الاقتصادي دوره في تمتين العلاقات بين البلدين، وكان للنفط الدور الرئيس في ذلك، إلى جانب الاتفاقية التجارية التي عقدت بين البلدين في كانون الثاني 1968، وكانت مدتها سنة واحدة قابلة للتجديد تلقائياً[2].

شاب العلاقات الليبية التركية شيء من الفتور بعد تغير النظام في ليبيا، فقد كانت تركيا تجهل حقيقة ما يحدث على الأرض الليبية، في الوقت الذي كانت تربطها علاقات طيبة معها قبل الثورة، لذلك فأنها أرادت أن تتحقق من أهداف الثورة وسياسة النظام الجديد، قبل أن تتخذ أية خطوة غير محسوبة النتائج، في حين كانت ليبيا أيضاً منشغلة في ترتيب وضعها الداخلي، إلى جانب الصراع الذي دخلت فيه البلاد من اجل التخلص من النفوذ الأجنبي المتمثل بالقواعد العسكرية الأجنبية واستغلال الشركات النفطية، لذلك فأن العلاقات كانت بحاجة إلى دفعة لأعادتها إلى حالتها الطبيعية، وبالرغم من أنها لم تصل إلى حد القطيعة لكنها لم تنتعش حتى سنة 1974، عندما قامت تركيا بإنزال جيوشها في قبرص[3].

(1) اورهان كولوغلو وآخرون، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1995)، ص 91.

(2) محمد علي داهش وعوني عبد الرحمن السبعاوي، " العلاقات الليبية التركية 1969ـ1990 "، مجلة دراسات تركية، العدد (4)، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، الموصل، 1993، ص 37.

(3) Kologlu , op.cit , p 142.

شهدت السنوات الأولى من عمر الجمهورية بعض التحركات الدبلوماسية لغرض تفعيل العلاقات بين البلدين، إلا أن جملة من العوامل فضلاً عن العوامل السالفة أسهمت في عدم تطور العلاقات، بالرغم من حاجة البلدين إلى ذلك، ومنها تصريحات العقيد معمر القذافي، فقد اظهر القذافي في إحدى المناسبات في سنة 1971، استياءه من الوضع الذي كانت تعيشه ليبيا أيام الدولة العثمانية، ففي حديث له بعد نجاح الثورة جاء فيه أن بلاده كانت تسلم من محتل إلى آخر " واستمر هؤلاء الغزاة ـ فرسان القديس يوحنا ـ يحكمون هذه البلاد، وهذا الشعب يرفض ويقاوم حتى عام 1551 سلمها مستعمر إلى مستعمر آخر، حيث احتلها الاستعمار التركي، واستمر الاستعمار التركي يتحكم في هذه البلاد ويستعبد أهلها ... وضرب حولها حصاراً من العزلة ... لقد قاوم هذا الشعب حكم الاستعمار التركي الرجعي البغيض وقدم آلاف الضحايا من أبنائه في معارك عديدة سجلها التاريخ بأحرف من نور"[1]، ويبدو أن هذا التصريح يتناقض مع المبدأ الأساس للسياسة الليبية والذي يعد الدين الإسلامي ركناً أساسياً فيها، كما أن السكان في المغرب العربي كانوا ينظرون إلى الدولة العثمانية على أنها امتداد للدول الإسلامية السابقة لها، مع الاعتراف بوجود أخطاء كثيرة لها[2]، ويمكن القول أيضاً أن هذا التصريح يتناقض تماماً مع مواقف أخرى للقذافي نفسه إزاء الدولة العثمانية، ففي أحد التجمعات الجامعية المقامة في سنة 1974في إحدى الجامعات الليبية وبحضور العقيد القذافي، ألقى أحد الطلاب كلمة تطرق فيها إلى الحكم العثماني في البلاد ووصفه على انه كان حكماً استعمارياً، مما أدى بالقذافي إلى القيام على الفور إلى المنصة قبل

(1) القذافي، ثورة الشعب، ج3، ص 14.

(2) الداقوقي، المصدر السابق، ص 309.

أن ينهي الطالب كلمته، وخاطب الجماهير قائلاً: " لن يكرر أحد من الآن فصاعداً هذه الأخطاء التاريخية والافتراءات التي اختلقها المستعمرون. لم يكن الحكم التركي فترة استعمارية. لقد حاربنا دائماً وأبداً معاً ضد الأعداء، لقد عاش الأتراك والليبيون عيشة أخوية "، وقد أمر القذافي بإلغاء هذه (الافتراءات) من الكتب المدرسية[1]، وقد أكد القذافي موقفه هذا في الرسالة التي بعث بها إلى رئاسة الجمهورية التركية في 4 أيار 1978، مؤكداً فيها أن نظرة شعبه إلى الدولة العثمانية لا تختلف عن نظرته تجاه الدولة الأموية والعباسية، وتعدها امتداداً للدول الإسلامية، وان الثورة الليبية بدأت بتصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة، وعد القذافي تلك المفاهيم من صنع الاستعمار الذي يحاول أن يبعد الشعبين العربي والتركي عن بعضهما[2].

ومع ذلك فان مثل هذه التصريحات لم تشغل بال المسؤولين الأتراك كثيراً، لكونهم يعطون الأولوية للعامل الاقتصادي، وبالرغم من تكرارها في عدة مناسبات، مع أن الصحافة التركية أشارت إلى هذه المسائل، فقد ذكرت صحيفة حريت (Hurritet) التركية أن السلطات الليبية تعمد إلى إزالة الآثار والمعالم التي تعود إلى العهد العثماني، من خلال قيامها سنة 1981 بهدم تلك الآثار مثل السوق العثماني في طرابلس وهدم القلعة وما حولها من الأضرحة لبعض القادة الأتراك والليبيين، وإزالة ضريح الشاعر التركي المعروف فضولي[*]، واصبح طريقاً

(1) Nevzat Yalcintas , Turk – Libya iliskileri , Turk Libya dustluk dernegi (Istanbul , 1980) , s 1-12

(2) Mahli , a. g. e , s 105.

معبداً[1]، وكان القذافي نفسه قد عاد من جديد ليطلق التصريحات النارية ضد الدولة العثمانية، عندما كان يخاطب الجماهير المحتشدة في الساحة الخضراء بطرابس الغرب في أيلول سنة 1982وهو يعدد أعماله في سبيل الوطن " لقد عملت وقدمت اكبر الخدمات لشعبي، حيث أعدت له اعتباره وشرفه عندما اصبح العامل العثماني (التركي) عامل قمامة أمام بيوتنا ... هذا العثماني الذي كان في فترة ما سيدنا اصبح عاملاً للقمامة في بيوتنا، هل هناك فخر اكبر من هذا "، وقد أشار هنا القذافي إلى أن التركي اليوم هو العبد والليبي سيده، وهذا يتماشى مع آراء القذافي التي تفيد بأن الأجير هو عبد، إذ يؤكد بأن " الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد "[2] وكانت وزارة الخارجية التركية في سنة 1982 طلبت معلومات حول هذه المسألة، ولم ينكر القذافي في حينها ما قاله[3]، والجدير بالذكر أن ننوه، ونحن نقف إزاء مواقف متناقضة إلى الثورية في هذه الخطب وعدم امتلاك رؤية استراتيجية إزاء

(*) يشك في صحة المعلومات المتعلقة بوجود ضريح الشاعر فضولي البغدادي في طرابلس بليبيا، إذ أن الدراسات تشير إلى وجود قبره بالعراق وتحديداً في مدينة كربلاء، إذ كان في أواخر حياته يعمل خادماً في الحضرة الحسينية، فقد عاش فقيراً خاصة في الفترة الأخيرة من حياته، وفضولي هو محمد بن سليمان من مواليد سنة 1495 في العراق، والجدير بالذكر، أن هناك اختلاف في سنة ميلاده ووفاته، ويعد من الشعراء الكبار في الأدب التركي القديم، ولم تشر الدراسات إلى سفره إلى ليبيا بتاتاً. ينظر:
Mehmet Ali Serif , Fuzuli ile Ahmet Seviki arasinda Leyla ve Mecnun edebi karsilastirma ,yukans lisans tezi , Bagdad , 1999 , S.20-28.

(1) سفارة الجمهورية العراقية في أنقرة، الدائرة الصحفية ، وتقرير رقم (242) والمؤرخة في 29 آب 1989، ص 2، مجموعة وثائق محفوظة في أرشيف مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل.

(2)القذافي، الكتاب الأخضر، ص 78.

(3) سفارة الجمهورية العراقية في أنقرة، الدائرة الصحفية ، وتقرير رقم (242) والمؤرخة في 29 آب 1989، ص 1.

المواقف المختلفة، أي عدم وجود اللغة الدبلوماسية الواجب توفرها في الـزعيم أو القائد، لذلك فان القرارات أيضاً كانت تتخذ بشكل فـوري دون الاكـتراث بالنتـائج التـي تؤول إليها، ويبدو أن الدافع وراء هذا التصريح، كان كسب الجماهير الليبيـة، في الوقـت الذي دخلت البلاد في مواجهة حقيقية مع الولايـات المتحـدة الأميركيـة والموقـف الـتركي الضعيف إزاء التطورات في البحر الأبيض المتوسط، وبدايـة ظهـور المشـكلات الماليـة بـين البلدين، ومطالبـة الشركات والعـمال الأتـراك الحكومـة الليبيـة بـدفع مسـتحقاتها مـن الأموال لقاء إنجازها أعمالاً في البلاد[1].

كان للتحركات الدبلوماسية دوراً هاماً في إزالة العقبات التي تعترض سبيل تطـوير العلاقات الثنائية بدءاً من الثورة وحتى نهايـة فـترة الدراسـة، عنـدما أرسـلت الحكومـة ممثلاً عنها إلى ليبيا لمعرفة أهداف الثورة، وكانت ليبيا أيضـاً تريـد أن تسـتمر العلاقـات بين البلدين، ففي 28 تموز 1970 زار وزير الخارجية الليبي صالح بويصير أنقرة في مهمـة رسمية استمرت أربعة أيام، التقـى خلالهـا المسـؤولين الأتـراك، وتركـزت المباحثـات عـلى تعزيز العلاقات بين البلدين، واهـم التطـورات في الشرق الأوسـط[2]، كـما أسـفرت تلـك الزيارة عن عقد اتفاقية تجارية في 29 من الشهر نفسه، يمكن عـدها تجديـداً للاتفاقيـة التجارية الموقعة في العهد الملكي، وقد جـددت الاتفاقيـة نفسـها في أيلـول 1971[3] وقـد سجلت العلاقات الثنائية تطـوراً ملحوظـاً في تلـك السـنة وفي مجـالات عديـدة، وبشـكل خاص في مجال التبادل التجاري وقطاع

---

(1) سوف نخصص مباحث خاصة لهذه المواضيع في الفصلين الاقتصاديين من هذه الدراسة.

(2) مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (22)، 1970، ص 217.

(3)Esat Cam , " Turk- libya iliskilri cumhuriyet doneminde " , kitabinda, Nevzat Yalcintas ve baskalari , Turk – libya iliskileri , (Istanbul , 1980) , s 87.

المقاولات العامة[1]، وشملت العلاقات الجانب العسكري أيضاً، إذ قدمت إلى أنقرة مجموعة من الضباط الليبيين، لتلقي تدريبات عسكرية على أيدي الخبراء الأتراك، كما ترددت أنباء حول تقديم تركيا مساعدات لتطوير صناعة الأسلحة في ليبيا[2]، كما عقد البلدان اتفاقية تجارية أخرى في سنة 1972[3].

لقد اعترضت إعادة العلاقات بين البلدين بعض المشكلات، عندما اشترط الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي، ضرورة التزام تركيا بالقضية الإسلامية ـ انسجاماً مع المبدأ الأساس في سياسة ليبيا الخارجية ـ من اجل الوصول إلى التعامل المتكامل بين الطرفين، وكان هذا الشرط يعني بطبيعة الحال، انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي ـ الناتو(N.A.T.O)[*] ومن حلف منظمة المعاهدة المركزية

---

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 35.

(2) فيروز احمد " النفوذ الإسلامي في تركيا: بين الضغوط واستجابة الدولة " في نوبار هوفسبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة سامي الرزاز وعدنان بدر ومجدي عبد الهادي، مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت، 1985)، ص 148.

(3)Co-authers , Area hand book for republic of Turkey , U.S. Government printing office , (Washington, 1973) , p 217.

(*) تعود فكرة إنشاء الحلف إلى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، مفادها إيجاد حلف يجمع الدول المطلة على المحيط الأطلسي، وقد تأكدت الحاجة بعد الحرب بسبب الصراع السوفيتي الأمريكي، وكانت الخطوة الأولى هي عقد معاهدة دنكرك Dunkerque في آذار 1947 بين بريطانيا وفرنسا لتعزيز قوتهما العسكرية أمام الاتحاد السوفيتي، وبعد انقضاء سنة على هذه المعاهدة وقعت كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ معاهدة بروكسل في 17 آذار 1948، ونصت على تقديم المساعدة العسكرية إذا ما تعرضت أية دولة إلى اعتداء خارجي، وانضمت الولايات المتحدة الأميركية إلى هذه الدول في السنة نفسها على اثر الحصار السوفيتي لبرلين، وأخذت الأخيرة على عاتقها الدعوة إلى إقامة حلف اكبر للغرض نفسه، فتمت دعوة كل من النرويج وأسبانيا والدانمارك وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال والسويد، وعقدت عدة اجتماعات، وأدت إلى إعلان ميثاق الحلف في 18 آذار 1949، وتم التوقيع عليه في 4 نيسان من السنة نفسها، وبعد جهود كبيرة للولايات المتحدة

السنتو (S.E.N.T.O) (**)، وان تصبح تركيا دولة غير منحازة، ويرى فيروز احمد انه " ليس من الحلم أو بالإمكان لصانعي القرار السياسي في أنقرة أن يأخذوا مثل هذه الدعوات على محمل الجد على الإطلاق، بل انه ليس بالإمكان تصور اتخاذ مثل هذه الخطوات والتغيير الحاد في السياسة التركية، بينما لا زالت تحكم العالم الإسلامي أنظمة مزعزعة، فاسدة، لا يمكن التنبؤ بما سيحل بها "(1)، وهنا إشارة واضحة إلى النظام الليبي، إذ كانت الثورة في بداية عهدها، وبحاجة إلى تثبيت أركانها، فضلاً عن دخول النظام الجديد في مشكلات مع القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية.

وافق مجلس الحلف على انضمام تركيا واليونان إلى الحلف في 21 أيلول 1951 بموجب برتوكول خاص، ودخل البروتوكول حيز التنفيذ في 18 شباط 1952. للتفاصيل ينظر: احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية (عمان، 1981)، ص ص 16-21، 115- 132.

(**) كانت الخطوة الأولى لتنفيذ مشروع الحلف هي توقيع ميثاق دفاعي بين تركيا وباكستان في أوائل شباط 1954، وتم توقيع ميثاق مماثل في شباط 1955 بين العراق وتركيا، وانضمت بريطانيا إلى الميثاق في نيسان 1955، ثم باكستان في تموز 1955، وإيران في تشرين الأول من السنة نفسها، وأصبح هذا الحلف يعرف بحلف بغداد، أما الولايات المتحدة صاحبة الفكرة فلم تنضم بشكل كامل إلى الحلف، وكان الحلف حلقة وصل في سلسلة الأحلاف العسكرية الغربية مثل حلف الناتو (N.A.T.O) وحلف جنوب شرق آسيا السياتو (S.E.A.T.O)، الغرض منه الدفاع عن أمن وسلامة الإطراف المتعاقدة، وبعد ثورة 1958 في العراق نقل مقر الحلف إلى أنقرة، وبعد انسحاب العراق من الحلف تغير اسمه إلى حلف منظمة المعاهدة المركزية (S.E.N.T.O)، وقد ضعف الحلف في السنوات اللاحقة لعدم فاعلية بعض الأعضاء مثل باكستان، وقد انتهى الحلف في سنة 1979، بعد انسحاب إيران منه في أعقاب سقوط النظام الملكي، ثم انسحبت تركيا في 6 آذار من السنة نفسها. خليل علي مراد، " تركيا والأحلاف العسكرية "، في إبراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل، 1988)، ص 216- 218.

(1) احمد، " النفوذ الإسلامي في تركيا "، ص 148.

تجاهلت تركيا فعلاً الشرط الليبي، لكنها في الوقت نفسه عملت على الاستفادة من الجوانب الإيجابية لعلاقاتها مع العالم الإسلامي، وبشكل خاص الأقطار العربية، ومنها تعاطفها مع القضية الفلسطينية[1]، وتأييدها لها في المحافل الدولية[2]، وهذا يتفق مع تطلعات ليبيا التي أعلنت دعمها للقضية الفلسطينية منذ الوهلة الأولى للثورة، الأمر الذي ساهم في استمرار العلاقات بين البلدين بالرغم من عدم تنفيذ الشرط الليبي، خاصة إذا علمنا أن جوهر تلك العلاقات كان مبنياً على الأمور الاقتصادية، ومما يؤيد ذلك أن تركيا لم تغير من ثوابت سياستها حتى بعد أن رجعت ليبيا من جديد لتحث تركيا على لسان العقيد معمر القذافي في حزيران 1980، بالعودة إلى العالم الإسلامي، واعداً إياها بان المساعدات الليبية ستتوافر عندئذ للتغلب على المتاعب الاقتصادية التي تعاني منها تركيا، ومقترحاً في الوقت نفسه إقامة تجمع اقتصادي يضم فضلاً عن البلدين إيران لتلبية جميع احتياجات البلدان الثلاثة[3].

لم تشأ تركيا أن تقف بوجه المطالب الليبية، إلا أنها في الوقت نفسه لم تكن راغبة في تنفيذها، لذلك حاولت أن تشعرها بالاطمئنان لمواقفها عندما أوضحت للولايات المتحدة الأميركية في السنة نفسها عدم استعدادها لاستخدام قواعدها العسكرية في إطار قوات التدخل السريع الأميركية، وعدم إمكان استخدام عضويتها في حلف شمال الأطلسي في عمليات عسكرية في منطقة الشرق الأوسط

(1) ديغو بازغلو سيزر، سياسات تركيا الأمنية، مؤسسة الأبحاث العربية، دراسات استراتيجية (37)، (بيروت، 1981)، ص 15.

(2) الجلبي، المصدر السابق، ص 157.

(3) احمد، " النفوذ الإسلامي في تركيا "، ص 149.

تتعارض مع علاقاتها مع دول المنطقة[1]، وكانت هذه الخطوة إشارة واضحة إلى دول المنطقة التي تعارض السياسة الأميركية، وإزالة مخاوفها

حول عضويتها في الحلف والقواعد العسكرية الأميركية على أراضيها[2]، إذ أدركت تركيا أن العلاقات الأميركية مع عدد من دول المنطقة تمر بمرحلة حرجة، وبشكل خاص مع ليبيا[3]، وينبغي الإشارة إلى أن ليبيا طالبت دول حوض البحر الأبيض المتوسط المنضوين تحتلواء الحلف إزالة القواعد العسكرية للناتو على أراضيها والانسحاب من الحلف، على اعتبار أنها تشكل خطراً على أمن المنطقة، وواعدة إياها بالمساعدة[4]، وقد تكرر مثل هذا الطلب في مناسبات أخرى، ففي أعقاب زيارة الرئيس اليوغسلافي جوزيف برزو تيتو(Josip Brzo Tito) (1953 ـ 1980)، صدر البيان المشترك للبلدين في 20 كانون الثاني 1977، وأكد فيه الطرفان " بأن الأمن الأوربي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن حوض البحر الأبيض المتوسط، ويطالبان بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في هذا الحوض حتى يتحول إلى بحيرة سلام"[5]، وقد تأكد الموقف الليبي الداعي إلى إزالة القواعد العسكرية، وخاصة تلك الموجودة على الأراضي التركية، في الرسالة التي بعث بها الرئيس

(1) معوض، " السياسة التركية والوطن العربي "، ص 145.

(2) في تموز 1969، عقدت تركيا والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية ثنائية سميت بـ " اتفاقية التعاون الدفاعي المشترك"، أقامت بموجبها الأخيرة (26) قاعدة عسكرية على الأراضي التركية، استخدم فيها الأميركيون معدات إلكترونية ذات تقنية عالية لمراقبة الأنشطة العسكرية للاتحاد السوفيتي (السابق) وكمرصد لتجاربه النووية وقواعد إطلاق الصواريخ البالستية والتنصت، وشكلت قاعدة مهمة لطائرات التجسس الأميركية. للتفاصيل ينظر: احمد، العلاقات التركية – الأمريكية، ص 61 – 62.

(3) عن العلاقات الليبية الأميركية والموقف التركي منها ينظر الفصل اللاحق من هذه الدراسة.

(4) The Middle East (London) , No. 21 , 1976 , p 87 -88.

(5) أمانة الإعلام والثقافة، الإدارة العامة للثقافة والإرشاد القومي، السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الثامن 1976-1977، (باريس، 1983)، ص 296.

العقيد معمر القذافي إلى رئاسة الجمهورية التركية في 4 أيار 1978، عندما عبر القذافي عن امتنانه تجاه تطور العلاقات الليبية التركية وبشكل سريع، كما أشار إلى الدور الإيجابي الذي لعبته تركيا تجاه القضية الفلسطينية والذي ساهم في تقوية العلاقات مع الوطن العربي، لذلك فان ليبيا ستساعد تركيا في تجاوز أزماتها، على أن تعمل تركيا على إنقاذ نفسها من الإمبريالية الأميركية والتي تعمل على جعل تركيا " كقطة متوحشة ضد العرب "، من خلال إزالة القواعد العسكرية الأميركية على أراضيها[1].

إن حالة المد والجزر في العلاقات بين البلدين، زادت من زيارات المسؤولين الليبيين والأتراك[2]، لتعزيز الصلات ومعالجة المشكلات المتعلقة، لذلك فان السجل الدبلوماسي حافل بالزيارات وعلى أعلى المستويات، وقد كان لأزمة الطاقة في سنة 1973 وقضية الغزو التركي لقبرص سنة 1974، الأثر الأكبر لانطلاقة جديدة في العلاقات الثنائية، فقد كانت زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود إلى تركيا في 2 كانون الثاني 1975 الخطوة التي فتحت آفاقاً جديدة للعلاقات الثنائية، وأساساً لاقامة تعاون مريح بين الطرفين[3]، وقد استقبل جلود بحفاوة من قبل المسؤولين الأتراك، واستمرت زيارته أربعة أيام التقى خلالها برئيس الجمهورية فخري كورتورك (1973 ـ 1980)[*] (Koruturk Fahri) ورئيس الوزراء سعدي ايرماك

---

(1) Mahli , a. g. e , s 105.

(2) إن زيارات المسؤولين في البلدين، غالباً ما كانت تنتهي باتفاقيات ثنائية تصب في الجانب الاقتصادي، لذلك فأننا سوف نتناول مضامين ونتائج الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في الموضوع الاقتصادي وحسب طبيعة الاتفاقية وكل في مجالها.

(3)The Middle East , " New roads for Turkish / Libyan co-operation ", No. 6 , London , 1975 , p 57.

(*) ولد في استانبول سنة 1903، تخرج من الأكاديمية البحرية التركية سنة 1923، وقد أرسل في بعثة دراسية إلى ألمانيا، وتخرج من الكلية الحربية سنة 1933، وعمل في عدة مناصب حكومية عسكرية

(Irmak) (تشرين الثاني 1974 ـ آذار 1975) ورئيس الأركان العامة سانجار (Sancar)، وقد جاءت هذه الزيارة بناءاً على الدعوة المقدمة له من قبل الحكومة التركية، وقد تطرق الجانبان في مباحثاتهما إلى العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، كما تناولا الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية وكيفية الاستفادة منها وتوظيفها لتطوير التعاون بين البلدين ـ الخبرة والأيدي العاملة والإمكانيات المالية ـ كما تطرق جلود وايرماك في مباحثاتهما إلى الأوضاع في قبرص ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد أشاد ايرماك في معرض تعقيبه على حديث جلود الذي أكد على العلاقة الأخوية التي تربط الشعبين الليبي والتركي، بالدور الذي تلعبه ليبيا دفاعاً عن الشعوب الإسلامية في كل مكان[1].

وقد أثمرت تلك الزيارة عن توقيع عدد من الاتفاقيات، ومنها اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي واتفاقية التعاون العلمي والتقني واتفاقية القوة العاملة واتفاقية تأسيس لجنة مشتركة على مستوى الوزراء لمتابعة المصالح المشتركة بين البلدين، وتم عقد عدة بروتوكولات إضافية (الملاحق)، كما قرر الطرفان تأسيس البنوك الاستثمارية وإقامة مشاريع مشتركة في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، وتأسيس غرفة تجارة مشتركة بين البلدين، الغرض منها تطوير العلاقات التجارية، وتلبية الاحتياجات التركية من النفط، واتفق الطرفان على عقد اتفاقية في مجال الطيران المدني في غضون شهرين من تاريخ انتهاء الزيارة[2].

ومثل بلاده في عدد من المناسبات العسكرية في الدول المختلفة، واصبح رئيساً للبلاد في سنة 1973 واستمر في منصبه حتى سنة 1980. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Turkey year book1986 , op.cit , p 436.

(1) Mahli , a. g. e , s 115.

(2) Mahli , a. g. e , s 116.

تناولت الصحافة التركية زيارة جلود بكثير من الاهتمام، إذ بدأت بنشر المقالات منذ اليوم الأول لزيارته، عن العلاقات التاريخية التي كانت تربط البلدين، كما احتلت تصريحات عبد السلام جلود الصفحات الأولى من الصحف التركية، واستمرت تلك الصحف بنشر نتائج الزيارة والسبل الكفيلة بتطوير العلاقات بين البلدين حتى نهاية شهر كانون الثاني، وعدت الصحف التركية تلك الزيارة بالمهمة جداً، ليس على صعيد البلدين فقط، بل على صعيد العلاقات العربية التركية، كما أشادت بالوقفة الليبية الشجاعة إلى جانب تركيا في قضية قبرص، أشارت الصحف التركية إلى اللقاءات التي أجراها جلود مع الشخصيات والهيئات المختلفة في البلاد، ومنها لقائه بالشخصية السياسية البارزة بولند اجويد(*) (Bulent Ecevit) وبأعضاء من الهيئة التعليمية ومن بينهم نوزاد يالجين تاش (Yalcintas) ـ الذي اصبح له دور كبير في تطوير العلاقات الليبية التركية من خلال جمعية الاخوة التركية الليبية ـ وسليمان يالجين (Suleyman Yalcin) وآخرين، ومن أهم الصحف التي تناولت تلك الزيارة باهتمام بالغ هي صحيفة جمهوريت

(*) ولد اجويد سنة 1925 في استانبول، وأنهى دراسته الثانوية سنة 1944 في كلية روبرت باستانبول، ثم درس لمدة سنتين في كلية اللغات والتاريخ وسافر إلى الولايات المتحدة لمدة سنة بمنحة من مؤسسة روكفلر، وبعد عودت إلى تركيا عمل صحفياً، وبرز أجاويد على الساحة السياسية في سنة 1967 عندما حدثت أزمة داخل حزب الشعب الجمهوري، وانتخب رئيساً للحزب خلفاً لعصمت اينونو سنة 1972، وشكل أول حكومة ائتلافية مع حزب الخلاص الوطني في سنة 1973، ثم شكل حكومته الائتلافية الثانية سنة 1977، وقد منع من العمل السياسي بعد انقلاب أيلول 1980، وبعد عودته الى النشاط السياسي في سنة 1987 شكل حزباً يسارياً، وفي سنة 1998 شكل حكومته الثالثة واستمرت حتى سنة 2002. احمد، العلاقات التركية الأمريكية، ص 35.

(Cumhuriyet) وصـحيفة كـون ايـدن (Gun aydin) وصـحيفة تـرجمان (Tercuman) وصحيفة ميلي غازيتة (Milli Gazette) وغيرها[1].

والتقى جلود خلال زيارته بزعيم التيار الإسلامي السياسي في تركيا ورئيس حزب السلامة الوطني(*) نجم الدين اربكان (Necmettin Erbakan) (**)، ووعد جلود بمساعدة تركيا في كافة المجالات، وهذا ما جعل القادة الأتراك يلتفتون الى ليبيا في أوقات الأزمات، وتركت زيارة جلود أثراً في نفس اربكان الذي جعل ليبيا من أولوياته، فبادر إلى زيارتها في 2 آذار 1975، والتقى خلالها رئيس الوزراء عبد السلام جلود والرئيس معمر القذافي،وكان اربكان يحمل معه رسائل إلى القيادة الليبية من ايرماك (9 تشرين الثاني 1974 ـ 31 آذار 1975) رئيس الحكومة التركية ورئيس الأركان العامة سانجار، وقد عبر له القذافي عن اعتزازه واحترامه للشعب التركي، وثم استدرك قائلاً أن الإداريين الأتراك لا يترجمون مشاعر الشعب التركي

(1) Mahli , a. g. e , s 118-122.

(*) أسس الحزب من قبل عدد من أنصار اربكان في تشرين الثاني 1972 برئاسة عارف امرة، وهو امتداد لحزب النظام الوطني الذي أسسه اربكان والذي الغي على اثر انقلاب سنة 1971، وانضم اربكان إلى الحزب الجديد واصبح رئيساً له في سنة 1973، والغي الحزب على اثر انقلاب 1980. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1996)، ص 87 – 88 ؛ طلال يونس الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية 1945 – 1983، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل، كلية التربية، 1999)، ص 107- 108.

(**) ولد سنة 1926 في مدينة سينوب التابعة لولاية قونيا، واكمل دراسته فيها، ثم التحق بجامعة الشرق الأوسط التقنية في استانبول، ونال شهادة الدكتوراه في الهندسة سنة 1965 وعمل أستاذاً في الجامعة نفسها حتى سنة 1969، أسس عدة أحزاب سياسية وتسلم عدة مناصب وزارية، كان آخرها رئاسة الحكومة التركية في سنة 1996. للتفاصيل ينظر: معوض ، صناعة القرار في تركيا، ص 86- 91.

تجاه الشعب العربي، ووعد بالمساعدة إذا " جاء إلى رأس الإدارة في تركيا أناس يفهموننا فعندها سوف يتحد الشعبين. وبلغوا الشعب التركي بأن لا يقلقوا إزاء الضغوط الأمريكية. فنحن مع الشعب التركي بكل مقدراتنا. في السابق كان الأتراك معنا واليوم نحن معهم يداً بيد... وأسلحتنا جاهزة للحرب "[1].

وقد رد وزير خارجية تركيا إحسان صبري جاغليانكل (Caglayangil) على زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود في 7 آب 1975، لترجمة ما توصل إليه الطرفان من اتفاقيات في مجالات التعاون المختلفة، وبشكل خاص التعاون الاقتصادي، وقد استغرقت الزيارة خمسة أيام[2].

إن هذا الانفراج في العلاقات بين البلدين، جعل ليبيا في مقدمة الدول التي هبت لمساعدة تركيا، عندما تعرضت المنطقة الشرقية من البلاد إلى زلزال عنيف تسبب في تدمير عدد من القرى في كانون الأول 1976، فقد وصل وفد ليبي إلى المنطقة المتضررة وباشر بتقديم المساعدات من المواد الغذائية والطبية والمنزلية، كما قدمت الحكومة الليبية عرضاً يقضي بتشغيل العمال الأتراك من أبناء المنطقة المنكوبة في الجمهورية الليبية، وإنشاء قرية في المنطقة لإيواء بعض السكان الذين تهدمت منازلهم، وأشادت الحكومة التركية على لسان شوكت قازان وزير الصناعة ووزير الزراعة بالوكالة، بالجهود التي قدمتها الحكومة الليبية وعرضها السخي في انتشال أبناء المنطقة المتضررة من الحالة الصعبة التي يعيشونها[3]، وكانت ليبيا قد قدمت مساعدة مالية قدرها مليون دولار إلى تركيا في نهاية سنة 1975، عندما تعرضت إلى زلزال مماثل في تلك السنة[4].

---

(1) Mahli , a. g. e , s 125.

(2) The Middle East journal (Washington), Vol. 29 , No. 4 1975 , p 445.

(3) جريدة الجهاد، العدد (1097) في 10 كانون الأول 1976.

(4) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (11)، العدد (9)، 1975، ص 8.

وعملت الطبقة المثقفة وعدد من المسؤولين في الجانبين على استثمار ذلك التطور في العلاقات بين البلدين، وتوجيهه بشكل اكثر إيجابية ليشمل جميع النواحي، وكذلك ترسيخ روح الاخوة استلهاماً من الماضي البعيد والقريب والتضحيات التي قدمها الشعبان التركي والليبي، ومن اجل التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ووفقاً لهذه المبادئ والأهداف تم الإعلان عن تأسيس جمعية الاخوة الليبية التركية (Turk Libya dostlluk dernegi) في سنة 1976، في استانبول لتكون جسراً يربط البلدين في المجالات المختلفة، وبشكل خاص في الجانب العلمي[1].

سارت العلاقات بوتائر متصاعدة منذ منتصف السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، وتواصلت زيارات المسؤولين، فقد وصل إلى طرابلس بتاريخ 27 آذار 1977 عبد الكريم دوغرو (Dogru) وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي، وأجرى دوغرو خلال زيارته محادثات مطولة مع المسؤولين الليبيين حول المسائل التي تتعلق بالصناعة، وتنفيذ المشاريع الصناعية المتفق عليها من قبل البلدين في الاتفاقيات السابقة[2]، وفي 22 شباط 1978، وصل إلى أنقرة عبد السلام جلود أمين اللجنة الشعبية العامة[3]، وناقش مع المسؤولين الأتراك سبل تطوير العلاقات

(1) Yalcintas, a. g. e , s 12 -14.

(2) The Middle East Journal(Washington) , Vol. 31 , No. 3 , 1977 , p341.

(3) أحدثت القيادة العليا في ليبيا تغييراً جذرياً على النظام السياسي في الدولة، ففي مؤتمر الشعب العام المنعقد بين 13 – 24 تشرين الثاني 1976، صدر عنه أربعة قرارات رسمت النظام السياسي في البلاد:
يكون الاسم الرسمي لليبيا: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية.
السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية.
الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة.

الثنائية بين البلدين، وفي مقدمتها المسائل الاقتصادية التي أخذت تحتل أولوية في العلاقات الثنائية[1]، ويبدو أن هـذه الزيـارة جـاءت في الوقـت الـذي شـهدت العلاقـات التركية الأميركية انفراجاً، إذ أبدت الولايات المتحـدة الأميركيـة رغبتهـا في مسـاعدة تركيـا لتجاوز مشاكلها الاقتصادية، أملاً في إعادة العلاقات إلى حالتهـا الطبيعيـة بعـد أن شـابها توتر أثناء الأزمة القبرصية، وكذلك الحفاظ على التوجه الغـربي لتركيـا، وقـد ذكـر نيميتـز القنصل التركي في إيران، والذي صادفت زيارته إلى أنقرة وجود عبد السلام جلود فيها، أن أجاويد دعا جلود إلى تقديم دعم اقتصادي ليبي لتركيا، وأكـد نيميتـز بـان أجاويـد كـان فخوراً بهذه الزيارة، في حين كان القنصل الإيـراني في ديـوان وزارة الخارجيـة الإيرانيـة في أنقرة يرى بان أجاويد كان مجذوباً بطريقة ما إلى الـرئيس الليبـي معمـر القـذافي، وانـه لاحظ أيضاً كثرة الأصوات التي تطالب بترتيب العلاقات مع الاتحاد السـوفيتي[2]، ومهـما يكن من أمر هذه التجاذبات السياسية بين تلك الأطراف، فـان كـل جانـب كـان يبتغـي تحقيق هدف معين يصب في النهاية في صالحه، وان الهالـة التـي يضـفيها أجاويـد حـول تلك الزيارة هي من اجل الحصول على دعم اقتصادي من ليبيا، وكـذلك ممارسـة المزيـد من الضغط على الولايات المتحدة الأميركية لتقديم المزيد من المساعدات المالية

وفي المؤتمر الذي عقد بمدينة سبها، أعلن رسمياً عن قيـام سـلطة الشـعب بتـاريخ 2 آذار 1977، وتـم اختيار العقيد معمر القذافي أميناً عاماً للأمانة العامة لمؤتمر الشـعب العـام، وحسـب القـرار رقـم (4) الذي صدر عن المؤتمر تم تسمية الحكومة بـ (اللجنة الشـعبية العامـة) ويسـمى رئـيس الحكومـة بــ (أمين اللجنة الشعبية العامة). الإدارة العامة للثقافة والإرشاد القومي، المصدر السابق، ص 324- 329.

(1) Almanac, op.cit, p 32.

(2) من سلسلة وثائق وكر الجاسوسـية (41)، تـدخلات أميركـا في البلـدان الإسـلامية: تركيـا، منشـورات الوكالة العالمية (بيروت، 1991)، وثيقة رقم (4)، ص 40- 41.

والعسكرية والتي لم تتوان عن تقديمها، وخاصة بعد ظهور طرف آخر يتمثل بالاتحاد السوفيتي، فقد كانت الولايات المتحدة تنظر بعين الريبة إلى العلاقات الليبية التركية.

وفي آذار 1978 اجتمع الملحق الاقتصادي الأميركي في أنقرة مع مدير عام الشؤون الاقتصادية في الوزارة الخارجية التركية هيبك هزار لمعرفة الجوانب الاقتصادية لزيارة عبد السلام جلود إلى أنقرة، وقد أكد هزار للقنصل الأميركي أن المحادثات دارت حول الواردات التركية بشكل عام[1]، وقد ظهر اجاويد هذه المرة على درجة كبيرة من الحنكة السياسية، مستغلاً الظرف العام حتى انه قال: " لن نطلب منهم ـ الليبيين ـ الإحسان مرة ثانية وإلا سوف نغير نظرتنا إلى هذا البلد "، لذا فانه لم يلب مطالب جلود في تأييده تجاه القضية المتعلقة بمسألة السلام المصري الإسرائيلي وجبهة الرفض العربية للرئيس المصري أنور السادات، فضلاً عن تأكيد جلود على تطوير العلاقات في مجال الصناعات العسكرية، في الوقت الذي أكد اجاويد على إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة بالاعتماد على الأيدي العاملة التركية[2]، وفي أثناء الزيارة التي قام بها وزير الدولة التركي حكمت جتين(Hikmet Cetin) إلى ليبيا في نيسان 1978، طرحت ليبيا مجدداً فكرة إقامة مشاريع في مجال التصنيع العسكري وجملة من القضايا السياسية المتعلقة بالدول العربية، ولم ترفض تركيا هذه المشاريع بشكل مباشر، بل عملت على تأجيلها بأسلوب سياسي مرن[3].

لم تقتصر الزيارات على المسؤولين السياسيين والاقتصاديين فقط، بل تعدت ذلك الى المسؤولين العسكريين، ففي 31 آب 1978، وصل الى طرابس الغرب

(1) من سلسلة وثائق وكر الجاسوسية (41)، تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية: وثيقة رقم (5)، ص 43.

(2) Mahli , a. g. e , s 125.

(3) A.E , s 126.

رئيس هيئة الاركان العامة في الجيش التركي كنعان ايفرن (K. Evern)[1]، في زيارة خاصة بمناسبة الاحتفالات الليبية باعياد الثورة في 1 ايلول[2]، وقد التقى بمجموعة من المسؤولين الليبيين وفي مقدمتهم الرئيس معمر القذافي ورئيس الوزراء وعبد السلام جلود، وقد اعربوا له عن امنيتهم ان يشاهدوا تركيا وهي بعيدة عن حلف شمال الاطلسي (NATO) وعن الولايات المتحدة الامريكية[3]، وفي السنة نفسها تطرق البلدان في مباحثاتهما الى امكانية اقامة استثمارات في مجال الصناعات الدفاعية وبشكل سري[4]، وكانت تقوم مؤسسة سيزاي توركيش تقوم في تلك السنة بإنشاء مرفأ بحري عسكري في ليبيا[5].

ومع بداية سنة 1979،شهدت العلاقات الليبية التركية افاقاً أوسع، فقد وصل إلى طرابلس الغرب في 26 كانون الثاني رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد للتباحث مع القادة الليبيين[6]، وقد التقى اجويد نظيره الليبي عبد السلام جلود في مساء اليوم نفسه، وتم التباحث حول امكانية تطوير العلاقات والتوصل الى عقد

(1) ولد في مدينة مانيسا (Manisa) في تركيا سنة 1918، وتخرج من الاكاديمية العسكرية الحربية في تركيا سنة 1938، تقلد عدة مناصب عسكرية منها منصب قائد المدفعية 1940- 1946، رئيس أركان الجيش 1968- 1970، رئيس هيئة الأركان العامة 1970- 1976، وقائد القوات البرية 1976- 1978، وبعد انقلاب 12 ايلول 1980 اصبح رئيس مجلس الامن القومي، ثم اصبح رئيساً للجمهورية خلال الفترة 1982- 1989. احمد، العلاقات التركية – الأمريكية، ص 94- 95.

(2) Almanac , op.cit , p 33.

(3) Mahli , a. g. e , s 127.

(4) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 37.

(5) مجلة الاسبوع العربي (بيروت)، العدد (1150)، 1981، ص 34.

(6) The Middle East Journal (Washington) , V ol. 33 , No.2 , 1979 , p 201.

اتفاقية بـين الجـانبين [1]، وفعـلاً تـم توقيـع اتفاقيـة في 30 كـانون الثـاني شـملت الجانب الاقتصادي والعلمي [2]، وقد نصت الاتفاقية على اقامة مشاريع مشتركة في مجال التقنيـات الزراعيـة والصـناعية وفي المجـالين الفنـي والعلمـي، وكـذلك الايـدي العاملـة والبنوك، وزيادة كميات النفط التي تصدرها ليبيا الى تركيـا، وعـلى اثـر توقيـع الاتفاقيـة وصلت عشرات العقود في مجال بنـاء السـدود والمرافـئ والفنـادق والطرقـات الى تركيـا، فضلاً عن الوعود الليبية بتقديم قروض مريحة لها، ويدل اختيـار أجاويـد ذلـك التـاريخ لزيارته الى ليبيـا عـلى مهارتـه السياسـية في اسـتغلال الظـروف الدوليـة لمصـلحة بـلاده، ولكسب المزيد من المساعدات وفتح افاق اوسع للعلاقات مع الدول الغنيـة مثـل ليبيـا، وكانت الاخيرة قد ابدت ترحيباً لضيفها وقدمت مساعدات كبيرة وفتحت ابوابها للعمال والشركات التركية في محاولة لكسبها الى جانب العالم الاسلامي في وقت اشتد فيه الطـوق الغربي من حولها، فقد ارتفعت مكانة واهمية تركيـا لـدى دول حلـف شـمال الاطلسيـ بعد قيام الثورة الإيرانية في سنة 1979 [3]،

(1) Almanac , op.cit , p 34.

(2) The Middle East Journal (Washington) , Vol. 33 , No.2 , 1979 , p 201.

(3) شهدت ايران منذ ستينات القرن الماضي احداث دموية بين الاجهزة الامنيـة للشـاه محمـد رضـا بهلـوي (1941- 1979) وانصار روح اللـه الموسوي الخميني الذي كان يدعو الى اقامة نظـام اسـلامي في ايـران، اسفرت عن مقتل الكثير من ابناء البلاد، وتم اسقاط عدد من الحكومات في الفترة التـي سـبقت الثـورة بفعل الاضطرابات والتظاهرات المناهضة للحكم الملكي، وفي 16 كانون الثاني 1979 غادر الشاه ايران، ولم يعد اليها، اذ سيطر الثوار على مقاليـد الحكـم وتشـكيل مجلـس الثـورة الاسـلامية لقيـادة الـبلاد في 12 كانون الثاني 1979، وقد عد الخميني في احد خطبه القـوى المتحالفـة مـع الولايـات المتحـدة الامريكيـة بالقوى الشيطانية، ودخلت الثورة في عداء مع الغـرب وهـذا بـدوره يهـدد المصـالح الوجـود الغـربي في المنطقة. للاستزادة ينظر: سيد جلال الدين المدني، تاريخ ايران السياسي المعـاصر، ترجمـة سـالم مشـكور، مطبعة العالم الاسلامي (طهران، 1993)، ص 381- 408.

وراح الغـرب يغـازل تركيـا بالحـاح للحيلولـة دون انجرافهـا وراء التيـار الاسـلامي الصاعد في المنطقة[1].

ـ العلاقات الليبية التركية بعد انقلاب أيلول 1980

تفاقمـت الأوضـاع السياسـية والاقتصـادية في تركيـا وظهـرت حركـات سياسـية ونقابات مهنية كثيرة، وكثرت الاصوات المطالبـة بتطبيـق النظـام الـديمقراطي، وخرجـت تظاهرات واسعة شملت مدن كثيرة، واستشرت ظاهرة العنـف السـياسي في الـبلاد، مـما أدى بالجيش الى ارسال عدة انذارات الى الحكومة يهدد فيها بالتدخل العسكري في حالة عدم قدرة الحكومة على فرض النظام والقانون والعمل بالنظام الديمقراطي، لكـن فشـل الحكومة ادى الى تدخل الجيش في12 أيلول سنة 1980 والسيطرة على الحكم[2].

لم يؤثر انقلاب 12 ايلول 1980 في تركيا، على علاقاتها الخارجية، ولا سيما علاقاتهـا مع الدول العربية والاسلامية، اذ سارت الحكومة التركيـة الجديـدة عـلى نفـس السياسـة التي كانت تسير عليها الحكومات السابقة، والتي تؤكد على ضرورة ايجاد منافذ جديـدة للصادرات التركية في الشرق الأوسط والمغرب العربي، وخاصـة ان بعـض البلـدان في تلـك المناطق كانت تخطط لاقامة مشاريع تنموية كبـيرة مـن بينهـا ليبيـا، بسـبب الإيـرادات النفطية الهائلة، وعلى هذا الاساس، فقد اسـتمرت الاتصـالات الثنائيـة بـين البلـدين مـن اجل تطوير اسلوب التعاون ومحاولة وضع اطار

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 37 ؛ مجلة الاسبوع العربي (بيروت)، العدد (1010)، 1979، ص 32.

(2) للتفاصيل عـن عـن دوافـع وظـروف قيـام الانقـلاب ينظـر: ف. ا. دانيلـوف، الجـيش في تركيـا سياسـة وانقلابـات (1960، 1971، 1980)، ترجمـة يوسـف إبـراهيم الجهـماني، دار حـوران للطباعـة والنشرـ (دمشق، 2001)، ص 147- 156 ؛ الطائي، المصدر السابق، ص 153- 170.

له، في حين كانت ليبيا تنظر الى تركيا بانها دولة شرق اوسطية واسلامية قريبة قد تساعدها على الخروج من عزلتها ومنحها انواع متعددة من المساعدات التقنية والعسكرية[1]، والجدير بالذكر، ان اندفاع تركيا لإقامة مثل تلك العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية كانت تقف وراءه اسباب اخرى اضافية ايضاً، فقد توترت العلاقات بين تركيا والسوق الاوربية المشتركة بعد الانقلاب، اذ هدد المسؤولون الأوربيون بتجميد عدة قروض كان من المقرر منحها لتركيا في مطلع سنة 1982، تقدر بـ (650) مليون دولار، كما هددت المانيا الغربية بتجميد قرض آخر بقيمة (205) ملايين دولار بسبب الوضع العسكري في تركيا وغياب الديمقراطية والاعتقالات العشوائية للسياسيين الأتراك، فان تلك الاجراءات عززت القناعة لدى المسؤولون الأوربيين بعودة عهد الدكتاتورية الى تركيا، في حين كانت تركيا تبتغي من وراء تقوية علاقاتها بالدول العربية والاسلامية تعويض خسارتها مع دول السوق الاوربية المشتركة[2].

---

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 38.

(2) سمير عبد الكريم، " اليونان وتركيا تعززان علاقتهما الاقتصادية مع العرب "، مجلة الاسبوع العربي، العدد (1161)، بيروت، 1982، ص 31.

وفي ربيع سنة 1981، زار نائب رئيس الوزراء التركي تورغوت اوزال[*] (Turgut Ozal) ليبيا[3]، لبحث العلاقات الاقتصادية وتوسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين، وقد تم خلال الزيارة التوصل الى عقد بروتوكول شامل للتعاون الاقتصادي والخدمي[2]، ويبدو ان اوزال كان متحمساً لتطوير علاقات تركيا بالدول العربية والاسلامية، فبعد انتخابات 1983 والتي اسفرت عن فوز اوزال وتوليه رئاسة الحكومة [3]، أكد أوزال على أن تركيا ستشهد في عهده انتعاشاً اقتصادياً من خلال توثيق علاقاتها بالدول العربية والاسلامية [4]، وقام بترجمة اعماله بالفعل من خلال الزيارات التي قام بها فور توليه الحكم الى تلك البلدان، فقد زار اولاً ايران ومن ثم زار باكستان، وكانت زيارته الثالثة الى الجماهيرية

(*) ولد اوزال في ملاطيا سنة 1927، وتخرج من الجامعة التقنية باستانبول، اذ حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية سنة 1950، وفي سنة 1952 سافر الى الولايات المتحدة للدراسة في مجالي الاقتصاد والهندسة، وبعد إكماله الخدمة العسكرية، عمل محاضراً في الجامعة التقنية، ثم عمل مع عدد من المسؤولين الكبار خبيراً اقتصاديا، حتى اصبح نائباً لرئيس الوزراء منذ سنة 1980، ثم اصبح رئيساً للوزراء في سنة 1983 ورئيساً للجمهورية في سنة 1989 وتوفي سنة 1993. للتفاصيل ينظر:
Turkey year book1986 , op.cit , p 433-435.

(3) The Middle East Journal (Washington) , Vol. 35.No.3 , 1981 , p374.

(2) و. أ. ع، مجلة الاخبار (بغداد)، الاخبار العربية، العدد (315)، رقم الخبر (64)، 1981، ص 27 ؛ داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 38.

(3) جرت الانتخابات في 6 تشرين الثاني وأسفرت عن فوز حزب الوطن الام والذي يقوده اوزال بـ(211) مقعد من اصل (399) مقعداً هي عدد مقاعد المجلس الوطني التركي، الامر الذي اهله لتشكيل حكومة مدنية وانفراده بادارة البلاد. مركز البحوث والمعلومات، " الحكومة الخامسة والأربعون " مجلة التقرير الشهري، العدد (2)، بغداد، 1984، ص 12.

(4) صباح محمود محمد، "العلاقات العربية التركية" مجلة الشؤون التركية، العدد (4)، بغداد، 1984، ص 31.

الليبية، ويبدو ان الحرب العراقية الايرانية (1980 ـ 1988) كانت تشكل قلقاً لدى الاتراك لما لتلك الدول من اهمية اقتصادية، فقد اعلن اوزال في ليبيا بانه ينظر بقلق الى الأوضاع في الشرق الأوسط، واعرب ان امنياته ان تنتهي تلك الحرب، كما اكد ان بلاده تولي علاقاتها مع الدول العربية اهتماماً بالغاً[1]، وقد جاءت تلك الزيارة لتعيد العلاقات الليبية التركية الى حالتها الطبيعية ودفعها الى الأمام، بعد ان شهدت تراجعاً في السنتين الماضيتين على اثر ايقاف اعمال عدد من الشركات التركية في ليبيا[2]، نتيجة الازمة الاقتصادية التي مرت بها الاخيرة خلال تلك الفترة، بسبب هبوط الدخل الليبي من النفط وتدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير[3]، وقد شهدت سنة 1985 زيارات عدد من المسؤولين، لتجاوز المشكلات التي سببت بروداً في العلاقات، فقد وصل الى انقرة امين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي علي عبد السلام التريكي في 23 كانون الثاني من تلك السنة للتباحث حول المعوقات وايجاد الحلول المناسبة لها والتقى خلالها عدداً من المسؤولين الأتراك[4]، ويبدو ان الزيارة لم تحقق هدفها بشكل كامل، مما ادى بالحكومة التركية الى ارسال وزير الصناعة والتكنولوجيا الى طرابلس في حزيران 1985، وهو يحمل رسالة من رئيس الوزراء التركي اوزال الى الرئيس معمر القذافي، تسلمها نيابة عنه عبد السلام جلود، ويظهر ان الخلافات كانت عميقة بين البلدين، اذ اختلق القذافي اعذاراً في سبيل عدم مقابلة المبعوث التركي، ولم تثمر الزيارة عن نتائج ايجابية لحل المشكلات العالقة لعدم وجود الرغبة الحقيقية في

(1) المصدر نفسه، ص 81.

(2) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 39.

(3) و. أ. ع، مجلة الاخبار (بغداد)، الاخبار العربية، العدد (27)، بغداد، 1982، ص 1- 3.

(4) Turkey year book1986 , op.cit , p 57.

ذلك[1]، واستمر الحال على ماهو عليه حتى زيارة امين اللجنة الشعبية العامة محمد رجب المرزوق الى انقرة في 23 أيلول 1985[2]، اذ توصل الطرفان الى اتفاق في 24 ايلول، تم بموجبه ازالة الخلافات والمشاكل بين البلدين حتى سنة 1986، اذ تعرضت العلاقات الى انتكاسة أخرى بسبب الاعتداء العسكري الأميركي على ليبيا في نيسان من تلك السنة[3] والموقف التركي منه[4]، وقد ابدى الرئيس الليبي معمر القذافي انزعاجه من الموقف التركي الضعيف، وقد توترت العلاقات بين البلدين بشكل خطير، ودخلت مسائل اخرى على الخط لتزيد من تأزم العلاقات مثل القضية الكردية في تركيا، فقد وجه الرئيس معمر القذافي رسالة شديدة اللهجة في 18 آب 1986 إلى الرئيس التركي كنعان ايفرن ورئيس الوزراء تورغوت اوزال، واصفاً فيها الاجراءات التركية ضد الكرد بالابادة، مما ادى بالحكومة التركية ان تتحرك سريعاً، فأرسلت وبعد اربعة ايام فقط من تسلم الحكومة التركية رسالة الرئيس القذافي، وزير التجارة جاهد ارال (Aral) الى طرابلس الغرب حاملاً رسالة من اوزال إلى الرئيس القذافي، لكن الحكومة التركية فشلت في إقناع الرئيس القذافي وتغيير افكاره تجاه مايجري للكرد في تركيا[5].

ان العلاقات الثنائية بين البلدين واجهتها مشاكل معقدة خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، الا ان الوفود الدبلوماسية كثفت من جهودها للتخلص من جميع العقبات وحل المشكلات العالقة، خاصة في السنوات الثلاث

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 40.

(2) Turkey Yearbook 1986 , op.cit , p 59.

(3) إذ قصف مقر الرئيس الليبي وقتل ولده بالتبني.

(4) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 40- 41.

(5)Mahli , a. g. e , s.157- 158.

الأخيرة من ذلك العقد، فقد زار الرئيس التركي كنعان ايفرن ليبيا في سنة 1987، وكان لزيارته الأثر الأكبر في حل المشكلات القائمة بين البلدين، وكانت الزيارة تهدف الى تعزيز العلاقات الثنائية، فقد قال ايفرن " انا اعتقد ان هذه الزيارة ستفتح افاقاً جديدة للصداقة القوية بين بلدينا والروابط القوية بين شعبينا "[1]، وفي ذلك تأكيد واضح على العلاقات التاريخية التي تربط البلدين، وان الخلافات تزول بحكم تلك العلاقات والمصالح المشتركة، وقد ظهرت نتائج الزيارة في السنة اللاحقة، اذ بدأت أعداد العمال الأتراك الوافدين الى ليبيا بالازدياد وحصول الشركات التركية في ليبيا على عقود عمل جديدة وزيادة عدد السواح وغيرها، ويبدو ان زيارة الرئيس التركي ايفرن تركت أثراً طيبا لدى المسؤولين الليبيين، فقد تغيرت نبرة حديث الرئيس الليبي تجاه تركيا من التهجم الى اللوم والعتب والمديح في احيان اخرى، ففي اللقاء الذي أجراه القذافي مع عدد من ممثلي الشركات التركية العاملة في ليبيا وبعض المسؤولين في جمعية الاخوة الليبية التركية في 14 آذار 1988، أعرب الرئيس القذافي عن سعادته لهذه الزيارة مؤكداً ان العرب وبشكل خاص الليبيون ينظرون الى الأتراك كأخوة لهم وليس كأصدقاء، وان لهم تاريخ ونضال مشترك وان الشعبين قدما تضحيات كبيرة سوية، كما قال القذافي ان افتراق الشعبين يعود الى المؤامرات التي كانت تحيكها القوى الاجنبية، ومن اجل تفادي جميع المشكلات وارجاع العلاقات الى سابق عهدها فان الشركات التركية مرحب بها في ليبيا وتعد جسراً يربط بين الشعبين التركي والعربي، وأعرب الرئيس القذافي عن أمله أن تقف تركيا الى جانب بلاده في مطالبتها الحكومة الايطالية بدفع التعويضات لبلاده لقاء السنين التي حكمت البلاد والخراب الذي لحقها واستغلال خيراتها لصالح إيطاليا، باعتبار أن تركيا تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية لانها سلمت البلاد الى المحتل

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 42.

الايطالي في معاهدة اوشي سنة 1912 مقابل عدد من الجزر في بحر ايجة، وقال القذافي ان الدعم التركي لبلاده سيجعل موقف الايطاليين صعباً، وان الواجب الاخلاقي والتاريخي يدعوها الى الوقوف الى جانب ليبيا، وان هذا الامر له اثر كبير في تطور اللعلاقات بين البلدين[1]، كما أشاد الرئيس القذافي بدور جمعية الاخوة الليبية التركية ودعاها الى ممارسة دور اكبر في مجال التقارب الليبي التركي، اذ اكد مرة اخرى على ان هذه الجمعية قد اقيمت على اساس الاخوة وليس الصداقة لان الصداقة تكون بين الدول الاجنبية، بينما تركيا تعد دولة شقيقة وليست اجنبية، لكنه ابدى اسفه على السياسة المعتمدة في تركيا لانها لا تعتمد مبدأ الاخوة وهي ترتبط بحلف الناتو، وان ليبيا لاتتمنى لها ان تكون عضواً في حلف عدائي للعرب، مشيراً الرئيس القذافي إلى دعم الحلف للكيان الاسرائيلي الذي يغتصب أرضا عربية، واشار ايضاً الى العراقيل التي تضعها الحكومة التركية امام جمعية الاخوة بدلاً من دعمها مع انها لا تشكل أي خطر على اية جهة، ودعا الحاضرين الى الانضمام الى الجمعية لتكون قوية وتؤدي مهامها بشكل افضل، مؤكداً ان الشعبين التركي والليبي مترابطين، وان بلاده ستعمل على تبني ارادة الشعب كمبدأ في علاقاتها مع تركيا ، وفي ختام حديثه تطرق الرئيس القذافي إلى زيارة المسؤولين الاتراك الى بلاده مبدياً رغبته في زيارة تركيا في اقرب فرصة ممكنة، واختتم حديثه بطلب من الشعب التركي وحكومته بان يكون متحف ايا صوفيا جامعا للعبادة كما كان في السابق، واعرب عن عدم رضاه عن الوضع الحالي للجامع، اذ يزوره السياح من مختلف الاديان ويدنس من قبلهم [2]، ويظهر الجانب الديني في مجمل حديث القذافي دون اعطاء أي اهمية للمصالح الاخرى للبلدين، بل ان في حديثه كثير من المؤشرات

(1) Mahli , a. g. e , s.157- 160.

(2) Mahli , a. g. e , s.160- 161.

التي تدل على ان العلاقات بين البلدين تتوقف على هذا الجانب، لكنه مع ذلك اعطى بوادر كثيرة لعودة العلاقات الى حالتها الطبيعية، ولم تتعد مطالبه الامنيات مما اعطى فسحة اخرى للتحرك الدبلوماسي ، وفي ايار 1988، اوردت جريدة اضواء الانباء التركية نبأً عن نية رئيس وزراء تركيا تورغوت اوزال زيارة ليبيا على رأس وفد يضم وزير الصناعة والتجارة التركي شكري يورور وعدد من نواب المجلس الوطني التركي، وتبدأ الزيارة بتاريخ 28 ايار وتستمر لمدة ثلاثة ايام، وجاءت هذه الزيارة بناءاً على الدعوة المقدمة من قبل امين اللجنة الشعبية العامة عمر المنتصر[1].

حرصت تركيا على الحضور في المناسبات والاحتفالات الوطنية التي تقيمها الجماهيرية العربية الليبية بوفود رفيعة المستوى، حرصاً منها للابقاء على علاقاتها الطيبة مع ليبيا، وكثيراً ما كان المسؤولين الأتراك يستغلون فرصة تواجدهم في ليبيا باجراء محادثات مع المسؤولين الليبيين حول العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين وحل المشكلات العالقة بينهما في حالة وجودها ودراسة السبل الكفيلة بتطوير العلاقات بشكل اكثر ايجابية، فقد شارك وفد من المجلس الوطني التركي برئاسة نائب رئيس المجلس حليم آراس في نيسان سنة 1988، في الاحتفالات المقامة بمناسبة عقد المؤتمر الشعبي الليبي العام، والذكرى السنوية لازالة القواعد العسكرية البريطانية على الاراضي الليبية، وقد استقبل آراس والوفد المرافق له من قبل الرئيس معمر القذافي وكذلك امين اللجنة الشعبية عمر المنتصر، واجرى اراس بعد انتهاء مراسيم الاحتفالية مباحثات مع رئيس المؤتمر الشعبي العام مفتاح اسطة عمر وعدد آخر من المسؤولين الليبيين، تناول فيها العلاقات الاقتصادية والسياسية

(1) جريدة أضواء الأنباء، العدد (22) في 27 ايار 1988.

والثقافية بين البلدين، وبعض المسائل الدولية، واعرب آراس عن ارتياحه للجو الذي سارت فيه المباحثات والنتائج التي تم التوصل اليها[1].

أسفر تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين عن عقد عدة صفقات تجارية خلال سنة 1989، أعطت دعماً قوياً للعلاقات الثنائية، خاصة بعد زيارة امين اللجنة الشعبية العامة عمر المنتصر الى انقرة وقد صرح عند وصوله الى انقرة ان الهدف من هذه الزيارة، هو تطوير العلاقات الاقتصادية، واشار المنتصر ايضاً الى الاهتمام الذي يوليه الرئيس معمر القذافي لتركيا[2].

وصلت العلاقات الثنائية اعلى مستوياتها خلال سنة 1989، فقد اخذت تركيا تحرك العامل الديني في سياسة ليبيا الخارجية أملاً في كسب دعمها في قضيتي الاقلية التركية في بلغاريا وقبرص، ففي الزيارة التي قام بها امين اللجنة الشعبية للخارجية جادالله عزوز الطلحي الى تركيا في 8 آب 1989، جرى له استقبال خاص، وبقي في ضيافة وزير الخارجية التركية مسعود يلماز (Yelmaz) لمدة أربعة أيام، كما التقى خلال هذه الزيارة كل من كنعان ايفرن رئيس الجمهورية وتورغوت اوزال رئيس الوزراء، ويدل ذلك على مدى الاهمية التي توليها تركيا لليبيا، وبالرغم من تناول العلاقات بين البلدين في المباحثات، الا ان انها تركزت بالدرجة الاساس على مشكلة الاقلية التركية في بلغاريا، وقال يلماز خلال الكلمة التي القاها بمناسبة مأدبة العشاء المقامة على شرف الضيف الليبي " ان زيارتكم لتركيا تصادف الاحداث والتطورات التي تشهدها الدول العربية والاسلامية. وأود ان اعرب عن تقديري لليبيا التي تلعب دوراً بناءاً ازاء هذه التطورات والأحداث ".

(1) المصدر نفسه، العدد (15) في 8 نيسان 1988.

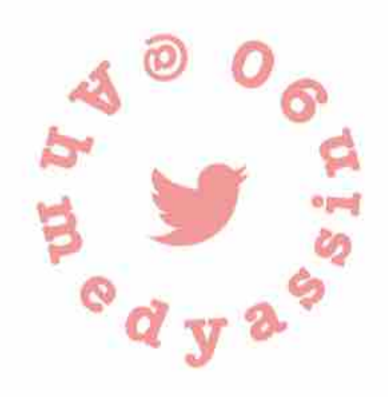
(2) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 42- 43.

واشار يلماز إلى أن العلاقة الودية القائمة بين البلدين هي نموذج لعلاقة تركيا مع الدول الاخرى[1] .

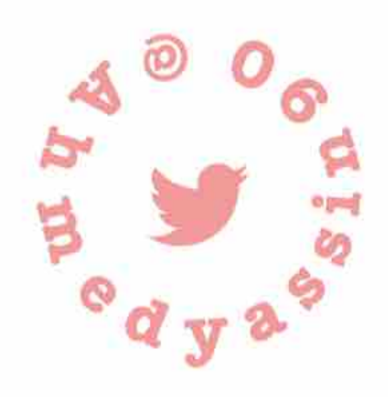
وفي الاحتفالات الليبية بمناسبة الذكرى العشرين لقيام ثورة الفاتح من أيلول، سنة 1989، شارك وفد تركي برئاسة وزير الدولة التركي ايشين شلبي، وضم الوفد عدداً من ممثلي الاحزاب السياسية الممثلة في المجلس الوطني التركي، وقد استقبل الوفد بصورة رسمية من قبل المسؤولين الليبيين، وبعد انتهاء المراسم الاحتفالية، اجرى ايشين شلبي اتصالات مع المسؤولين الليبيين، تعلقت باجتماع الدورة الخامسة عشرة للجنة الاقتصادية التركية الليبية المشتركة، والمقرر انعقادها في 11 ايلول 1989[2]، ومما سبق يتبين ان محور العلاقات الليبية التركية كان قائماً على المسائل الاقتصادية، وقد تاثرت تلك العلاقات بالقضايا السياسية التي شهدها البلدين وكذلك المنطقة، ومنها القضية الفلسطينية والعلاقات التركية الاسرائيلية، وقضيتي قبرص والاقلية التركية في بلغاريا، فضلاً عن الموقف التركي من الاعتداء الامريكي على ليبيا، لقد تركت هذه القضايا اثرها في مسيرة العلاقات الثنائية.

(1) جريدة أضواء الأنباء، العدد (32) في 10 آب 1989.

(2) المصدر نفسه، العدد (36) في 7 ايلول 1989.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث
العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات الليبية التركية


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات الليبية التركية

لقد أثرت الأوضاع العربية والدولية في تاريخ العلاقات الثنائية بين ليبيا وتركيا، فكان بعضها يشكل عاملاً مساعداً في التقارب وحل الخلافات شبه المستمرة بينهما، في حين كان البعض الآخر سبباً في تلك الخلافات، التي تكلف الدبلوماسية جهداً كبيراً في سبيل حلها وإزالة العقبات التي تقف في طريق تطوير العلاقات الثنائية، وتأتي في مقدمتها، القضية الفلسطينية والعلاقات التركية ((الإسرائيلية)) وقضية الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا، فضلاً عن قضية قبرص، وكذلك الموقف التركي من الاعتداءات الأميركية على ليبيا في عقد الثمانينات من القرن الماضي.

المبحث الأول

القضية الفلسطينية وقضية الأقلية التركية في بلغاريا

أولاً. القضية الفلسطينية

شكلت القضية الفلسطينية العامل الأهم في السياسات الخارجية للدول العربية، ومنها المملكة الليبية التي وقفت مع الصف العربي في الدفاع عن هذه القضية، على الرغم من أن موقفها لم يصل إلى المستوى الذي وصل إليه في عهد الجمهورية، فقبل قيام حرب حزيران 1967 بين العرب و((إسرائيل))، قام سفير كل من ليبيا والعراق بزيارة وزارة الخارجية التركية، وطلبا من الحكومة التركية الوقوف إلى جانب العرب ومساندتهم في حال قيام الحرب مع ((إسرائيل))[1]، وفعلاً وقفت تركيا إلى جانب العرب من خلال تأييدها للدول العربية ورفضها ضم الأراضي الفلسطينية إلى ((إسرائيل)) بما فيها القدس[2]، وقد أعربت ليبيا عن امتنانها للموقف التركي، وتعبيراً لمظاهر التقدير والامتنان لذلك الموقف، قررت ليبيا تصدير النفط إلى تركيا على اعتبارها دولة صديقة[3].

لم يستمر الموقف الليبي المؤيد للقضية الفلسطينية بعد قيام ثورة أيلول 1969 فحسب، بل زاد قوة وحماسة، إذ تبنى القائمون على الثورة الدفاع عن القومية العربية وقضية فلسطين منذ انطلاقة الثورة في يومها الأول، إذ أن كلمة السر للثورة كانت " القدس "، وان عبارة التخاطب بين الوحدات العسكرية الليبية المكلفة

---

(1) مجيد، المصدر السابق، ص 217.

(2) عبد الوهاب بكر، " تركيا والصراع العربي الإسرائيلي "، في مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية من منظور عربي، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة، 1991)، ص 301.

(3) درويش، المصدر السابق، ص 136.

للقيام بالثورة هـي " فلسـطين لنـا " [(1)]، وأعلـن مجلـس قيـادة الثـورة الليبيـة أن الجمهورية الجديدة سوف تقف بقوة ضد الإمبريالية في الداخل والخارج، وأنها ستمارس دوراً نشـيطاً في دعـم القوميـة العربيـة والقضـية الفلسـطينية ضـد إسرائيـل[(2)]، وفي 16 كانون الأول 1969، أصدرت وزارة المالية الليبيـة عـدة قـرارات بخصـوص مقاطعـة (27) شركة و(7) بواخر و(10) ناقلات أجنبية تتعامل مع ((إسرائيـل))، لم تكـن مـن بينهـا مـا تعود ملكيتها إلى تركيا[(3)]، ويعود ذلك إلى تحسين تركيا لعلاقتها مع العرب بشكل واضح، فضلاً عن تقليل حجم تعاملاتها التجارية مع ((إسرائيل))، ناهيك عن الفتور الذي طغى على العلاقات الليبية التركية في أعقاب الثورة في ليبيا.

وجهت تركيا أنظارها إلى الدول العربية، لكنهـا في الوقـت ذاتـه أرادت أن تلعـب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل من خلال استخدام دبلوماسية هادئـة لكسر الجمـود الإسرائيلي العربي، إذ بذل وزير خارجيـة تركيـا خلـوق بـايولكن (Haluk Bayulken) في أيـلول 1973[(4)]، جهوداً حثيثة في سبيل ذلك دون الوصـول إلى حـل، فقـد انـدثرت تلـك الجهود بسبب قيام الحرب بين الطرفين في تشرين الأول 1973، وكـان لتركيـا دور إيجـابي منها، إذ رفضت الطلب الأميركي

(1) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (536)، 1969، ص 15.

(2) Alexander , op.cit , p 212.

(3) جريدة الحرية، العدد (767) في 5 شباط 1970.

(3) The Middle East Journal (Washington) , Vol.28 , No. 1 , 1974 , p 34.

بتقديم المساعدات إلى ((إسرائيل)) عبر قواعدها الجوية في تركيا[1]، وعرضت على سوريا استخدام ميناءها الجنوبي بغية تلقي المساعدات من دول العالم الثالث[2].

وعلى اثر الحظر العسكري الذي فرضته الولايات المتحدة الأميركية على تركيا في سنة 1975، تقربت الأخيرة بشكل اكبر من الدول العربية، وقد ترك ذلك الحظر أثرا إيجابياً في تبني تركيا مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية، وتطورت علاقاتها مع ليبيا التي كانت تعد من الدول المتطرفة وفقاً للمعايير الغربية، وقد تطرق البيان الختامي المشترك الذي صدر على اثر زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود إلى تركيا في 2 كانون الثاني1975، إلى القضية الفلسطينية، فقد أكد فيه الطرف التركي على ضرورة الانسحاب ((الإسرائيلي)) من كافة الأراضي المحتلة، كما أكد على الحق العربي في استرجاع جميع الأراضي المغتصبة في ضوء ما جاء من قرارات هيئة الأمم المتحدة، وقد أوضح الطرفان موقفيهما بوجوب منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وأعربا عن دعمهما لنضال الشعب الفلسطيني في تحرير أراضيه وفقاً لقرارات الأمم المتحدة[3]، وقد أكدت الدولتان في كانون الأول 1975، ما ورد في البيان الختامي لزيارة جلود، من خلال البيان الرسمي المشترك، وأعلنتا فيه تأكيد دعمهما لنضال الشعب الفلسطيني حتى ينال حريته، كما أكدتا على حق الدول العربية في تحرير الأراضي المحتلة من قبل ((إسرائيل)) بكل الوسائل المتاحة والممكنة[4].

(1) بكر، المصدر السابق، ص 303.

(2) النعيمي، " العلاقات العربية التركية "، ص 75.

(3) Mahli , a. g. e , s 116- 117 ; Cam , a. g. e , s 90.

(4)Suha Bolukbasi , "Turkiye ve Israil. Mesafeli yakinliktan stratejik ortakliga " , Turkiyenin dis politika gundemi kimlik , demokrasi , guvenlik , liberte yayiniari (Ankara , 2001) , s. 254.

كانت حالة الانتعاش في العلاقات العربية التركية، في كثير من جوانبها، قد جاءت على حساب علاقات تركيا مع ((إسرائيل)) خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، وذلك لحاجة تركيا إلى الحصول على الدعم العربي لقضاياها، مثل القضية القبرصية[*] والحظر العسكري الأميركي عليها والذي استمر حتى سنة 1978، واستمرت تركيا على هذا النهج حتى بداية الثمانينات من القرن نفسه، فقد أخذت تتقرب إلى ((إسرائيل)) مرة أخرى [1]، خاصة بعد أن رفع الحرج السياسي عن علاقاتها، نتيجة للتقارب المصري ((الإسرائيلي))، وزيارة الرئيس المصري أنور السادات (1970 ـ 1981) للقدس في 19 تشرين الثاني 1977، إذ رحبت تركيا بهذه الخطوة واعتبرتها إيجابية[2].

وينبغي الإشارة إلى أن الموقف التركي جاء مشوباً بكثير من الحذر، خوفاً من إغضاب كل من ليبيا والعراق اللتين تربطهما بتركيا علاقات اقتصادية واستراتيجية طيبة[3]، والمعروف أن العلاقات العربية المصرية شابها كثير من التوتر، وبشكل خاص مع ليبيا، بعد أن مضت مصر في تطبيع العلاقات مع ((إسرائيل)) والولايات المتحدة الأميركية[4].

(*) سنتحدث عن هذه القضية في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(1) a.e , s. 245.

(2) العلاف، المصدر السابق، ص 9.

(3) مجيد، المصدر السابق، ص 121.

(4) محمد سعد أبو عامود، " العلاقات المصرية – الليبية من الصراع إلى المصالحة "، مجلة المستقبل العربي، العدد (133)، بيروت، 1983، ص 60- 61.

عادت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى سابق عهدها مع بداية الثمانينات، تماشياً مع ثوابت السياسة الخارجية التركية، التي تؤكد على عدم التورط في المشاكل الدائرة في الشرق الأوسط، وحتى يكون بإمكانها الاستجابة لمتطلبات حلف شمال الأطلسي، ومما يؤيد ذلك امتناع الوفد التركي عن التصويت أو اختلاق الأعذار أثناء تداول قضايا الشرق الأوسط في المحافل الدولية[1].

حاولت تركيا استغلال المتغيرات الدولية، خاصة في الشرق الأوسط، لتعزيز علاقاتها مع ((إسرائيل)) في مختلف المجالات، ولاسيما مشاريع المياه مثل مشروع أنابيب السلام[*] ومشروع (مانافغات) (Manavgat)، وهو مشروع تركي يهدف إلى بيع مياه نهر مانافعات عبر ناقلات وصهاريج إلى إسرائيل، وقد تم إعداد الدراسة لذلك المشروع من قبل شركة تاحال الإسرائيلية، يتم بموجبه تصدير (250) مليون متر مكعب من الماء سنوياً إلى إسرائيل[2]، وقد أعربت الدول العربية عن قلقها إزاء تلك المشاريع، إذ أن المياه مورد متزايد الندرة في المنطقة العربية، وهو موضع خلاف بين تركيا من جهة وكل من العراق وسوريا من جهة أخرى، وقد

---

(1) كاظم هاشم نعمة، " التعاون التركي - الإسرائيلي. قراءة في الدوافع الخارجية "، مجلة المستقبل العربي، العدد (220)، بيروت، 1997، ص 9.

(*) يهدف المشروع إلى إقامة خطين من الأنابيب ينقلان المياه من الأراضي التركية إلى شبه الجزيرة العربية، ويمر الخطان بأراضي ثلاث بلدان عربية هي سوريا والأردن وفلسطين، ويمر أحد الأنابيب ((بإسرائيل))، وكان من المفترض أن يتم تمويل المشروع من قبل الدول الخليجية، وكانت تركيا تأمل في الحصول على النفط الخام والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية مقابل ذلك. للتفاصيل. ينظر. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية ـ التركية، دراسات استراتيجية، العدد (6)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي، د. ت)، ص 74- 75.

(2) صالح زهر الدين، الشرق الأوسط في حلف المشاريع التركية، مركز الدراسات الأرمنية (بيروت، 1994)، ص 30- 35 ؛ الكيلاني، المصدر السابق، ص 77.

جاء الرد الليبي سريعاً على تلك المشاريع، فقد تراجعت ليبيا عن وعودها بدفع الديون التركية المترتبة عليها للمقاولين الأتراك، كما أوقفت المدفوعات للعمال الأتراك بصورة غير مباشرة، واعتبرت ليبيا هذا الإجراء رداً " على ما تراه سياسة تركية مؤيدة ((لإسرائيل))، ولاسيما بيع المياه التركية لها "[1].

ثانياً. الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا

أقدمت الحكومة البلغارية منذ سنة 1946 , على اتخاذ عدة إجراءات ضد الأقلية التركية في بلغاريا، فقد أغلقت عدداً كبيراً من المدارس العائدة للأقلية التركية، ثم أغلقت جميع المدارس العائدة لها في سنة 1959، وفي تطور آخر، قررت الحكومة البلغارية في سنة 1970، دمج الأقلية التركية ضمن المجتمع البلغاري، نتج عنه مجازر راح ضحيتها حوالي (17) ألف مسلم تركي[2]، وقد أثارت هذه الأعمال حفيظة الرئيس معمر القذافي،وأكد بأنه سوف لن يسكت إزاءها، وصرح في حديث له في تشرين الأول 1973 قائلاً. " يتواجد لنا اخوة في بلغاريا يواجهون صعوبات وضغوط لكونهم مسلمين ولن تبقى ليبيا مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري بحق المسلمين " [3]، وللتحقق من حقيقة ما يجري هناك، أرسل الرئيس معمر القذافي وفداً إلى بلغاريا، ويبدو أن الوفد الليبي اثبت صحة الأخبار الواردة من بلغاريا، وعلى اثر ذلك قرر الرئيس القذافي طرد جميع العاملين البلغار من ليبيا[4].

---

(1) روبنس، المصدر السابق، ص 101- 102.

(2) ميثاق إبراهيم جلود، العلاقات التركية الخليجية 1973- 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية التربية، 2006)، ص 70.

(3) Mahli , a. g. e , s. 104.

(4) جلود، المصدر السابق، ص 70.

استمرت الإجراءات البلغارية تجاه الأتراك البلغار في سبيل دمجهم في المجتمع البلغاري ومن هذه الإجراءات إصدار بطاقات شخصية جديدة في عموم البلاد في سنة 1984، وقد تسبب ذلك في مقتل أكثر من (40) شخصاً من الأقلية التركية بسبب رفضهم تغيير أسمائهم وألقابهم إلى البلغارية[1]. وبدأت تركيا تتحرك منذ سنة 1985، وعلى عدة اتجاهات، للدفاع عن قضية الأتراك في بلغاريا، فقد أرسلت عدة مذكرات إلى الحكومة البلغارية، تدعوها إلى حل قضية الأتراك في بلادها[2]، إلا أن الأخيرة لم تعرها اهتماماً بدعوى عدم وجود مشكلة للأقليات في بلادها، وأكدت بان ما يقال عن مشكلة الأقلية التركية مجرد شائعات[3]، وعلى الصعيد الإسلامي، تمكنت تركيا من كسب أصوات الدول الإسلامية إلى جانب قضية الأتراك البلغار في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الكويت في كانون الثاني 1987، وقد أعرب رئيس الجمهورية التركية كنعان ايفرن عن سعادته لاستجابة الدول الإسلامية في مساندة قضية الأتراك في بلغاريا[4].

لم تتوقف معاناة الأتراك في بلغاريا , بل وصلت حداً خطيراً، عندما فر عدد كبير منهم إلى تركيا منذ صيف 1989، بسبب الاضطهاد والضغوط التي كانت تمارسها الحكومة البلغارية ضدهم، مسبباً ذلك توتراً في العلاقات التركية البلغارية، وقد شكلت هذه الممارسات قلقاً لدى الدول الإسلامية[5]، وفي إجراء اتخذته تركيا لحث دول العالم بما فيها الدول الإسلامية والعربية لمساندة الأتراك البلغار في

(1) تركيا في الصحافة الفرنسية، ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور، أوراق محفوظة لدى الباحث، ص 68.

(2) جلود، المصدر السابق، ص 70.

(3) تركيا في الصحافة الفرنسية، المصدر السابق، ص 68.

(4) جلود، المصدر السابق، ص 71.

(5) جريدة أضواء الأنباء، العدد (47) في 20 تشرين الثاني 1987.

قضيتهم وتعريف العالم بمعاناتهم، فقد اصطحب وزير الخارجية التركية مسعود يلماز (Yilmaz) في حزيران 1989 (23) سفيراً من سفراء دول العالم في أنقرة ـ بينهم سفير ليبيا ـ في جولة لتفقد الأحوال المأساوية التي يعيش فيها الأتراك البلغار المهاجرين من بلدهم إلى تركيا، ومناقشة قضيتهم على أمل الحصول على دعم دولهم بالوقوف إلى جانب تركيا لحل تلك الأزمة الخطيرة، وقد وعدت ليبيا بإرسال مندوب عنها إلى أنقرة وصوفيا بين 19 ـ 20 حزيران 1989، بهدف التوسط بين البلدين للوصول إلى حل لتلك الأزمة[1]، وأعرب الرئيس معمر القذافي عن قلقه العميق من الضغوط البلغارية، وفي تصريح أدلى به للتلفزيون والإذاعة التركية في 25 حزيران 1989، قال أن ليبيا لن تسكت إزاء الضغوط التي تتعرض لها الأقلية التركية، وان بلاده سوف تقف على تفاصيل هذه القضية من خلال مباحثات مباشرة مع السلطات البلغارية[2].

وخلال الزيارة التي قام بها أمين اللجنة الشعبية للخارجية جاد الله عزوز الطلحي إلى تركيا في 8 آب 1989، تم التطرق إلى قضية الأقلية التركية عند لقائه وزير الخارجية التركي مسعود يلماز، فقد ذكر الأخير الأول بالمأساة الإنسانية التي تعاني منها الأقلية المسلمة والتي بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة، ودعى في الوقت نفسه الدول الإسلامية إلى ضرورة التحرك السريع من اجل إقناع بلغاريا بالتوقف عن إجراءاتها التعسفية ضد مواطنيها من الأتراك، والبدء بالمفاوضات من اجل إيجاد حلول شاملة للقضية، وقد أعرب يلماز عن أمنيته بأن تسعى ليبيا المعروفة بكونها المدافع عن حقوق المسلمين في كافة أرجاء العالم، وان تسعى أيضاً إلى زيادة الجهود

(1) سفارة الجمهورية العراقية في أنقرة، الدائرة الصحفية، تقرير رقم (185) المؤرخة في 27 حزيران 1989، ص 3.

(2) جريدة أضواء الأنباء، العدد (26) في 28 حزيران 1989.

المبذولة من قبل الدول الإسلامية على هذا الصعيد[1]، وقد أجابه جاد الله الطلحي بان سياسة بلاده القائمة وفقاً لمبادئ الدين الإسلامي لم تتغير، وان ليبيا ستواصل مساندتها لجميع قضايا الشعوب الإسلامية وفي كل مكان، مؤكداً بان الرئيس معمر القذافي يولي أهمية خاصة لمشكلة الأقلية التركية في بلغاريا، وهو يجري اتصالات مكثفة مع الأطراف المعنية في سبيل حل الأزمة، وأضاف الطلحي أن على منظمة المؤتمر الإسلامي جعل هذه القضية من أولوياتها[2]، ويبدو أن الموقف الليبي إزاء تلك القضية قد أعاد الثقة إلى العلاقات الليبية التركية، بعد أن اعترضتها جملة من المشكلات خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي.

---

(1) المصدر نفسه، العدد (32) في 10 آب 1989.

(2) سفارة الجمهورية العراقية في أنقرة، الدائرة الصحفية، الوثيقة رقم (237) المؤرخة في 12 آب 1989، ص 3.

المبحث الثاني

قضية قبرص(*)

تعد القضية القبرصية من المحاور الأساسية في سياسة تركيا الخارجية[1]، لذا فأنها كانت تشكل عاملاً مهماً في تغيير اتجاهات السياسة التركية إزاء الدول الأخرى، وبخاصة الدول العربية والإسلامية.

كان للموقف التركي السلبي إزاء القضايا العربية اثر واضح في عدم وقوف الدول العربية إلى جانب تركيا خلال الأزمة القبرصية الأولى 1963 ـ 1964، التي بدأت عندما قدم الرئيس مكاريوس الأسقف (1960 ـ 1977) مقترحات بشأن تغيير الدستور القبرصي لسنة 1960، ورفضتها تركيا في حينه، مما أدى إلى توتر العلاقات بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في الجزيرة، وقد انطلقت المصادمات الدموية بين الطرفين، عندما قتلت الشرطة القبرصية امرأة من القبارصة

(*) كانت جزيرة قبرص تخضع للسيطرة العثمانية منذ سنة 1570، حتى احتلتها بريطانيا في 5 تشرين الثاني 1914، وتخلت عنها الدولة العثمانية رسمياً بموجب معاهدة لوزان سنة 1923، وبقيت خاضعة للسيطرة البريطانية حتى نالت استقلالها في 16 آب 1960، وتم اختيار الأسقف مكاريوس رئيساً لها وفاضل كوجك نائباً له، وتقع هذه الجزيرة في القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، ويشكل القبارصة الأتراك نسبة تتراوح بين 18- 20 % من سكان الجزيرة الذين كان يقدر عددهم آنذاك بـ (600) ألف نسمة. للتفاصيل ينظر: خليل علي مراد، " انعكاسات الأزمة القبرصية الأولى (1963-1964) على العلاقات التركية الأمريكية "، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة البحوث السياسية، رقم (105)، ص 2- 4.

(1) المصدر نفسه، ص 1.

الأتـراك في 21 كـانون الأول 1963[1]، وكـما أن القبارصـة الأتـراك كـانوا يريـدون الاحتفاظ بالامتيازات التي منحها لهـم دسـتور سـنة 1960، وكـان يتـزعم هـذا الاتجـاه الحزب الوطني التركي بقيادة فاضل كوجك[2]، وكاد ذلك الصراع الدموي بين الطائفتين أن يؤدي إلى نزاع مسلح بين تركيا واليونان، وقد اجتمعت الدول المعنية بـالنزاع وهـي كـل من تركيا واليونان وبريطانيا في لنـدن بتـاريخ 15 كـانون الثـاني 1964، دون الوصـول إلى حل يرضي الأطراف الثلاثة [3].

بدأت مناقشات القضية القبرصية في أروقة هيئة الأمـم المتحـدة منـذ سـنة 1963، وفوجئت تركيا بموقف الدول العربية والإسلامية، لأنها وقفت إلى جانب اليونان وسياسة الرئيس القبرصي مكاريوس، وكانت هذه الدول قد وظفت علاقاتها بحركة عـدم الانحيـاز والمعسكر الاشتراكي مـما زاد مـن عزلـة تركيـا[4]، ولم يصـوت أي قطـر عـربي في الجمعيـة العامة لهيئة الأمم المتحدة لصالح تركيا من مجموع أربعة عشر عضـواً، بـل أن كـل مـن مصر وسوريا ولبنان صوتوا ضد تركيا، فيما امتنعت الـدول الأخـرى عـن التصـويت عـلى قرار هيئة الأمم المتحدة، ومما أثار تساؤلات كثيرة أيضـاً لـدى الأوسـاط التركيـة، انحيـاز الدول الغربية المتحالفة مع تركيا إلى جانب

(1) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945، (بـيروت، 1986)، ص 135 ؛ وليـد محمـود محمد، المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية اليونانية (1960- 1974)، رسالة ماجسـتير غـير منشورة (جامعة الموصل، كلية الآداب، 1999)، ص 30- 35.

(2) احمد إبراهيم الابراشي، " انتخابات قبرص وهزيمـة الاتجاهـات الوحدويـة "، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد (22)، القاهرة ، 1970، ص 134.

(3) حيدري، المصدر السابق، ص 135- 136.

(4) الرشدان، المصدر السابق، ص 172.

اليونان[1]، والولايات المتحدة الأميركية خاصة، التي حذرت تركيا من مغبة أي تدخل عسكري في الجزيرة من خلال الرسالة التي بعث بها الرئيس الأميركي ليندون جونسون (L.Johnson) [*] إلى رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو، في أيار 1964 [2]، وقد تركت أثراً سلبياً في الرأي العام التركي، وقد اشعر الموقف الأميركي الأتراك بأن الولايات المتحدة قد تخلت عنهم[3].

إن الموقف الدولي تجاه قضية قبرص اثر بشكل مباشر في تغيير تركيا لسياستها الخارجية، وخاصة مع الدول العربية، التي اصبح كسب ودها أمر لا مفر منه لدعم تركيا في قضية قبرص، فقد جاءت دعوة رئيس الوزراء سليمان دميرئل عند وصوله إلى السلطة في سنة 1965، مرتبطة بعوامل العزلة الدولية لتركيا من حلفائها الغربيين، حين أعلن عن سياسة تركيا المستقبلية قائلاً: " سيكون من بين

(1) جلال عبد الله معوض، " العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات "، مجلة شؤون عربية، العدد (88)، القاهرة، 1996، ص 132 ؛ احمد، " النفوذ الإسلامي في تركيا "، ص 144- 145.

(*) من مواليد ولاية تكساس الأمريكية سنة 1908، وتخرج من المدرسة العالية سنة 1924، وحصل على شهادة في التاريخ سنة 1930، في هيوستن، وفي سنة 1937، اصبح نائباً في مجلس النواب الأميركي عن ولاية تكساس، وفي سنة 1948، اصبح عضواً في مجلس الشيوخ، وقد شغل المنصب الرسمي حتى سنة 1960، فقد اصبح في هذا التاريخ نائباً للرئيس الأميركي جون كينيدي، وبعد اغتيال الأخير في سنة 1963، اصبح رئيساً للولايات المتحدة، ثم فاز في الانتخابات الرئاسية في سنة 1964 عن الحزب الديمقراطي بنسبة 61% من الأصوات، واستمر حكمه حتى سنة 1968، وتوفي في سنة 1973. احمد، العلاقات التركية – الأمريكية، ص 30- 31.

(2) محمد يوفا، تاريخ تقسيم قبرص في إطار الأحداث الدولية والعربية 1878- 1974، دار طلاس للنشر والطباعة (دمشق، 1998)، ص 132.

(3) ريتشارد غريمت والن ليبسون، تركيا. صعوبات وآفاق، دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي، إدارة أبحاث الكونغرس الأمريكي، نشرة مؤسسة الأبحاث العربية، سلسلة دراسات استراتيجية (12)، (بيروت، 1980)، ص 19.

أهدافنا الرئيسة العمل على إقامة صداقة حقيقية مع الدول العربية في الشرق الأوسط والمغرب العربي "[1]، وجاءت زيارة البعثة التركية في سنة 1965 لعدد من الدول العربية، ولمحت إلى إمكانية سحب الاعتراف التركي ((بإسرائيل))، إذا أيدت الدول العربية تركيا في قضية قبرص[2].

إن مما زاد من تأزم المشكلة القبرصية الانقلاب العسكري في اليونان في 21 نيسان 1967، وإلغاء النظام المدني في البلاد، وظهور الدعوات الابنوسيس (Enosis) التي تبنتها عدد من الحركات والمنظمات التي ظهرت في اليونان وقبرص لتوحيد الجزيرة مع اليونان[3]، فضلاً عن الخطوة المفاجئة التي اتخذها القبارصة الأتراك في كانون الأول 1967، حين أعلنوا عن تشكيل مجلس تنفيذي بمثابة حكومة انتقالية للطائفة التركية، وانتخاب فاضل كوجك رئيساً له، وقد ندد الرئيس مكاريوس بهذه الخطوة، وابلغ مندوبي بعض الدول في الجمعية العمومية، أن مقابلة أي مسؤول من هذا المجلس يعد اعترافاً به، وهذا ما سيؤثر في العلاقات الدبلوماسية بين قبرص والعواصم الأخرى[4]، في وقت كان مكاريوس يدعو إلى تحقيق السلم في البلاد في إطار دولة مستقلة ذات سيادة يمثل الجميع فيها، والالتزام بسياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقة متوازنة مع الدول[5].

---

(1) مشرف وسمي الشمري، " سليمان ديميريل. دراسة تحليلية لمواقفه وتوجهاته السياسية"، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة البحوث السياسية، رقم (124)، ص 10.

(2) مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (1)، 1965، ص 195.

(3) يوفا، المصدر السابق، ص 143.

(4) نزيرة الأفندي، " الطائفية وعدم الانحياز في قبرص "، مجلة السياسة الدولية، العدد (32)، القاهرة، 1973، ص 168.

(5) المصدر نفسه، ص 166.

كان لمواقف قبرص المؤيدة للقضايا العربية، اثر في الموقف العربي، فقد كان الرئيس مكاريوس يأمل في أن يعم السلام منطقة الشرق الأوسط، وأشار إلى أن تقسيم الجزيرة سيؤدي إلى تردي الأوضاع في المنطقة بشكل اكبر، وسينتج عنه سيطرة حلف شمال الأطلسي على المنطقة، وكما أكد في 13 أيار 1971، أن بلاده ترحب بإقامة مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط على أراضيها، وعد الرئيس مكاريوس قرار مجلس الأمن الصادر في تشرين الثاني 1967 أساساً سليماً لتسوية القضية القبرصية، وأوضح مكاريوس في سنة 1972، إن بلاده لن تسمح باستخدام أية قاعدة أجنبية على أراضيها ضد العرب، كما أكد أن بلاده ستدعم الموقف العربي في المحافل الدولية[1]، وكانت ليبيا تتمتع بعلاقات طيبة مع قبرص، وشهدت طرابلس الغرب في 9 تشرين الثاني 1973، أول زيارة رسمية يقوم بها الرئيس مكاريوس إلى ليبيا[2].

لقد تزايدت أعمال العنف خلال النصف الأول من سنة 1974، من جانب الجماعات المسلحة ضد الرئيس مكاريوس وأنصاره، فلقي ثمانية من أنصاره حتفهم، فضلاً عن اختطاف وزير داخليته، لكن مكاريوس كان على ثقة من أن ميزان القوة يميل لصالحه ضد النظام العسكري في اليونان بسبب التعسف وتردي الأوضاع الاقتصادية فيها[3]، إلا أن توقعه قد خاب، بسبب وقوع الانقلاب العسكري في الجزيرة بتاريخ 15 تموز 1974، إذ هاجمت وحدات من الحرس الوطني

(1) المصدر نفسه، ص 171.

(2) مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (35)، 1974، ص 251.

(3) نازلي معوض احمد، " الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية "، مجلة السياسة الدولية، العدد (38)، القاهرة، 1974، ص 158.

بقيادة ضباط يونانيين القصر الرئاسي بالمدفعية الثقيلة والدبابات، لاغتيال الرئيس مكاريوس وإسقاط نظام حكمه، إلا أن الأخير نجا بأعجوبة من الحادثة[1].

ـ التدخل العسكري التركي في قبرص

بعد وقوع الانقلاب بأربعة أيام وبالضبط في 19 تموز، صرح رئيس الوزراء التركي بولند اجويد خلال محادثاته بشأن أزمة قبرص مع جوزيف سيسكو (J.Sisco) مبعوث الرئيس الأميركي ريتشار نيكسون (R.Nixon) [*] في لندن، بأن تركيا ستتدخل عسكرياً في الجزيرة، إذا لم تحقق مطالبها الثلاثة الأساسية وهي سحب ضباط قيادة الانقلاب، وضمان حماية الطائفة التركية، وإعادة حكومة مكاريوس، ثم طلبت تركيا من بريطانيا التدخل العسكري في أزمة قبرص، إلا أن جيمس كالاهان (J.Calahan) وزير خارجية بريطانيا أعلن أن بلاده تنوي البقاء خارج الأزمة القبرصية في تطوراتها الحالية، في حين طالب مكاريوس كل من تركيا واليونان وبريطانيا التدخل في إعادة الحكومة الدستورية[2]، وفي هذا الوقت كان المسؤولون الأتراك قد عقدوا اجتماعاً مع عدد من سفراء الدول الإسلامية في أنقرة ومن بينهم السفير الليبي سعد الدين بوشويرب، وإبلاغهم بنية بلادهم التدخل في قبرص لوضع حد للمحنة التي يعيشها القبارصة الأتراك، فقد كشف حسن أقصاي (Hasan Aksay)، المستشار العام للحكومة التركية بعد تلقيه التعليمات من قبل نائب رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، عن نية حكومته التدخل

---

(1) يوفا، المصدر السابق، ص 154 ؛ محمد، المصدر السابق، ص 40- 46.

(*) من مواليد سنة 1913 في ولاية كاليفورنيا، وكان عضواً في الحزب الجمهوري، أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأميركية في سنة 1969واستمر حتى سنة 1974.

.R. C. Clark and others, The ESL Miscellany, third edition, (USA , 2005)

(2) احمد، " الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية "، ص 159.

العسكري في قبرص، طالباً منهم دعم ومساعدة دولهم لبلاده في مواجهة تلك الأزمة، وقام السفير الليبي قاطعاً الاجتماع، واتصل على الفور بالرئيس معمر القذافي ليطلعه على نية الحكومة التركية وطلب المساعدة، وقد أجابه القذافي بأن ليبيا ستقف إلى جانب تركيا قائلاً: " نحن إلى جانب تركيا دائماً والى مدى الحياة، سنقوم بدعم تركيا في كافة قراراتها "، وكانت تركيا قد تسلمت إشارة أخرى مشابهة للموقف الليبي من باكستان، وكان للموقف الليبي الداعم لتركيا اثر كبير في قيام الحكومة التركية بوضع الخطط العسكرية وتحضير الاستعدادات اللازمة لتنفيذ العملية العسكرية في قبرص، وقام الرئيس معمر القذافي من جانبه بأشعار الدوائر التي بإمكانها تقديم المساعدة إلى تركيا لتكون على أهبة الاستعداد، وفي مقدمتها الجيش، اذ طلب من رئاسة الأركان الليبية والمسؤولين في القواعد العسكرية في بنغازي تهيئة تلك القواعد لاستقبال الطائرات التركية وتلبية احتياجاتها من الوقود والأدوات الاحتياطية، كما ابلغ القذافي البنك المركزي الليبي والمؤسسات النفطية، أن تكون مستعدة لتجهيز تركيا بالنفط والمال [1]

وفي اليوم التالي للإنذار التركي، تحركت القوات التركية[*] بحراً وجواً باتجاه قبرص، وأعلنت الحكومة التركية على لسان رئيسها بولند اجويد في 20 تموز 1974،" بأن الإجراء اليوناني في قبرص من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك استقلال الجزيرة، إذ أن الغرض الأساس من عملية الإنزال العسكري التركي في الجزيرة

(1)Mahli , a. g. e , s.113.

(*) يقدر عدد القوات التركية التي قامت بعملية الإنزال في جزيرة قبرص بـ (6000) جندي، وتمت عملية الإنزال على ثلاث محاور، في نيقوسيا وكيربنيا في الشمال وليماسول في الجنوب. محمد، المصدر السابق، ص 52- 55 ؛ النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص 228.

ليس حماية القبارصة الأتراك فحسب، بل أيضاً حماية القبارصة اليونانيين" [1]، ومنع إلحاق الجزيرة باليونان[2]، وكانت الطائرات الحربية التركية تقلع من قواعدها العسكرية في تركيا وتذهب إلى قبرص لتنفيذ الأهداف الموكلة إليها ثم كانت تذهب مباشرة إلى المطار العسكري في بنغازي لتتزود بالوقود والمستلزمات الأخرى، ومن ثم تعود إلى قبرص لتنفيذ مهامها[3]، وبهذا تكون ليبيا قد قدمت مساعدات لوجستية مباشرة إلى تركيا وسهلت عملية تدخلها العسكري في قبرص، وقد اصدر مجلس الأمن الدولي في 20 تموز من السنة نفسها، قراراً يقضي بوجوب احترام سيادة قبرص واستقلالها، ووقف إطلاق النار الجاري في الجزيرة، ووضع حد للتدخل العسكري فيها، وسحب القوات الأجنبية المتواجدة خلافاً للاتفاقيات الدولية من الجزيرة، ودعوة تركيا واليونان وبريطانيا للبدء بالمفاوضات من اجل إعادة السلام إلى الجزيرة[4].

ـ الموقف الليبي من القضية القبرصية

اثر التدخل العسكري التركي في قبرص، سلبياً على علاقات تركيا مع دول حلف شمال الأطلسي، وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليونان، فقد أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على فرض حظر عليها، وذلك بقطع المساعدات عنها وإيقاف عملية تزويدها بالطاقة وخاصة وقود الطائرات، فأسرعت كل من ليبيا والمملكة العربية السعودية والعراق بتزويدها بالطاقة وبأسعار مخفضة،

(1) احمد نوري النعيمي، " الموقف التركي من ازمة قبرص بين 1974- 1976 "، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد (2)، بغداد، 1977، ص 137.

(2) الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ص 357.

(3) Mahli , a. g. e , s.113.

(4) وثائق خاصة بأحداث قبرص، " قرار مجلس الأمن في 20 تموز 1974 "، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (38)، 1974، ص 252.

على الرغم من الأزمة في مجال الطاقة التي بدأت منذ سنة 1973[*]، في وقت كانت تركيا تعيش ضائقة اقتصادية خانقة[1]، وكان على رأس قائمة المساعدات الليبية تأمين الوقود للطائرات التركية[2].

ظهرت نتائج الدعم الليبي لتركيا سريعاً على العلاقات بين البلدين، فقد زار وزير المالية التركي دنيز بايكال (Deniz Baykal)، ليبيا في 6 أيلول 1974، في إشارة واضحة بعرفان تركيا للموقف الليبي، وقد هدفت الزيارة أيضا إلى تقوية العلاقات التجارية بين البلدين، ولإنعاش الاقتصاد التركي من خلال زيادة المبادلات التجارية[3]، ولم تقتصر المساعدات المقدمة من ليبيا والمملكة العربية السعودية والعراق على تركيا فقط، بل سرعان ما تدفقت على القطاع الذي يسكنه القبارصة الأتراك من الجزيرة، وقد ترك ذلك الموقف أثراً عميقاً في الرأي العام التركي[4].

(*) على أثر حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973 قررت البلدان العربية المصدرة للنفط في 16 تشرين الأول 1973 تخفيض إنتاجها من النفط بنسبة 5% شهرياً، وفرض حظر على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية وهولندا لانحيازهما الشديد إلى جانب ((إسرائيل))، وجاءت هذه الخطوة في محاولة للضغط على الحكومات الغربية لمساعدة الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه والحفاظ على استقرار المنطقة، وترك ذلك الإجراء أثراً واضحاً في الاقتصاد العالمي. ينظر. بشار خضر، أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1993)، ص 94- 95.

(1) الداقوقي، المصدر السابق، ص 357.

(2) Kavas , a.g. e , s 50 ; Alon Liel , Turkey in the Middle East oil , islam and politics , translated by Emanuel Lottem , lynne rienner publishers (USA ,2001), p 3, www.rienner.com

(3) The Middle East journal (Washington(, Vol. 29 , No. 1 , 1975 , p 75.

(4) الرشدان، المصدر السابق، ص 176.

إن الدعم الليبي لتركيا، شكل انطلاقة جديدة وجوهرية للعلاقات بين البلدين، فقد أدى إلى تمتين العلاقات بين حزب الشعب الجمهوري الحاكم في تركيا والقيادة الليبية، وترك أثراً حتى في الحكومات التي أعقبت حكومة الحزب المذكور، وتوجت تلك العلاقات بعقد عدة اتفاقيات ـ تم الإشارة إليها في الفصل الثاني ـ في 5 كانون الثاني 1975[1]، على اثر زيارة رئيس وزراء ليبيا عبد السلام جلود[*] السالفة الذكر إلى تركيا، وقال جلود في حديثه للمسؤولين الأتراك أن " ليبيا ستدعم تركيا لا بقلبها ودمها فقط. بل بكل مواردها. وسوف لن نطالب بأي شيء مقابل ذلك"[2]، والجدير بالذكر أن الصحف التركية والدولية، أخذت تتحدث عن الشروط الخاصة المقدمة من قبل ليبيا إلى شركات النفط التركية في مجال الأسعار، إذ سوف يتم بيع النفط الليبي إلى تركيا بأسعار مخفضة بنسبة 8% عن أسعار منظمة الأوبك، وقد منح هذا الامتياز تركيا فائدة كبيرة بما يقارب 80 سنتاً أمريكيا للبرميل الواحد[3]، لكن ليبيا عادت واستخدمت طريقة أخرى في بيع النفط إلى تركيا، دون الإخلال بالامتياز الذي منحته إلى تركيا، ملتزمة في الوقت نفسه بالاتفاقية الخاصة بأسعار النفط لمنظمة أوبك، إذ أقدمت على بيع النفط بنفس

---

(1) Liel , op.cit , p. 56.

(*) والجدير بالذكر أن عبد السلام جلود أبدى رغبته في زيارة تركيا منذ الأيام الأولى من التدخل العسكري التركي في قبرص، إلا أن تلك الرغبة لم تتحقق في ذلك الحين، بسبب انشغال المسؤولين الأتراك في أنقرة بالقضية القبرصية، وحدوث خلافات سياسية في أنقرة تمخضت عنها استقالة الحكومة، وحدوث فراغ سياسي في أنقرة.

Mahli , a. g. e , s.114.

(2)The Middle East (London) , No.6 , 1975 , 57.

(3)Liel , op.cit , p 57.

الأسعار المقررة للمنظمة المذكورة إلى تركيا، ثم قامت بعد ذلك بإعادة الأموال إلى الأخيرة وفقاً للامتياز الذي منحته ليبيا لتركيا[1].

يبدو أن ليبيا وجدت الفرصة مناسبة بعد التوتر الحاد في العلاقات التركية الأميركية، لإخراج تركيا من دائرة النفوذ الأميركي، ومن هنا يتبين إن الدعم الليبي لتركيا كان نتيجة لما يأتي.

- تدهور العلاقات الليبية الأميركية بعد ثورة 1969، وجاء ذلك الدعم في إطار محاولة كسر التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وتركيا.
- التوجه الإسلامي في السياسة الليبية، على اعتبار أن تركيا دولة إسلامية.
- استعادة الحكم الدستوري إلى جزيرة قبرص، باعتبارها دولة مؤيدة للقضايا العربية، وتتمتع بعلاقات جيدة مع ليبيا، وهذا ينسجم مع دعوة رئيس وزراء تركيا بولند اجويد بإعادة حكومة الرئيس مكاريوس[2].

لقد تأزمت العلاقات التركية الأميركية بشكل اكبر، عندما اقدم الكونغرس الأميركي على فرض حظر على الأسلحة الأميركية إلى تركيا في 5 شباط 1975، واعتبر القرار نافذ المفعول منذ ذلك التاريخ، وانه لا يرفع الحظر ما لم يقدم الرئيس الأميركي جيرالد فورد[*] (Gerald.R.Ford) الدلائل التي تشير إلى أن الأزمة

---

(1) Mahli , a. g. e , s. 113.

(2) يراجع الصفحة (82) من هذه الدراسة.

(*) ولد سنة 1913 في ولاية نبرا سكا، وتخرج من جامعة ميشيغان سنة 1935، ثم حصل على شهادة في القانون سنة 1941 من جامعة بول، وتطوع في البحرية الأميركية أثناء الحرب العالمية الثانية،

القبرصية بين تركيا واليونـان بحكـم المنتهيـة، والجـدير بالـذكر أن الكـونغرس بـدأ بعدة محاولات لاتخاذ مثل هذا القرار منـذ 24 أيلـول 1974، إلا أن الـرئيس فـورد حـال دون ذلك[1]، وكانت الإدارة الأميركية قد اتخذت إجراءاً مماثلاً ضد ليبيا، يقضي بعدم بيـع الأسلحة أو معـدات مدنيـة لهـا سـمة الاسـتخدام العسـكري، وحرصـت وزارة الخارجيـة الأميركية على مراقبة المواد ذات الاسـتخدام المـزدوج إلى ليبيـا[2] في وقـت كانـت الأخـيرة تحاول إبعاد الولايات المتحدة الأميركية عن قبرص، إذ كان بعض الأوساط يرى أن الـرئيس معمر القذافي مؤهل لممارسة ذلـك الـدور[3]، وتـرى مجلـة التـايم (TIME) اللندنيـة، أن الدول التي دعمت تركيا أثناء الأزمة القبرصية قد نجحت في ضمها إلى جانب دول العـالم الثالث في هيئة الأمم المتحـدة بعـد أن كانـت وكـيلاً للغـرب في المنطقـة[4]، في حـين رأت مجلة الايكونوميست (Economist) أن سياسة الحكومة التركية غير

واضحة في إدارة القضية، إذ تتكـون الحكومـة الائتلافيـة حسـب رأي المجلـة مـن شخصيات مختلفة التوجهات، ففيها عدد من رجال الأعمال المـوالين للغـرب وعـدد مـن المسـلمين المتشـددين مـن طـراز الـرئيس الليبـي معمـر القـذافي وعـدد مـن الـوطنيين المتشددين[5]، ويظهر أن هذه المصادر كانت مصيبة في تحليلاتها حول تركيا إلى حد

وانضم إلى الحزب الجمهوري، وفي سنة 1948 أصبح عضواً في مجلس النواب الأميركي، ثـم عضـواً في مجلـس الشيوخ، واستمرت عضويته 25 عاماً، وفي سنة 1973 أصـبح نائبـاً للـرئيس نيكسـون، وبعـد اسـتقالة الأخير في 18 أيلول 1974، اصبح رئيساً للولايات المتحدة في 8 تشرين الأول 1974، واسـتمرت رئاسـته حتى سنة 1976. احمد، العلاقات التركية - الأمريكية، ص 40.

(1) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص 253- 254.

(2) عثمان، المصدر السابق، ص 132.

(3) أمين الأعور، " قبرص بين مكاريوس وإسرائيل "، مجلة بيروت المساء، العدد (56)، بيروت،1974، ص 6.

(4) Time (London) , Vol.101, No.10 , 1975.

(5) The Economist (London) , Vol.25 , No. 6885 , 1975.

بعيد، فقد بدأت القضية القبرصية في عهد حكومة ائتلافية يشارك فيها عدد من الإسلاميين، وبدأت الخلافات تظهر في الأوساط السياسية مؤدية في النهاية إلى استقالة الحكومة، وحدوث فراغ سياسي، ثم جاءت حكومة ايرماك الانتقالية (تشرين الثاني 1974 ـ آذار 1975)، أي أن تركيا كانت تمر في وضع سياسي غير مستقر، ومن هنا جاء بحثها عن المصادر التي يمكنها تقديم المساعدة لها دون الاكتراث بخلفياتها السياسية والنتائج التي ستؤول إليها العلاقات الجديدة، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه المؤرخ التركي اسعد جام (Esat Cam) في أن العلاقات الليبية التركية يجب أن توضع في إطار دولي على اعتبار أن ليبيا دولة متوسطية وليس على أساس موقفها من القضية القبرصية لأن ليبيا تعادي جهراً الدول الغربية وتصفها بالدول الإمبريالية[1]، أي أن علاقات من هذا النوع من الممكن أن تواجه مشاكل حال انتهاء المشكلة القبرصية.

لقد ترك القرار الأميركي أثراً سيئاً على تركيا وعلى المستويين الرسمي والشعبي، وردت الحكومة التركية على ذلك القرار بإغلاق القواعد العسكرية الأميركية في البلاد، وهدد رئيس الوزراء التركي بولند اجوي أمريكا بان بلاده ستلجأ إلى شراء الأسلحة من مصادر أخرى، وان الأسلحة التي كان مقرراً شحنها إلى تركيا مدفوعة الثمن، وهي ليست هبة تمنحها الولايات المتحدة، كما أعلنت الحكومة التركية في الوقت نفسه أنها في حل من جميع الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها مع الولايات المتحدة الأميركية[2]، وفي 28 تموز سنة 1975 ذاتها، سيطرت القوات

(1) Cam , a. g. e , s. 90.

(2) النعيمي، " الموقف التركي من أزمة قبرص "، ص 247- 249 ؛ غريمت وليبسون، المصدر السابق، ص 33 ؛ احمد العلاقات التركية - الأمريكية، ص 47- 49.

العسكرية التركية على القواعد العسكرية الأميركية، وأخضعت إدارتها والإشراف عليها للجيش التركي[1].

لقد وعدت ليبيا الحكومة التركية بتقديم العون الجاد لها، وتم الاتفاق في الجانب العسكري على عدة مسائل منها قيام تركيا بتدريب الموظفين الليبيين، في حين تقوم ليبيا بتمويل المشتريات التركية من الطائرات والأدوات الخاصة بها [2]، وقد مولت ليبيا تركيا سراً لشراء سرب من الطائرات النفاثة نوع (F-104) من إيطاليا[3]، كما تمكنت من تحويل خمس طائرات[*] أميركية الصنع من بلدان أوربية وبشكل سري إلى تركيا من نوع (F-15) [4]، وكما زودت ليبيا تركيا بالقذائف الصاروخية التي استخدمت في العملية العسكرية[5]، وعملت أيضاً على شراء الأدوات والمعدات الاحتياطية وإرسالها إلى تركيا، اشتملت على محركات الطائرات والإطارات وغيرها، فضلاً عن مساعدة مالية قدرت بـ (35) مليون دولار

---

(1) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (842)، 1975، ص 43 ؛ احمد، العلاقات التركية- الأمريكية، ص 63.

(2) Liel , op.cit , p 56.

(3) Time (London) , Vol.101 , No.10, 1975 , p 16.

(*) تختلف المصادر حول عدد الطائرات التي حولتها ليبيا إلى تركيا، إذ يذكر بعضها أن عددها سبع طائرات مقاتلة أميركية الصنع من نوع (F-15)، في حين يشير البعض الآخر إلى ست طائرات، قدمتها ليبيا على شكل مساعدات. عثمان، المصدر السابق، ص 132 ؛ فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجال النفط والمياه 1970- 1983، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد (معهد البحوث والدراسات العربية، 1987)، ص 41.

(4) سيزر، المصدر السابق، ص 28.

(5) Mahli , a. g. e , s. 114.

أميركي[1] وإيصالها بشكل سري إلى تركيا، ومما يدل على الاندفاع الليبـي لمساعدة تركيا في تلك الأزمة، أن الرئيس معمر القذافي كان يقوم شخصياً بالمساهمة في عملية شحن المواد الاحتياطية المجهزة لإرسالها إلى تركيا في الطائرات[2]، وقد أكد الرئيس القذافي أن بلاده مستعدة لشراء الطائرات من أسبانيا وفرنسا وإرسالها إلى تركيا، إذا كانت الأخيرة ترغب في ذلك[3]، وقد شجبت الولايات المتحدة العمل الليبـي، وأرسلت احتجاجاً رسميا في 24 تشرين الأول 1975 إلى ليبيا[4]، إلا أن السلطات الليبية لم تكترث بالأمر، وينم ذلك على تحد واضح للإدارة الأميركية، وقدرة الجمهورية العربية الليبية على اختراق سياسة المقاطعة العسكرية الأميركية لكل من تركيا وليبيا.

اتسمت سياسة ليبيا حيال القضية القبرصية بالموضوعية والاتزان وفقاً للمراحل التي مرت بها القضية وكذلك مصلحة ليبيا، بالرغم من اختلاف الأهداف التي تتوخى تحقيقها من خلال دعمها لتركيا، وقد حققت بعضاً من مبتغاها على المدى القصير فيما يتعلق بإخراج تركيا من الشباك الأميركية، فقد كانت تلك السياسة متوازنة إلى حد بعيد بالنسبة لأطراف النزاع المتمثل باليونان وتركيا والرئيس المخلوع مكاريوس، وكان جل اهتمامها عودة مكاريوس إلى السلطة مرة أخرى، باعتباره ممثلاً للحكومة الدستورية، أما دعمها لتركيا فقد كان يصب في الوقوف بوجه النفوذ الأميركي، فقد احتفظت ليبيا بعلاقات طيبة مع

(1) إبراهيم، المصدر السابق، ص 41.

(2) Kologlu , op.cit , p 142.

(3) Mahli , a. g. e , s 113.

(4) The Middle East Journal (Washington(, Vol. 30 , No. 1 , 1976 , p 72.

الرئيس القبرصي مكاريوس الذي زار ليبيا في حزيران 1975، للحصول على دعم الأخيرة للقضية القبرصية والجدير بالإشارة أن الرئيس مكاريوس عاد إلى السلطة بعد فشل الانقلاب واستمر حكمه حتى سنة 1977[1]، وأكد البيان الختامي المشترك للزيارة على متابعة النضال ضد الإمبريالية والاستعمار ودعم القضية الفلسطينية، والحفاظ على وحدة قبرص واستقلالها[2]، وتم توقيع اتفاقية للطيران المدني في 17 كانون الأول 1975 بين البلدين[3] وعندما قام أحد ضباط الجيش الليبي باختطاف طائرة ليبية والهبوط بها في قبرص، معلناً انه فعل ذلك هرباً من الوضع السياسي المتردي في بلاده، أرجعت قبرص المختطف والطائرة في اليوم الثاني[4]، ويشير ذلك إلى أن العلاقات بين البلدين لم يشوبها أي توتر خلال أيام الأزمة القبرصية بالرغم من الدعم الليبي لتركيا، كما أن الاهتمام الليبي بالقضية يأتي من الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها قبرص، وقد أعلنت ليبيا ذلك مراراً، خاصة في أروقة هيئة الأمم المتحدة، ففي اجتماعات الجمعية العمومية بين 19 أيلول ـ 13 تشرين الأول 1978، أكدت ليبيا على أهمية قبرص، إذ أنها تنتمي إلى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أنها جزء من مجموعة دول عدم الانحياز، ولليبيا صلات وثيقة بهذه الدول، لذلك فان الأمن القبرصي يهم بصورة مباشرة ليبيا، وأعرب المندوب الليبي عن ثقته بأن الجهود التي تبذل من اجل تلك القضية سوف تثمر عن اتفاقية يمكن لها أن تحمي حقوق المجتمعين التركي واليوناني، والحفاظ على وحدتهما واستقلالهما وعدم انحيازها إلى أي طرف[5].

(1) The Middle East Journal (Washington(, Vol. 29 , No. 4 , 1975 , p 439.

(2) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (873)، 1975، ص 40.

(3) The Middle East Journal(Washington(, Vol. 30 , No. 2 , 1976 , p 215.

(4) مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (58)، 1979، ص 251 ؛

The Middle East Journal (Washington(, Vol. 34 , No. 1 , 1979 , p 56.

(5) UN , Plenary meetings , Vol. 1, New Yourk , 1980 , p 538.

أما العلاقات الليبية اليونانية فلم يطرأ أي تغير عليها أثناء الأزمة وبعدها، وسارت بشكل إيجابي، ففي بداية سنة 1975، كان هناك (500) طالب ليبي يدرسون في المعاهد اليونانية، فضلاً عن وجود العديد من المشاريع المشتركة بين الطرفين[1]، وفي مقابلة للرئيس معمر القذافي في 21 تموز 1976 مع إحدى الصحف اليونانية، قال أن " اليونان وليبيا دولتان صديقتان "، وكان يرى وجوب أن تكون هناك صداقة بين كل من اليونان وتركيا وليس عداوة [2]، وفي 16 تشرين الثاني 1979، وقعت ليبيا واليونان اتفاقاً لتأسيس شركة استثمارية برأسمال قدره (18) مليون دولار، مقرها في أثينا، وتعمل في ميادين الصناعة والملاحة والزراعة والمناجم[3].

قربت الأزمة القبرصية تركيا إلى العالم الإسلامي بشكل اكبر، مما حدا بها إلى الدعوة لاقامة مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي في تركيا، وبعد مباحثات مع مندوبي الدول الأعضاء في المنظمة، تمت الموافقة على عقد مؤتمر المنظمة لسنة 1976 في مدينة استانبول، وقد أعرب المندوب التركي عن فرحته بالقول: " انه ليسعدنا ويشرفنا أن نستضيف مؤتمركم في بلدنا، وفي مدينة اسطنبول بالذات... لما لها من تاريخ إسلامي مجيد"، ثم أثنى على الشعوب الإسلامية موقفها من قضية قبرص "لقد أدركنا تمام الإدراك في تلك المحنة انه ليس للمسلم في الشدائد إلا أخوه المسلم، وهذا شرف كبير للجمهورية التركية "[4]، والجدير بالذكر، أن منظمة المؤتمر

---

(1) مجلة بيروت المساء (بيروت)، العدد (7)، 1975، ص 31.

(2) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المصدر السابق، ص 17.

(3) و. أ. ع، نشرة الاقتصاد، العدد (46) في 19 تشرين الثاني 1979، بغداد، ص 38.

(4) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (841)، 1975، ص 38.

الإسلامي كانت تؤيد فكرة إقامة نظام فدرالي في قبرص، كما أكدت على مبدأ المساواة والأخوة بين القبارصة، وأبدت المنظمة رغبتها في تقديم المساعدات إلى القبارصة الأتراك، فضلاً عن دعمهم في المحافل الدولية [1].

وفي المؤتمر الثامن لوزراء خارجية الدول الإسلامية في طرابلس الغرب بتاريخ 16 أيار 1977، حيا الرئيس معمر القذافي وزير خارجية تركيا إحسان صبري جاغلكيان على رئاسته الناجحة للمؤتمر الإسلامي السابع في استانبول وجهود الحكومة التركية في إنجاح المؤتمر[2]، وقد تحدث القذافي أيضاً في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر عن تطورات القضية القبرصية، مؤيداً الموقف التركي ومشيداً بدور تركيا الفعال في إعادة الأمور إلى نصابها في الجزيرة حينما قال. " نحن نعتقد أن العمل الذي قامت به تركيا عام 1974، عمل شرعي من الناحية الدولية، لأنه متفق تماماً مع معاهدة زيوريخ، معاهدة ضمان استقلال قبرص، معاهدة لندن في سنة 1959 التي عقدت بين تركيا واليونان وبريطانيا، اعتقد أن تركيا هي التي أعادت الشرعية للجزيرة، أي لولا هذا التدخل لما عاد الأسقف مكاريوس الرئيس الشرعي، الرئيس الدستوري على أي حال للجزيرة، لولا التدخل التركي لأستمر الفاشيون في حكم الجزيرة ولتدهور الوضع إلى أسوأ "[3].

اعتبر الرئيس القذافي عاملي الدين والقومية سببين أساسين للمشكلة القبرصية، إذ لا يزال الصراع الديني والقومي قائماً في المنطقة بأسرها، وان حالة

(1) محمد، المصدر السابق، ص 63.

(2) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المصدر السابق، ص 462.

(3) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ص 467.

اللامساواة هي التي تذكي نار الصراع [1]، وأكد القذافي على استقلال قبرص، وعلى أن تكون كوحدة يديرها أبناؤها وفق إرادتهم، ويجب أن تصب الجهود على تحقيق المساواة بين سكان الجزيرة مسلمين وغير مسلمين، وأشار أيضا إلى عدم تحميل اليونان أية مسؤولية، على أساس أن موقفها لا يشكل أية خطورة بعد انقلاب سنة 1974 في قبرص، بل أن سبب الفشل في عدم الوصول إلى حل نهائي للمسألة القبرصية، يعود إلى تدخلات الدول الاستعمارية التي تعمل وفق مقتضيات مصالحها، وبخاصة بريطانيا[2].

بعد الانفراج في العلاقات التركية الأمريكية في آب 1978، على اثر رفع الحظر العسكري المفروض على تركيا[3]، لم يبق من الوجهة العملية أي اثر للقضية القبرصية على العلاقات الليبية التركية، لأن الموقف الليبي الداعم لتركيا فقد أهم أهدافه، ألا وهو إبعاد تركيا من الولايات المتحدة الأميركية، لذلك فان الموقف الليبي من القضية القبرصية بعد ذلك التاريخ، يأتي من خلال رؤية ليبية خالصة وبما يتوافق مع تطلعاتها الخاصة بأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، ودعم الشعوب الإسلامية في كل مكان وهذا ما أكده الشخصية الثانية في الجماهيرية الليبية عبد السلام جلود عندما قال " لما وقفنا مع تركيا في محنتها عندما منع الأمريكان عنها الذخيرة والطائرات فهذا يتمشى مع منطلقاتنا " [4].

---

(1) عدنان حطيط، المسألة القبرصية في المؤتمرات الإسلامية 1975- 1990، د.م (بيروت، 1991)، ص 13-14.

(2) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المصدر السابق، ص 268.

(3) و. أ. ع، نشرة قضايا دولية (بغداد)، العدد (17)، في 1 أيلول 1978، ص 39.

(4) قنوص وآخرون، المصدر السابق، ص 158.

دخلت ليبيا بشكل مباشر على خط الأزمة القبرصية في سنة 1980، دون التأثر بالموقف التركي، فقد شهدت سنة 1980، تحركاً دبلوماسياً ليبياً مهماً من اجل إيجاد حل للقضية القبرصية، دون الرجوع حتى إلى هيئة الأمم المتحدة، فقد زار أمين اللجنة الشعبية للخارجية عبد السلام علي التريكي قبرص في تموز من سنة 1980، والتقى خلال زيارته بالرئيس القبرصي سبيريو كبريانو، ثم التقى برئيس القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش، وقد أكد دنكتاش بأن علي التريكي وبناءاً على طلب الجانبين القبارصة الأتراك واليونانيين، يحاول حل المشاكل التي تعوق استئناف المباحثات بينهما، وتمكن التريكي في الأخير من استحصال موافقة الطرفين في عقد اجتماع يجمع الطرفين على طاولة واحدة[1]، وتكون الدبلوماسية الليبية قد نجحت في استئناف المباحثات بين الطرفين، وهذا ما يتطابق مع التقرير الذي رفعته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي إلى الكونغرس في السنة ذاتها، والذي أكد على أن الرئيس الليبي زعيم متحرك ونشط ويملك القدرة على ترويض التيارات المتعاكسة والتكيف معها ومن ثم توجيهها[2].

أثار التحرك الليبي إزاء الأزمة القبرصية، قلقاً في الولايات المتحدة الأميركية، خاصة بعد أن تناقلت المصادر الإعلامية المختلفة خبراً يفيد بان الزعيمين القبرصيين سوف يعقدان لقاء برعاية الجماهيرية الليبية، ويكون الرئيس الليبي القذافي الراعي وضيف الشرف فيه في آن واحد، مما أثار استغراباً حتى بين القبارصة أنفسهم، خاصة وان دنكتاش كان قد رفض حتى تدخل الأمم المتحدة، معتبراً القضية شأناً قبرصياً محضا، إلا انه لم ترد أية إشارة إلى اللقاء وآثاره، وربما انه

(1) و. أ. ع، نشرة الإنصات، في 15 تموز 1980، ص 3.

(2) ميشال الحلوة، " القذافي في قبرص المفاجأة لم تولد بعد "، مجلة الأسبوع العربي، العدد (1088)، بيروت، 1980، ص 28- 29.

لم يتحقق أساساً، وفوجئت الأوساط الدولية مرة أخرى، عندما قام دنكتاش بزيارة ليبيا، والتقى بالرئيس الليبي، وطلب منه دعماً إسلامياً لجمهورية مستقلة يريد إقامتها في القطاع التركي من الجزيرة، وبحماية القوات التركية المنتشرة هناك، لكن الرئيس القذافي تردد في إعطائه وعداً مباشراً بالمساعدة على إقامة الجمهورية المنشودة، الأمر الذي يدل على إدراك القذافي الجيد للقضية وحساباتها التي تتداخل فيها حسابات دولية لأطراف عديدة لها وزنها وثقلها في الساحة الدولية، وكما أن القذافي حرص في الوقت نفسه على أن لا يظهر تردده بأنه رفض مباشر للفكرة، من خلال عرضه الوساطة الليبية لحل النزاع بين الطائفتين في الجزيرة، لكن العرض الليبي لم يكن يروق للضيف[1].

ناقشت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في أيار سنة 1983، الطلب المقدم إليها من قبل كل من اليونان وقبرص، والقاضي بانسحاب القوات التركية المرابطة في الجزيرة منذ سنة 1974، وقد أعربت تركيا عن استنكارها لذلك الطلب، لكن الجمعية العامة توصلت إلى قرار يقضي بانسحاب القوات التركية من قبرص، وتم عرض القرار على الجمعية للتصويت عليه، وجرت عملية التصويت في 31 أيار من السنة نفسها، وتمت الموافقة على القرار بأغلبية (103) صوتاً ضد (5) أصوات[*]، فيما امتنعت ثلاث دول عن التصويت، وكانت ليبيا من بين الدول التي صوتت لصالح القرار[2]، فقد كانت ليبيا ترى أن قرار الانسحاب ينسجم مع رؤيتها للقضية، إذ يشكل الانسحاب التركي عاملاً أساسياً في إبعاد قبرص من المعادلات الدولية التي تشكل تهديداً لأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويظهر ذلك جلياً

(1) الحلوة، المصدر السابق، ص 30.

(*) الدول التي صوتت ضد قرار الانسحاب هي. بنغلادش وتركيا وماليزيا وباكستان والصومال.

(2) UN , Year book of the United Nations 1983 , (New York , 1983) , p 246.

في حديث المندوب الليبي عبد العاطي العبيدي في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 6 تشرين الأول 1983، عندما أكد بأن الفشل في حل المسألة القبرصية كان له اثر سلبي على المنطقة كلها، وأكد العبيدي على أن بلاده تتمنى من القبارصة أتراكاً ويونانيين أن يجدوا حلاً عادلاً لقضيتهم من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وان هذا هو الحل الذي يضمن الحياد القبرصي وسلامة أراضي قبرص الإقليمية[1]، ولم تعترف ليبيا أو أية دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي ـ باستثناء تركيا ـ بجمهورية قبرص الشمالية التي أعلنت في تشرين الثاني 1983 [2].

(1) UN , Plenary Meetings , Vol.1 , (New York , 1988) , p 373.

(2) و. أ. ع، نشرة قضايا دولية (بغداد)، العدد (17)، في 1 أيلول 1983، ص 9.

المبحث الثالث

العلاقات الليبية الأميركية وأثرها في العلاقات الليبية التركية

إن التطورات الخطيرة التي طرأت على العلاقات الليبية الأميركية منذ قيام ثورة الفاتح من أيلول 1969، انعكست آثارها بشكل واضح على العلاقات الليبية التركية في ظل الظروف المتناقضة التي عاشتها تركيا خلال فترة الدراسة، إذ كانت ترتبط بالولايات المتحدة الأميركية عن طريق معاهدات واتفاقيات، ناهيك عن الوجود التركي في الأحلاف العسكرية التي تشرف عليها أو تقودها الولايات المتحدة، في الوقت الذي كانت تركيا بأمس الحاجة إلى تطوير علاقاتها مع الدول العربية، ولاسيما ليبيا، لتمتعها بوضع اقتصادي جيد، نتيجة للأموال التي يدرها النفط على البلاد، وكان بإمكان تركيا الاستفادة منها للأسباب الجغرافية والتاريخية.

ـ العلاقات الليبية الأميركية

لم تستمر العلاقات الطيبة التي كانت تربط الولايات المتحدة الأميركية بليبيا أثناء العهد الملكي (1951ـ 1969)، إلى ما بعد إعلان النظام الجمهوري على اثر قيام ثورة 1969، فقد أخذت العلاقات تتدهور منذ ذلك التاريخ، فان التطمينات التي قدمها العقيد سعد الدين بوشويرب في الأيام الأولى من الثورة عند استدعائه لسفراء الدول الكبرى (بريطانيا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، فرنسا)، وإبلاغهم بتمسك الجمهورية الليبية بالاتفاقيات والمعاهدات التي تربطها مع دول العالم وبمبادئ وميثاق هيئة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، كانت محل شكوك في الأوساط الدولية، كما أعربت الشركات الأجنبية العاملة في البلاد والبالغة عددها حوالي(40) شركة عن قلقها الشديد إزاء الوضع الجديد[1]

(1) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (535)، 1969، ص 23.

تيقنت الأوساط الدولية، ولاسيما الولايات المتحدة، حول شكوكها إزاء النظام الليبي الجديد وأصبحت المخاوف التي كانت تراودها حقيقة، عندما أعلن رئيس الوزراء الليبي محمود المغربي في أول خطاب له، عزم حكومته تصفية القواعد العسكرية الأجنبية في البلاد خلال مدة أقصاها سنتين، وكأجراء مؤقت فرضت الحكومة الليبية الرقابة على القواعد العسكرية البريطانية والأميركية[1]، وفي تشرين الثاني 1969، ابلغ وزير الخارجية الليبي صالح بويصير السفير الأميركي عدم إمكانية تجديد الاتفاقية الخاصة بالقواعد العسكرية الأميركية[*]، كما اعتبرت الحكومة الليبية الاتفاقية ملغية في مدة أقصاها 24 كانون الأول 1970[2]

لقد تدهورت العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل خطير ومتسارع منذ تشرين الأول 1973، عندما اعتبرت ليبيا رسمياً في تلك السنة خليج سرت جزءاً من مياهها الإقليمية، من خلال الوثيقة التي بعثت بها إلى هيئة الأمم المتحدة في10 تشرين الأول من السنة نفسها، وقد ردت الولايات المتحدة الأميركية على ذلك الإجراء بإرسال طائرات التنصت فوق الأجواء الليبية، مما حدا بسلاح الجو الليبي أن يتصدى لها[3]، كما أقدمت الولايات المتحدة على منع تجهيز ليبيا بثماني طائرات نوع (130- S) كانت ليبيا قد اتفقت مع شركة لوكهيد الأميركية على شرائها في السنة نفسها[4].

(1) عبد الرحيم شلبي، " تصفية القواعد العسكرية في ليبيا "، مجلة السياسة الدولية، العدد (19)، القاهرة، 1970، ص 92.

(*) كانت الولايات المتحدة الأميركية تمتلك اكبر قاعدة عسكرية خارج أراضيها في ليبيا، وتسمى قاعدة هويلس وتقع على بعد بضعة أميال شرق العاصمة طرابس، وهي مركز التدريب الرئيسي لأسلحة الجو لدول حلف شمال الأطلسي , وكانت مليئة بأسراب الطائرات الأجنبية على مدار السنة , وتم إغلاقها في سنة 1971. شلبي، المصدر السابق , ص 91.

(2) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (543)، 1969، ص 21.

(3) مصطفى جفال ، المواجهة العربية الأمريكية فوق سرت، دار الموقف العربي (قبرص، 1982)، ص 32.

(4) جريدة المحرر، العدد (3824) في 16 تموز 1975 ؛ جفال، المصدر السابق، ص 12.

وفي سنة 1975، أعلن الرئيس القذافي عن إمكانية إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأميركية، إذا وافقت الأخيرة على تجهيز بلاده بالمعدات العسكرية التي لم تتمكن من الحصول عليها من الاتحاد السوفيتي[1]، لكن الرد الأميركي جاء سريعاً، عندما أبلغت واشنطن طرابلس الغرب رسمياً في أيلول 1975، منع الشركات الأميركية من تصدير المعدات والتجهيزات ذات الصبغة العسكرية إلى ليبيا[2]، وفي شباط 1977، أعلنت الحكومة الأميركية بان ليبيا دولة عدوة للولايات المتحدة [3].

استمرت العلاقات في التدهور، وبشكل متصاعد، فقد حذر أحد المسؤولين الليبيين الولايات المتحدة من الاستمرار في دعمها اللامحدود ((لإسرائيل))، وبأن ذلك قد يؤدي إلى فرض حظر نفطي جديد عليها، فقد صرح المسؤول النفطي الليبي احمد الشحاتي الذي زار الولايات المتحدة الأميركية على رأس وفد ليبي في نهاية كانون الثاني 1979، قائلاً " إذا تابعت أميركا دعمها لإسرائيل فإني اشك في استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأميركية " [4]، كما حذر الرئيس معمر القذافي الولايات المتحدة في حزيران من السنة ذاتها، من أن ليبيا سوف تقطع النفط عنها، إذا استمرت في فرض الحظر على صادراتها التجارية إلى ليبيا،مشيراً إلى صفقة الطائرات الثمانية، وثلاث طائرات مدنية حديثة من نوع بوينغ[5]، والجدير بالذكر،أن الاستيراد الأميركي للنفط الليبي قد انخفض إلى (750) ألف برميل يومياً بعد أن كان أكثر من مليون برميل يومياً، أي ما يشكل نسبة 4% من إجمالي الاستهلاك الأميركي للنفط [6].

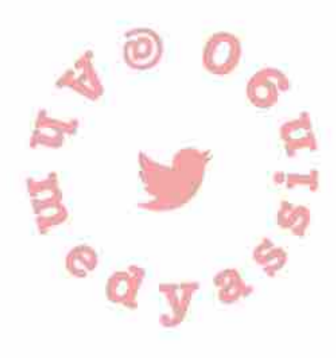
---

(1) جريدة المحرر، العدد (3824) في 16 تموز 1975.
(2) جفال، المصدر السابق، ص 12.
(3) المصدر نفسه، ص 13-17.

(4) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (11)، العدد (26)، 1979، ص 11.
(5) المصدر نفسه، العدد (45)، ص 11.
(6) المصدر نفسه، العدد (49)، ص 40-41.

ـ المواجهة الليبية الأميركية والموقف التركي منها

في تطور خطير شهدته العلاقات بين البلدين, أقدمت الحكومة الأميركية على طرد بعثة المكتب الشعبي الليبي[*] في واشنطن في 6 أيار 1981، واكتفت ليبيا بالتعليق على هذا الإجراء على لسان الرئيس معمر القذافي " إنها أعمال صبيانية لا تستحق الرد "[1]، وتأزمت العلاقات اكثر من ذي قبل، عند قيام الأسطول السادس الأميركي بمناورات عسكرية في مياه ليبيا الإقليمية في خليج سرت منذ 15آب 1981 [2]، وإزاء ذلك الوضع المتأزم، أعلن الرئيس القذافي بأنه سيقوم بالثأر والانتقام في حال تعرض بلاده لهجوم عسكري أميركي من القواعد العسكرية



(*) المكتب الشعبي يقابل السفارة في الدول الأخرى.

(1) جفال، المصدر السابق، ص 32 ؛ تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق ـ ليبيا ـ السودان، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 2001)، ص 154.

(2) عثمان، المصدر السابق، ص 236 ؛ و. أ. ع، نشرة قضايا دولية (بغداد)، العدد (18)، 1981، ص 1.

الأميركية في الشرق الأوسط، محذراً شعوب تركيا وإيطاليا واليونان بأهمية إدراكها لخطر مثل هكذا عمل، مما خلق قلقاً لدى تلك الشعوب، الأمر الذي أدى إلى قيام السفير التركي في طرابلس الغرب بزيارة الرئيس الليبي للتعرف على الهدف الليبي من ذلك التصريح وقد طمأن القذافي السفير التركي بان تصريحه فسر بشكل خاطئ، وان بلاده لا تنوي إيذاء الشعب التركي[1]، وانتهت المناورات الأميركية باشتباك جوي في 19 من الشهر نفسه بين الطائرات الليبية والأميركية، أسفر عن سقوط طائرتين ليبيتين من طراز (سوخوي ـ22) سوفيتية الصنع[2]، ولم تتعرض ليبيا إلى المصالح الأميركية في تركيا.

لم تكن هناك ردود أفعال دولية واضحة تجاه تلك الحادثة، بالرغم من تقديم الدولتين احتجاجات إلى مجلس الأمن تتهمان بعضهما بالتسبب في الحادثة، ولم تطلب الدولتان عقد اجتماع لمجلس الأمن، ولم يتم مناقشة المسألة في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وربما هذا هو السبب في عدم بروز مواقف دولية حول الحادثة، باستثناء موقف الاتحاد السوفيتي والذي اقتصر على الإدانة وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية[3]، أما تركيا فلم يكن لها أي موقف إزاء الحادثة، خاصة أنها كانت تواجه مشاكل في علاقاتها مع ليبيا على الصعيد الاقتصادي، كما أن المسؤولين الليبيين أعربوا عن قلقهم في تلك الفترة إزاء التعاون الاستخباري بين الاستخبارات العسكرية التركية و ((الموساد الإسرائيلي)) لاستهداف القياديين

---

(1) Kologlu , op.cit , p 144.

(2) مجلة الوطن العربي (باريس)، العدد (237)، 1981، ص 21- 22.

(3) و. أ. ع، نشرة قضايا دولية (بغداد)، العدد (18)، 1981، ص 2- 5 ؛ The Middle East , "Europa stays away from the anti-Libya show " , No.88 , London , 1982 , p 22- 23.

الفلسطينيين في المقاومة الفلسطينية المسلحة مقابل إدخال الأسلحة إلى جزيرة قبرص [1].

اتخذت الحكومة الأميركية عدة إجراءات ساهمت في تدهور العلاقات بشكل اكبر، إذ قررت سحب الفنيين الأميركيين العاملين في حقول النفط الليبية، وقد سبب ذلك صعوبات للحكومة الليبية حسب ما ورد على لسان أمين اللجنة الشعبية للنفط عبد السلام الزجعار [2]، كما اتخذت شركة اكسون (Exon) الأميركية قراراً بالانسحاب من ليبيا لأسباب اقتصادية بسبب انخفاض إنتاجها وهبوط أسعار النفط، إذ كانت تخسر ثلاث دولارات في البرميل الواحد [3]، فضلاً عن قيام دائرة الكمارك الأميركية بمصادرة معدات وبضائع أميركية في أحد موانئ نيويورك، كانت معدة للشحن إلى ليبيا في آذار 1982 [4]، واتخذت الولايات المتحدة قراراً بعدم السماح للطلبة الليبيين بدراسة العلوم النووية ومناهج الطيران في معاهدها، وقد اعتبرت ليبيا هذا القرار بأنه يستهدف أبعاد الطلبة الليبيين من الولايات المتحدة [5].

ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة الأميركية شنت في تلك الفترة حملة دعائية قوية ضد ليبيا، فقد اخذ الإعلام الغربي يقوده الإعلام الأميركي على عاتقه مهمة الحملة الإعلامية لتشويه صورة ليبيا ورئيسها القذافي لدى الرأي العام العالمي، والجدير بالذكر أن الإعلام التركي قد وقع تحت تأثير الحملات الدعائية الغربية، وأخذت الصحافة التركية بقصد أو بغير قصد تنقل الأخبار التي توردها

(1) The Middle East (London) , op.cit , , p23.

(2) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (14)، العدد (20)، 1981، ص 1 ؛ و. أ. ع، نشرة الاقتصاد (بغداد)، العدد (50)، 1981، ص 7.

(3) مجلة عالم التجارة (لندن)، المجلد (17)، العدد (2)، 1982، ص 5.

(4) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (14)، العدد (35)، 1981، ص 11.

(5) مجلة المستقبل العربي (بيروت)، العدد (52)، 1983، ص 170.

مصادر الإعلام الغربي، والتي كانت تركز على إظهار ليبيا بأنها دولة إرهابية وان رئيسها القذافي هو " الأب الروحي للإرهاب الدولي"، إلا أن الرأي العام التركي لم يتأثر بما كان ينشر في الصحف، ففي أيار سنة 1982 أجرت مجلة نقطة (Nokta) التركية استفتاءً شعبياً حول الرئيس الليبي معمر القذافي وما تنشره الصحف عنه، وقد تبين أن القذافي هو احب قائد أجنبي لدى الأتراك، ويتمتع بشعبية كبيرة لديهم[1].

لم تكن هناك أية بادرة أمل في تحسن العلاقات الليبية الأميركية، بل كانت تسير من سيئ إلى أسوء، ففي 10 أيار 1983، بعثت ليبيا رسالة إلى مجلس الأمن تحذر فيها التصاعد الخطير في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، مؤكدة أنها تمارس إرهاباً ضد المجتمع الليبي[2]، وأخذت هذه المسألة حيزاً كبيراً من المناقشات في مختلف دوائر هيئة الأمم المتحدة، واستجابت دول كثيرة للطلب الليبي ودعت إلى إزالة العقبات والمشاكل التي تقف وراء ذلك، ومنها الدول الآسيوية والأفريقية إلى جانب الدول العربية، إلا أن الصوت التركي كان غائباً في تلك المناقشات، ولم يظهر لتركيا رأي أو موقف في هيئة الأمم المتحدة[3]، ويبدو أن تركيا كانت تقف بعيداً عن المشاكل الليبية الغربية، خاصة في عقد الثمانينات، إذ أنها غيرت سياستها في تلك الفترة نظراً لتحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد قرار رفع الحظر عم مبيعات الأسلحة إلى تركيا، والتزمت الحياد، واعتبرت ليبيا ذلك الموقف سلبياً، وفي الجانب الآخر كانت الولايات المتحدة تريد كسب الأصوات لعزل ليبيا عن العالم، وقد اهتمت كثيراً بدول حلف شمال الأطلسي بما فيها تركيا في محاولة لإقناع

(1) Mahli , a. g. e , s 155.

(2) UN , Chronicle , Vol.XX ,No. 7 , New York , 1983 , p 117.

(3) UN , yearbook 1983 , p 259- 264 ; Ibid ,yearbook 1984, p 253- 255.

الدول بقطع علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا، إلا أن تركيا التي تعد ليبيا من أهم الأسواق لمنتجاتها، ومن القطاعات المهمة لشركاتها، رفضت الانصياع للطلب الأمريكي في 17 أيار 1984[1]، وكانت ليبيا قد أعربت عن قلقها في 1 شباط 1984إزاء زيارة (6) سفن حربية أميركية للموانئ التركية، والضغوط الذي تمارسه الحكومة الأميركية على تركيا، ونتيجة لتلك الأسباب جاء الرفض التركي للطلب الأميركي، وبعد يوم واحد فقط من ذلك، أي في 18 أيار1984، قال الناطق الرسمي بأسم وزارة الخارجية التركية، بأنه يتوجب على الولايات المتحدة الأميركية أن لا تتدخل في مسار العلاقات الليبية التركية، وان تكف من ممارسة الضغط عليها[2]، والجدير بالذكر، أن هذه السنة شهدت زيارة رئيس وزراء تركيا تورغوت اوزال (Turgut Ozal) (1983 ـ 1989) إلى ليبيا، وكان لها دور في تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين البلدين، ومع ذلك فان تركيا لم تخف مخاوفها من تصاعد العلاقات الليبية مع اليونان، والإدانات المستمرة للموقف التركي حيال الأزمة في العلاقات الليبية الأميركية الإيجابية، وقد شعرت ليبيا بالانزعاج التركي من ذلك، الأمر الذي قاد إلى تغيير لهجتها إزاء تركيا[3].

ـ الاعتداء الأميركي على ليبيا سنة 1986 والموقف التركي

عملت الولايات المتحدة الأميركية على زيادة الضغوط على الجماهيرية الليبية، بشكل كبير مع بداية سنة 1986، على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي في محاولة لإضعافها، ففرضت الإدارة الأميركية عقوبات إضافية على ليبيا، إذ منعت السفر والتبادل التجاري، وكذلك جمدت الأموال والسندات الليبية

---

(1) Turkey yearbook 1986 , op.cit , p 56.

(2) Mahli , a. g. e , s. 155.

(3) A.E , s.156.

في الولايات المتحدة [1]، في حين بدأت قوات أميركية تتحرك من قواعدها في إيطاليا منذ بداية كانون الثاني 1986 باتجاه طرابلس الغرب حيث الأسطول الأمريكي المرابط قبالة السواحل الليبية[2]، كما أرسلت وزارة الدفاع الأميركية خمسة طائرات متطورة إلى قواعدها في البحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن تكثيف في تسيير الطلعات الجوية لطائرات الإنذار المبكر (الاواكس) بين قواعد حلف شمال الأطلسي في إيطاليا وقاعدة انجرليك في تركيا[3]، وإزاء تلك التحركات الأميركية وزيادة مخاوف ليبيا من أن تترجم تلك التحركات للنيل من ليبيا، وفي محاولة لكسب الدول الإسلامية إلى صفها، أرسل الرئيس معمر القذافي رسالة إلى الدول الإسلامية في 7 شباط 1986 مفادها أن الولايات المتحدة أصبحت تشكل خطراً أساسياً في المنطقة وان على الدول أن تدرك ذلك وتدعم بلاده، وان الدول التي تقيم صداقات مع الولايات المتحدة أو تلك التي ترتبط معها باتفاقيات ليس لها من الإسلام شيء وبأي شكل من الأشكال[4]، وكانت تلك الرسالة بمثابة نقد مباشر لتركيا لأنها اكثر الدول الإسلامية تقربا من الولايات المتحدة وترتبط معها باتفاقيات خاصة، فضلاً عن وجودها في حلف الناتو الذي تقوده الأخيرة، ناهيك عن القواعد العسكرية الأميركية على أراضيها.

أما سياسياً، فقد كانت الإدارة الأميركية تدرك مدى أهمية دعم حلفائها في الإجراءات التي تنوي اتخاذها ضد الجماهيرية الليبية، وضرورة مشاركتهم أو على الأقل تضامنهم معها، لذلك فقد أرسلت مساعد وزير الخارجية الأميركية جون

(1) Lisa Anderson ," Qadhdhafi and his opposition ", The Middle East Journal, Vol.40 , No.2 ,Washington , 1986, p 235.

(2) جريدة القبس، العدد (4902) في 4 كانون الثاني 1986.

(3) The Middle East (London) , No.136 , 1986 , p 14.

(4) Mahli , a. g. e , s 157.

وايتهيد (J.Whitehead) في جولة عالمية شملت بريطانيا وإيطاليا وتركيا واليونان وفرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا وكندا، وأملاً في حثها أيضاً على العدول عن قرار رفضها الانضمام إلى الولايات المتحدة لفرض عقوبات على ليبيا[1]، وقد تمكنت من إقناع المجموعة الأوربية في الانضمام إليها، فقد تعهدت في بيان لها بعدم تصدير الأسلحة أو أية معدات عسكرية إلى ليبيا، وبعدم استغلال الفراغ الناجم في الأسواق الليبية نتيجة قرار المقاطعة الأميركية[2]، بينما خيبت تركيا أمل المبعوث الأميركي، عندما أكدت له، أنها تعتزم البقاء على علاقاتها التي وصفها الرئيس التركي ايفرن من قبل " أنها ودية "، إلا أنها في الوقت نفسه أبدت استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة " الإرهاب " الدولي، إذا أبدت الدول الأخرى استعدادها الكامل في هذا المجال، وأعرب وايتهيد عن اسفه للموقف التركي[3]، وكان وايتهيد قد التقى رئيس الحكومة التركية اوزال أيضاً وقدم له التماساً يطلب فيه الموافقة ودعم سياسة الحكومة الأميركية في فرض العقوبات على الجماهيرية الليبية، لكن الحكومة التركية وعلى لسان رئيسها اوزال أعلنت للمبعوث الأميركي بأنها ليست لديها أي سوء تفاهم مع الجماهيرية وكذلك الولايات المتحدة، وان علاقة بلادها مع ليبيا هي علاقة تاريخية ودينية مشتركة وستحافظ بلادها عليها، كما أكد اوزال أن ليبيا تحتل مكانة

---

(1) عثمان، المصدر السابق، ص 307.

(2) مجلة الدستور(لندن)، العدد (563)، 1988، ص 5.

(3) جريدة السياسة، العدد (6280) في 20 كانون الثاني 1986.

مهمة بين دول الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، وفي الوقت نفسه أعـرب اوزال عن نية حكومته بالاحتفاظ بعلاقات متينة مع الولايات المتحدة [1].

ولم تثمر الزيـارة التـي قـام بهـا وزيـر خارجيـة الولايـات المتحـدة شـولتز جـورج (G.Shultz) إلى أنقرة بتاريخ 24 آذار من السنة ذاتها عن نتائج إيجابية لصالح الولايات المتحدة، إذ أن تركيا التزمت بموقفها السابق الـذي أعلـن للمبعـوث الأمـيركي وايتهيـد[2]، ويظهر أن الموقف التركي لم يصل إلى مرحلة الاعتراض على الإجراءات التي كانت الولايات المتحدة تعدها في توجيه ضربة قوية إلى ليبيا، بقدر الخوف من عدم توحيد الكلمة بـين الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة، وبالتالي خسـارتها لأكـبر سـوق اقتصـادي في الشرق الأوسط بالنسبة إلى تركيا، لذلك فأنها أعربت عن قلقها في وقت لاحـق إزاء حـدة التوترات التي تشـهدها العلاقـات الليبيـة الأميركيـة، ودعـت البلـدين إلى ضـبط الـنفس وتجنب الأعمال الاسـتفزازية والتحركـات التـي مـن شـأنها زيـادة التـوتر أو ربمـا انـدلاع الحرب بين الطرفين[3].

لقد كان وراء القلق التركي أسباب أخرى، فقد أخذت على محمل الجد التهديدات التي وجهها الرئيس الليبي معمر القذافي، بعد أن تأزمت الأوضاع بشكل خطير في البحـر الأبيض المتوسط، إذ هدد بتوجيه ضربات انتقامية، إذا تعرضـت بـلاده لهجـوم عسـكري أميركي إلى المصالح الأميركية في دول جنـوب أوربـا، وأكـد أن جميـع القواعـد العسـكرية الموجودة على أراضي تلك الدول معرضة لضربات ليبية،

(1)Berrak Kurtulus , Orta dogu ulkelerine Turk isgucu akimi. Libya ve Suudi Arabistan ornegi , doktora tezi, (Istanbul universitesi , sosyal bilimler enstitusu , 1988) , s 61.

(2) Mahli , a. g. e , s 156.

(3) عثمان، المصدر السابق، ص 359 ؛ Mahli , a. g. e , s 157.

مما حدا بالمسؤولين الأتراك إلى الإعلان بان القواعد العسكرية الموجودة على أراضي بلادهم، هي لأغراض دفاعية فقط، ولا يسمح باستخدامها في توجيه أية ضربة ضد ليبيا، كما أكدت تركيا موقفها الثابت من أن أي هجوم وعلى أية دولة يشن انطلاقاً من تلك القواعد، يعد مخالفاً للاتفاقيات المعقودة بين تركيا ودول حلف شمال الأطلسي[1]، وكذلك الحال بالنسبة لكل من مالطا واليونان، فقد حملت الأولى الولايات المتحدة مسؤولية تصعيد الوضع في حوض البحر الأبيض المتوسط، في حين خرجت تظاهرات صاخبة في أثينا، تندد بالقواعد العسكرية الأميركية في اليونان وتدعو إلى إزالتها، كما دعت دول الحلف إلى رفع أيديها عن ليبيا[2].

شهد النصف الأول من شهر نيسان سنة 1986 عدة انفجارات في عدد من المدن الأوربية[*] مستهدفة المصالح الأميركية فيها، مما أودى بحياة العشرات من الناس، وصفتها الدول بالعمليات الإرهابية، في حين وجهت الولايات المتحدة اتهاماً مباشراً إلى ليبيا، لكن الأخيرة نفت أن تكون لها يد في تلك الأحداث، وإزاء تلك الأحداث أقدم عدد من الدول الأوربية على طرد عدد من الدبلوماسيين الليبيين، ومنها فرنسا وألمانيا بتهمة التخطيط لضرب المصالح الأميركية في أوربا[3].

أعربت دول حلف شمال الأطلسي ـ وعلى لسان سكرتير عام الحلف اللورد (كارنجتون)، أنها تؤيد توجيه ضربة قوية إلى ليبيا من قبل الولايات المتحدة،

(1) جريدة السياسة، العدد (6364) في 15 نيسان 1986.

(2) عثمان، المصدر السابق، ص 331.

(*) كان اكبر تلك الانفجارات، الانفجار الذي وقع في المرقص الليلي في مدينة برلين الغربية إذ كان يرتاده الجنود الأميركيون، وانفجار الطائرة الأميركية للركاب في الأجواء اليونانية، وحادثة إحراق ثلاث سيارات لضباط صف أميركيين في إيطاليا وغيرها. ينظر: عثمان، المصدر السابق، ص 348- 351؛ نبلوك، المصدر السابق، ص 158.

(3) عثمان، المصدر السابق، ص 352.

وسارعت ليبيا إلى استدعاء سفراء دول الحلف وأبلغتهم أن الجماهيرية ستجد نفسها مضطرة لتشكيل تحالف مع أصدقائها ـ إشارة إلى الاتحاد السوفيتي ـ للدفاع عن سيادتها وعن السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإزاء ذلك، بادر المتحدث باسم الحلف في بروكسل إلى نفي أن يكون سكرتير عام الحلف قد أدلى بشيء يمكن أن يشكل تهديداً على ليبيا، وان الحلف لم يتخذ أي موقف رسمي تجاه الضربة العسكرية الأميركية المتوقعة لليبيا، لكن الرئيس القذافي كان على يقين بأن المواجهة واقعة مع الولايات المتحدة، فأعلن قبيل المواجهة أن العدوان يشمل الأهداف الليبية كافة " أطفالنا ومدننا ومنازلنا، وفي هذه الحالة سنهاجم في كل مكان، وسيشمل هجومنا المدنيين والعسكريين... وجميع مدن جنوبي أوربا أصبحت، اعتباراً من 11 أبريل 1986، جزءاً من منطقة الهجوم الليبي المضاد... وقد اتخذنا هذا القرار لان التهديدات ضد ليبيا لا تصدر عن الولايات المتحدة فقط، وإنما أيضاً من دول حلف الأطلنطي" [1]، وبهذا التصريح سيكون لتركيا نصيب من التهديدات الليبية، وربما كانت الأحداث التي وقعت في تركيا بعد الضربة الأميركية جزء من الرد الليبي، بالرغم من نفيها ذلك بعد أن اتهمت مباشرة من قبل الولايات المتحدة.

اتخذت الولايات المتحدة إجراءات سريعة ضد ليبيا، فقد قامت القوات الجوية الأميركية صباح يوم 15 نيسان 1986، بهجوم واسع وعلى عدة محاور ضد أهداف داخل الأراضي الليبية، واستمرت العمليات العسكرية لمدة ثلاثة أيام، شملت طرابلس وبنغازي، نتجت عنها تدمير عدد من المباني بينها السفارات

(1) المصدر نفسه، ص 356.

الأجنبية، وتدمير عدد من الطائرات المدنية والعسكرية، فضلاً عن عشرات القتلى والجرحى بينهم ثلاثة من أولاد القذافي[1].

لم يكن لتركيا موقف قوي تجاه العملية العسكرية الأميركية ضد ليبيا، بالرغم من استنكارها ذلك، فلم يتعد موقفها الدعوة إلى ضبط النفس والكف من العمليات العسكرية التي ربما تؤدي إلى حرب خطيرة في المنطقة، وقد وصفت تركيا تلك العملية بأنها تتعارض مع القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، وأنها تتمنى من الأعماق إنهاء الوضع المتأزم في منطقة البحر الأبيض المتوسط لأن الاستمرار على ما هو عليه سيكون له أبعاد خطيرة في المستقبل، وقد وجدت الدول العربية عامة وليبيا خاصة أن الموقف التركي ضعيف جداً مقارنة بالمواقف العربية، وخاصة الموقف الليبي في دعم تركيا في قضية قبرص، وفي اليوم التالي للتصريح التركي زار سفراء الدول العربية في أنقرة وزارة الخارجية التركية والتقوا بوكيل وزارة الخارجية التركية مسعود يلماز، وأعربوا عن عدم رضائهم عن الموقف التركي، لأنه لم يرق إلى مستوى المسؤولية باعتبارها دولة إسلامية وعضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أعرب أمين المكتب الشعبي الليبي في أنقرة محمد عبد المالك عن خيبة أمله إزاء الموقف التركي ووصفه بالضعيف جداً، إذ كان من المتوقع أن يكون لها موقفاً قوياً لأنها تعد دولة شقيقة،وقد سبب ذلك الموقف بروداً في العلاقات بين البلدين، وبدأت الخلافات تظهر إلى السطح من جديد مما اثر سلبا على المصالح التركية في ليبيا[2].

(1) عثمان، المصدر السابق، ص 364- 375 .

(2) Mahli , a. g. e , s 157.

لم تتوقف الانفجارات التي تستهدف المصالح الأميركية، بانتهاء العملية العسكرية الأميركية في ليبيا، بل استمرت خلال الأشهر اللاحقة[1]،إلا أن المهم في الأمر هو عدم ظهور موقف تركي تجاه الأزمة يمكن لليبيا أن تعده إيجابياً قياساً إلى حجم العلاقات التي تربط بين البلدين، فقد كان صوت تركيا غائباً في أروقة هيئة الأمم المتحدة، في حين وقفت الدول الإسلامية الأخرى إلى جانب ليبيا بقوة في جميع مناقشات الأزمة في المحافل الدولية [2].

ومما زاد من تأزم العلاقات بين البلدين، المحاولة الفاشلة لتفجير نادي الضباط الأميركيين في أنقرة بتاريخ 18 نيسان من السنة نفسها، وكان يقف وراءها عدد من الليبيين، وقد أعلنت وزارة الخارجية التركية في 2 أيار بان ثلاثة من المتورطين في العملية يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية بينهم أمين المكتب الشعبي محمد عبد المالك والقنصل الليبي في أنقرة علي زياني، لكن السلطات الليبية نفت أن تكون لها علاقة بالحادثة[3]، وقد أكدت السلطات التركية التي ألقت القبض على اثنين من الليبيين وجدت بحوزتهما أسلحة ومتفجرات[4]، وقال المدعي العام التركي بان المتهمين الليبيين بمحاولة تفجير نادي الضباط الأميركيين، قد زودوا بالمواد المتفجرة من قبل ثلاثة موظفين في المكتب الشعبي في أنقرة[5]، واستغلت واشنطن الإعلان التركي بإلقاء القبض على الليبيين المتهمين في حادثة محاولة التفجير، فضلاً عن اكتشاف السلطات التركية عبوة تحتوي على متفجرات أمام البنك الأميركي (أميركان

(1) Time (London) , Vol.128 , No.11 , 1986 , p 6- 8.

(2) UN , Chronical , Vol.XXXIII , No.3 ,1986 , p16- 22 ; Ibid , No.4 ,1986 , p 46- 51.

(3) The Middle East Journal (Washington(, Vol.40, No.4 , 1986 , p.717.

(4) جريدة القبس، العدد (5065) في 17 حزيران 1986.

(5) The Middle East Journal (Washington(, Vol.40 , No.4 , 1986 , p.717.

اكسبرس) في استانبول، فقد بادرت الإدارة الأميركية إلى اتهام الجماهيرية الليبية[1]، وقد طالبت واشنطن أنقرة بالإعلان عن أن محمد عبد المالك رجل غير مرغوب فيه وإبعاده عن تركيا، لكن تركيا كانت تدرك مدى خطورة مثل هذا العمل، لذلك أعلنت وعلى لسان اوزال نفسه أن أمين المكتب الشعبي الليبي في أنقرة ليس له علاقة بالموضوع، وأخذت تركيا تزود الولايات المتحدة بالمعلومات عن الليبيين المتورطين في العملية في محاولة لتجميد التوتر الصاعد بين ليبيا والولايات المتحدة، لكن ذلك الموقف لم يكن يرضي الليبيين، وكذلك تركيا نفسها كانت تدرك بان العلاقات مع ليبيا ستشهد مصاعب كبيرة على اثر تلك الأحداث، فعمدت إلى تكثيف علاقاتها مع دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأميركية[2].

وفي 13 أيار بدأت في أنقرة محاكمة خمسة متهمين ليبيين في قضية محاولة تفجير نادي الضباط الأميركيين وبحضور متهمين اثنين فقط، وقالا بأنهما تعرضا إلى التعذيب في السجن، وكان من بين المتهمين القنصل الليبي في استانبول علي الزياني، لكنه لم يجلب إلى المحكمة بسبب تمتعه بالحصانة الدبلوماسية، ولم تصدر بحقه أية عقوبة للسبب نفسه، وفي 6 حزيران،أصدرت المحكمة على المتهمين الآخرين أحكاماً بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة حيازة المتفجرات[3]، وقد رحبت البعثة الدبلوماسية الليبية في تركيا بالحكم الصادر بحقيهما وذلك لإبعاد التهمة الموجهة إلى المسؤولين الليبيين وعدم المساس بسمعة ليبيا كدولة[4].

صرحت مصادر حكومية في أنقرة بتاريخ 15 حزيران 1986، بان الحكومة الليبية ستعمل قريباً على سحب أربعين شخصاً من أعضاء بعثتها الدبلوماسية في

(1) عثمان المصدر السابق، ص 417.

(2) Mahli , a. g. e , s 158.

(3) The Middle East Journal(Washington(, Vol.40 , No.4 , 1986 , p718.

(4) جريدة القبس، العدد (5065) في 17 حزيران 1986.

تركيا، وأعلنت المصادر نفسها بأن عملية التخفيض ستشمل عدداً من العـاملين في المكتب الشعبي والمركز الثقافي والمكتـب الصـحفي الخـاص في أنقـرة، وعـزت السـبب في ذلك إلى العامل الاقتصادي، لكن أحد المسؤولين الأتراك نفى أن يكون لدى حكومة بلاده أية معلومات حول هذا الإجراء، مؤكداً أن تركيا لم تطلب من ليبيا سـحب أي عضـو مـن بعثتها الدبلوماسية[1].

إن الإجراء الليبي لم يـأت بسـبب اقتصـادي بحـت كـما أعلـن عنـه، بـالرغم مـن محاولة ليبيا إعطاء طابع عام لمسألة التخفيض في هيئاتها الدبلوماسية في الخارج، خاصة عندما أعلنت في 19 تموز 1986، بأنها سوف تسحب ما بـين 15- 20 عضـواً مـن هيئتهـا الدبلوماسية في اليونان، وغادر اليونان بالفعل (16) دبلوماسياً ليبيا[2]، إنمـا كـان للعامـل السياسي الحضور الأكـبر إن لم يكـن الوحيـد في ذلـك الإجـراء والـذي تـزامن مـع توجيـه التهمـة إلى الدبلوماسـيين الليبيـين في عـدد مـن الـدول، وخاصـة في تركيـا، وهـذا يعـزز استنتاجات مهمة منها.

1. أن عدد من الدبلوماسيين الليبيين في تركيا، اصبحوا مراقبين من قبل السـلطات الأمنية التركية، بعد صدور الحكم عـلى المـواطنين الليبيـين بالسـجن، خاصـة وانه من المفترض أن يكونا قد جهزا بالمتفجرات من قبل الدبلوماسيين الـذين حالت الحصانة الدبلوماسية دون محاكمتهم، وبهذا تكون ليبيا قد أبعـدتهم من تركيا، ومما يدل على ذلـك اسـتنكار ليبيـا للإجـراء الـذي اتخذتـه بعـض الدول الأوربية بإبعاد وتقليل عدد الدبلوماسيين الليبيين في المكاتب الشعبية لديها، في حين تقوم هي بنفسها بهذا الإجراء في تركيا بدواعي اقتصادية.

(1) المصدر نفسه.

(2) عثمان، المصدر السابق، ص 430- 432.

2. إن هذا الأجراء اتخذ بإشارة من الحكومة التركية، بالرغم من إعلان السلطات التركية عدم معرفتها بالموضوع، وذلك تخلصاً من الضغط الأميركي على تركيا للانضمام إلى المجموعة الأوربية، التي أعلنت مقاطعة الجماهيرية الليبية خلال اجتماعهم في بروكسل في 21 نيسان من السنة ذاتها[1]. حيث أن المسؤولين الأتراك اتهموا البعثة الدبلوماسية الليبية بالوقوف وراء تلك القضية وعلى رأسهم وزير الخارجية التركي وللحيلولة دون تعريض العلاقات إلى قطيعة، أشارت الحكومة التركية على ليبيا باتخاذ مثل ذلك الإجراء.
3. أياً كان الأرجح في الرأيين السابقين، تبقى قضية محاولة تفجير نادي الضباط الأميركيين، واتهام الهيئة الدبلوماسية الليبية بالوقوف ورائها، هي السبب الأساسي وراء الإجراء الليبي.

لم يرق الموقف التركي تجاه الاعتداء الأميركي على ليبيا في 15 نيسان 1986، إلى مستوى حجم العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، بل عد مخيباً للآمال، حينما جاء منحازاً إلى جانب الولايات المتحدة في كثير من جوانبه، وفيه تبرير واضح للعملية العسكرية وذلك من خلال تصريح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية، عندما صرّح قائلاً. " إن الولايات المتحدة قد أحاطت الحكومة التركية علماً بوجود مصنع للأسلحة الكيمياوية في أم غاريان، وان الجانب التركي قد اعترف بخطورة وجود مثل هذا المصنع "[2]، وذلك قبل 15 نيسان، في حين أن الموقف التركي من الاعتداء لم يتعد الإشارة إلى كونه يتعارض مع الأعراف

---

(1) عثمان، المصدر السابق، ص 414- 416.

(2) رهوان الرهوان، كتابات على هامش العلاقات التركية العربية، مطبعة سبارتاكوس (بيروت، 1990)، ص 84.

والقوانين الدولية، في الوقت الذي أبدى رئيس الوزراء اوزال تعاطفه مع الموقف الأميركي ومؤيداً التبريرات الأميركية للعدوان التي تؤكد على وضع حد للإرهاب الدولي، وقد ذكر اوزال بأنه كان لابد من العملية العسكرية الأميركية، وقد حمل ذلك الموقف الرئيس الليبي معمر القذافي إلى إصدار بيان وصف فيه تركيا بأنها ألعوبة بيد الإدارة الأميركية،وكان ذلك البيان محل انزعاج لدى المسؤولين الأتراك، والذين سرعان ما اظهروا خلافاتهم مع ليبيا، وخاصة تلك المتعلقة بالديون المترتبة على ليبيا والبالغة (800) مليون دولار، ولكنهم سرعان ما حاولوا تهدئة الوضع انطلاقا من مصالح تركيا الاقتصادية مع ليبيا التي تعد اكبر سوق للبضائع التركية، لذلك عمل المسؤولون الأتراك على تجاوز تلك الأزمة، ولاسيما بعد ترشيحها للانضمام إلى المجموعة الأوربية في عام 1987، إذ أعطى أبعاداً جديدة في علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، على اعتبار أنها ستكون جسراً يربط تلك الدول بأوربا، ووفقاً لذلك التطور جاءت زيارة الرئيس التركي كنعان ايفرن إلى ليبيا في 1987، لتضع حداً للخلافات التركية الليبية الناجمة عن الاعتداء الأميركي في نيسان 1986[1].

لم تظهر بوادر الانفراج في أزمة العلاقة بين الولايات المتحدة والجماهيرية الليبية بعد أحداث نيسان، بالرغم من وجود بعض المؤشرات على ذلك، فان عدداً من الشركات الأميركية كانت تتعامل مع ليبيا بصورة غير مباشرة، وقد اعترفت الخارجية الأميركية بوجود مثل هكذا تعامل، مما يدل على تآكل قرار المقاطعة الأميركية لليبيا، بالرغم من اعتبار ذلك الإجراء غير شرعي[2]، لكن التوتر عاد من

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 42 ؛

Mahli , a. g. e , s 158.

(2) مجلة البنوك (لندن)، العدد (237)، 1987، ص 20.

جديد إلى الساحة مع نهاية سنة 1988 على اثـر الادعـاءات الأميركيـة بقيـام ليبيـا بإنتاج الأسلحة الكيمياوية، انتهت بمواجهة عسـكرية جويـة في 4 كـانون الثـاني 1989[1]، تمكنت الطائرات الأميركية من إسقاط طائرتين ليبيتين، عندما كانت تقـوم بدوريـة فـوق مياه البحر الأبيض المتوسط[2].

أعربـت تركيـا عـن قلقهـا إزاء تلـك الحادثـة عـلى لسـان المتحـدث باسـم وزارة الخارجية (اينال باطو) عندما قال في مؤتمر صحفي أن بلاده تنظـر بـأسى وقلـق عميقـين إزاء التأزم المستمر في العلاقات الليبية الأميركية، وحادثـة إسـقاط الطـائرتين الليبيتـين في أجواء البحر الأبيض المتوسط من قبل الطائرات الأميركية، إذ أن تركيا تولي اهتمامـاً كبـيراً للحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة، وقال أن بلاده تتمنى أن لا يـؤدي هـذا الحـادث إلى تفاقم الوضع بين البلدين، وتناشدها بالتحلي بالصبر وضبط النفس والـتروي، انطلاقـاً من المبدأ الدولي القاضي بضرورة تسوية المشاكل بالطرق السلمية[3]، ولم تحمل تركيـا أي من البلدين مسؤولية الحادثة، فقد تحفظت على ذلك[4]، وقد فسر ذلك سـلبياً في ليبيـا، تاركاً أثراً واضحاً في العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين[5].

---

(1) جريدة القبس، العدد (5983) في 7 آذار 1989.

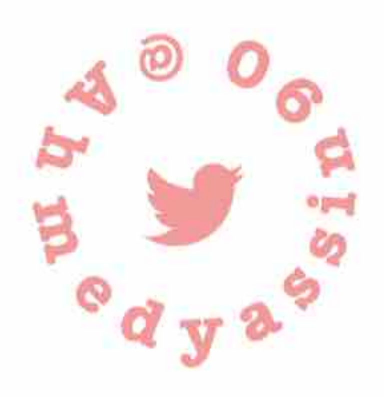
(2) عثمان، المصدر السابق، ص 472.

(3) جريدة أضواء الأنباء، العدد (1) في 6 كانون الثاني 1989.

(4) عثمان، المصدر السابق، ص 489.

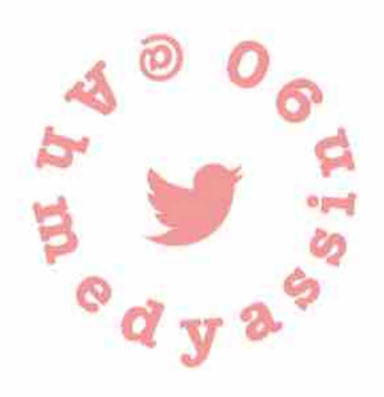
(5) محمد علي داهش، " تركيا والمغرب العربي 1980- 1993 " في عوني عبـد الـرحمن السـبعاوي وآخـرون، العلاقات العربية التركية، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل، 1995)، ص 91.

ومن هنا يتضح أن العلاقات السلبية بين الولايات المتحدة والجماهيرية الليبية تركت أثرها بشكل كبير على العلاقات الليبية التركية، وفي بعض الأحيان كانت السبب الأساسي في توتر العلاقات بين البلدين، إلا أن العلاقات الاقتصادية الواسعة التي تربطهما كانت سبباً في إعادة العلاقات إلى مجاريها انطلاقاً من المصلحة العليا للبلدين، وبذلك أصبحت العلاقات الاقتصادية عاملاً في حل الخلافات، واستمرار العلاقات الثنائية على وفق ما يحقق مصلحة البلدين.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

العلاقات الاقتصادية في مجالي النفط والتجارة


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

العلاقات الاقتصادية في مجالي النفط والتجارة

لقد شكل الجانب الاقتصادي محوراً أساسيا في العلاقات الليبية التركية، وكان للنفط والتجارة الدور الأهم في تنمية وتطوير تلك العلاقات، على الرغم من تعثرها بين الحين والآخر، ولأسباب مختلفة.

المبحث الأول

النفط

بـدأت شركـات الـنفط الأجنبيـة بالتنقيـب عـن الـنفط في ليبيـا، منـذ منتصـف الخمسينات من القرن الماضي، واستمرت عمليات التنقيب في المرحلـة الأولى حتـى سـنة 1960، وقد بلغ عدد الشركات النفطيـة العاملـة فيهـا حتـى ذلـك التـاريخ (16) شركـة، أهمهـا شركـة البـترول الليبيـة الأميركيـة وشركـة رويـال داتـش شـل (Royal Dutch Shell)المشتركة بين هولندا وبريطانيا، وشركة موبيل (Mobil) الأميركية، وشركـة البـترول الفرنسية وشركة آسو (Esso) الأميركية وشركتان إيطاليتان[1]، وقد أظهرت النتائج الأوليـة عن وجود كميات تجارية من النفط في منطقة جردس العبيد في ولاية برقـة، وتـم زيـارة الموقع من قبل وفد من الخبراء الأميركيين بصحبة وزير الاقتصاد الليبي مفتـاح عريقيـب ووزيـر المواصـلات سـالم القـاضي والسـفير الأمـيركي في ليبيـا وأعضـاء مـن لجنـة البـترول الليبية[2]، وفي30 كانون الأول 1957،أصدرت لجنـة البـترول الليبيـة بيانـاً حـول اكتشـاف كميات تجارية من النفط في منطقة الامتياز رقم (1) في ولاية فزان التابعـة لشركة آسـو الأميركية[3]، كما نجحت الشركة نفسها في اكتشاف النفط على الحـدود بـين ولايتـي برقـة وطرابلس في سنة1959، وأعلنت شركة موبيل عن اكتشاف بئر ثـان لهـا سـنة1960، ثـم اكتشفت

(1)جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901-1972، الأهلية للنشر والتوزيـع (بـيروت، 1977)، ص150-151 ؛ حقي، المصدر السابق، ص 113.

(2) د. ك. و، ملفـات الـبلاط الملـكي، تقـارير المفوضـية الملكيـة العراقيـة في طـرابلس الغـرب، ملفـة رقـم 311/1614، و (22)، ص 62.

(3) المصدر نفسه، و (33)، ص51-52.

شركة شل عدة آبار، في حين أعلنت شركة البترول الليبية الأميركية عن اكتشاف عدة آبار في المنطقة الجنوبية الشرقية[1].

دخلت ليبيا في ستينات القرن الماضي مرحلة جديدة، فقد بدأت عملية إنتاج النفط وتصديره إلى الخارج في سنة 1961[2]، كما تم الكشف عن عدة حقول أخرى في مناطق مختلفة من البلاد، ففي سنة 1966، اكتشفت شركة اوكسيدنتال الأميركية مكامن جديدة للنفط يصل احتياطها إلى نصف مليون طن[*] وذات مواصفات عالية[3]، وبدأ الإنتاج الفعلي لتلك الحقول في سنة 1968، وقد تم تصدير أول شحنة من نفطها في 28 شباط من تلك السنة والتي بلغت (400) ألف برميل إلى ألمانيا[4]، وأصبحت هذه الشركة الصغيرة التي لم يكن رأسمالها يتجاوز(800) ألف دولار من الشركات العملاقة بسبب الامتيازات العديدة التي حصلت عليها في ليبيا[5]، وقد أدت الأعمال التي كانت تؤديها الشركات النفطية في ليبيا إلى ارتفاع عدد الحقول المنتجة في سنة 1968 إلى (25) حقلاً، أهمها البيضاء وسرير والجبل وزلطن والحفرة وآمال والواحة وجالو[6]، وقد حدثت قفزات كبيرة في إنتاج النفط خلال السنوات اللاحقة، إذ وصل إلى (160) مليون طن في سنة1970، في الوقت

---

(1) حقي، المصدر السابق، ص 114.

(2) P.Barker &K.S.Mclachlan," development of the Libyan oil industry",in: J.A.Allan, Libya since independence econcmic and political development , crom helm (New york,1982) ,p42-44 ;

(*) الطن المتري = 7,8 برميل.

(3) مؤلف مجهول، النفط والسياسة الدولية، لا توجد معلومات أخرى عن الكتاب وهو مترجم عن اللغة الإنكليزية (د. م، 1974)، ص 144-145.

(4) بريون، المصدر السابق، ص 74.

(5) العطار، المصدر السابق، ص 152-153.

(6) بريون، المصدر السابق، ص 70-72.

الذي لم يكن الإنتاج يتجاوز (59) مليون طن في سنة 1965[1]، مما أدى إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

زيادة عوائد النفط الليبية 1962ـ1969(ألف دينار ليبي)

السنة	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
العوائد	25803	36027	63369	86020	126000	321700	349500	358900

[*] المصدر: عمر إبراهيم الفتحلي، اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا، مطابع سجل العرب (قطر، 1984)، ص 69.

كانت سنة 1968، نقطة تحول في إنتاج النفط في ليبيا، إذ شهدت ارتفاعاً كبيراً وبنسبة50% مقارنة مع سنة 1967، وقد وصلت الصادرات الليبية في تلك السنة إلى (2,584,370) برميل يومياً، حسب إحصائية وزارة النفط الليبية، وتأتي في مقدمة البلدان المستوردة للنفط الليبي، ألمانيا الغربية وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا، في حين كانت الولايات المتحدة الأميركية تأتي في المرتبة السابعة، بينما كانت تركيا تأتي في المرتبة الثالثة عشرة، إذ كانت تستورد (10,944) برميل يومياً، أي أنها حققت زيادة عن سنة 1967 بنسبة (7,7%)[2].

شكلت الصادرات الليبية من النفط خلال السنوات 1965ــ 1969، أكثر من (99%) من إجمالي الصادرات إلى تركيا، وكانت تركيا في كل سنة تتقدم مراتب في

---

(1) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 219.

(2) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (2)، العدد (3)، 1969، ص 7.

تسلسل الدول المستوردة للنفط الليبي[1]، ويعود هذا التطور الملحوظ بين البلدين في العلاقات النفطية إلى الموقف التركي المؤيد للعرب خلال حرب حزيران 1967 ضد ((إسرائيل))[2]، مما فتح أفاقا رحبة لتطوير العلاقات، وقد وقع البلدان اتفاقية خاصة بتبادل الخبرات والتعاون الفني في مجال صناعة النفط في 17 نيسان1969[3]، كما زار وفد من شركة النفط التركية (TPAO) في حزيران من السنة نفسها مدينة بنغازي الليبية، لمتابعة المحادثات بشأن التعاون مع شركة النفط الليبية (ليبتكو)، التي جرت في شهر نيسان من تلك السنة، وقد أسفرت المباحثات عن توقيع بروتوكول عام للتعاون ولاسيما في مجالي التسويق والبتروكيمياويات[4].

إن التطور الذي طرأ على العلاقات بين البلدين خلال السنوات 1965ـ1969 في مجال النفط، لم يرتقِ إلى الحد المتوقع له، بالقياس إلى وجود عدة عوامل مساعدة لتحقيق ذلك وفي مقدمتها العامل الجغرافي، وظلت العلاقات تتطور ببطء حتى السنوات الثلاث الأولى من عمر الثورة، إذ ساهمت في ذلك التاريخ عدة عوامل في التقارب التركي من ليبيا بخاصة والدول العربية بعامة، ومنها أزمة الطاقة في تركيا سنة 1973 والتدخل التركي في جزيرة قبرص في سنة 1974[5].

ومن هنا، يمكن الوقوف على عدد من الاحتمالات، التي كانت وراء عدم اخذ تركيا مكانة متقدمة من بين الدول التي كانت تربطها علاقات قوية في مجال النفط مع ليبيا:

---

(1) U N , Commodity trade statistics 1965, 1966, 1967, 1968, 1969.

(2) درويش، المصدر السابق، ص 136.

(3) مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (17)، 1969، ص 204.

(4) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (2)، العدد (45)، 1969، ص 6.

(5)Kemal Kirisci , " Post cold-war security and the Middle East " , Middle East review of International affairs , Vol. 1 , No. 2, 1997 , www.meria.idc.ac.il\journal.

1ـ على الرغم من الإمكانيات المحدودة لتركيا في مجال الطاقة الناضبة، وبالرغم من أن الاستكشافات النفطية الأولية التي بدأت منذ سنة 1949، كانت مخيبة للآمال، إلا أن الشركات الكبيرة مثل موبيل وشل، استطاعت اكتشاف كميات من النفط بين سنتي 1960 و1965 في مناطق مختلفة من البلاد، ساهمت في سد جزء كبير من احتياجات البلاد النفطية مقارنة بالسنوات السابقة[1].

2ـ إن تركيا لم تكن قد دخلت في تلك الفترة في عصر الصناعة بشكل كبير،إذ أن المصانع كانت تستهلك جزءاً كبيراً من النفط الذي حل بوصفه بديلاً لمصادر الطاقة الأخرى، الأمر الذي يعكس تصوراً مفاده عدم وجود مصانع كثيرة فيها، لكن الوضع الصناعي في البلاد اختلف بعد سنة 1970، وانعكس ذلك على استهلاك البلاد للطاقة، اذ زاد من اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك بشكل كبير منذ ذلك التاريخ[2] .

3ـ اعتماد تركيا بشكل أساس في استيراداتها النفطية في تلك الفترة على كل من الجارتين إيران والعراق[3].

4ـ سيطرة شركات النفط الأجنبية في ليبيا على عمليات الإنتاج والتسويق، كما أن جودة النفط الليبي كانت سبباً في إقبال وتنافس الدول الصناعية الأوروبية في التهافت على شرائه خاصة وان تلك الشركات استغلت

(1) نبيل محمد سليم، " الاتجاهات الرئيسية لسياسة الطاقة في تركيا "، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، سلسلة البحوث الاقتصادية رقم (13)، ص 9-10.

(2) عبد العزيز محمد حبيب، " أزمة الطاقة في تركيا "، مجلة الأمن القومي، العدد (1)، 1985، بغداد، ص 145.

(3) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (3)، العدد (4)، 1970، ص 7.

الامتيازات التي منحت لها من قبل الحكومة الليبية التي لم تكن تمتلك الخبرة الكافية لوضع الشروط على تلك الشركات وإنما كان الحصول على الأموال من أولويات اهتمامها، مما أدى إلى تمكين الشركات من السيطرة على عمليات الإنتاج والتصدير[1].

ومنذ سنة 1970، زادت حاجة تركيا إلى النفط بشكل كبير نتيجة لزيادة عدد سكانها والتقدم الاقتصادي الذي حققته تركيا وخاصة في مجال الصناعة، فقد زاد استهلاكها للطاقة بمعدل 2،9% بين سنتي 1970 و 1975، وكان النفط يشكل نسبة 1,59% من إجمالي الطاقة المستهلكة في البلاد[2]، وفي الوقت الذي كان الإنتاج النفطي لتركيا في سنة 1970 يغطي نصف احتياجات البلاد النفطية, بدأ ذلك المؤشر بالهبوط في السنوات اللاحقة تدريجياً، حتى وصل نسبته إلى 19% في سنة 1977 [3]، الأمر الذي كان يقود تركيا إلى استيراد كميات إضافية من النفط.

لقد ارتفع حجم الصادرات الليبية من النفط إلى تركيا في سنة 1970 بشكل كبير جداً قياساً إلى سنة 1969، التي تراجعت فيها الصادرات النفطية إلى تركيا قياساً إلى سنة 1967 و 1968، وذلك بسبب قيام الثورة في سنة 1969، فقد كانت تركيا تستورد (11,198) برميلاً يومياً في سنة 1970 في حين كانت تستورد في سنة 1969 بحدود (5,254) برميلاً يومياً، أي أنها حققت زيادة نسبتها 113,1% [4]، وكانت نسبة ما استوردته تركيا خلال تلك السنة 0,5% من إجمالي الصادرات

(1) العطار، المصدر السابق، ص 150-152.

(2) حبيب، " أزمة الطاقة في تركيا "، ص 145-146.

(3) مركز البحوث والمعلومات، الملف الأول : تركيا، مركز البحوث والمعلومات، (بغداد، د. ت)، ص 101.

(4) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (2)، العدد (11)،1970، ص 8.

الليبية من النفط إلى العالم، وقد كانت كل من إيطاليا وألمانيا الغربية وفرنسا وهولندا وبريطانيا تستحوذ على ما نسبته 81% من تلك الصادرات[1]، والجدير بالذكر، أن الصادرات الليبية إلى تركيا اقتصرت على النفط فقط وبلغت قيمة ما استوردته تركيا خلال النصف الأول من سنة 1970 حوالي (2,5) مليون دولار[2].

دخلت السلطات الليبية منذ بداية سنة 1970 في صراع مع الشركات النفطية الأجنبية من اجل تحقيق زيادة في أسعار النفط، وقد حققت مكاسب جيدة عندما وافقت شركتا اسو واوكسيدنتال الأميركيتين على رفع الأسعار، كما أممت ليبيا الشركات المسؤولة عن توزيع النفط داخل ليبيا [3]، فقد ارتفعت الأسعار في سنة 1971، بزيادة قدرها (70) سنتاً أميركيا للبرميل الواحد[4]، وكانت هذه الإجراءات بمثابة إعلان حرب بين ليبيا والشركات النفطية العاملة فيها، والتي حاولت بدورها عرقلة مساعي الحكومة الليبية وذلك بتعمدها إلى خفض الإنتاج في السنوات 1971 و1972 و1973، فقد بلغت نسبة التخفيض مع نهاية سنة 1972 18,5%، واثر هذا الانخفاض على اغلب الدول المستوردة للنفط الليبي، وقد بلغت نسبة ما استوردته تركيا 0,1% من إجمالي الصادرات الليبية إلى العالم، أي أن مؤشر الاستيراد التركي اشر تغيراً سلبياً بنسبة 80 % [5]، وينبغي الإشارة إلى أنه لم يكن هناك أي عامل سياسي وراء ذلك التراجع في حجم الاستيرادات التركية من النفط الخام الليبي، بل

---

(1) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي (بيروت، 1973)، ص 362.

(2) UN, Commodity trade statistics 1970 , series D , Vol.xx, No.1-22, p5558.

(3) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (2)، العددان (36، 37)، 1970، ص ص 1، 7.

(4) الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، د. م (بيروت، 1984)، ص 41.

(5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1973، ص 362.

أن السبب الأساسي يعود إلى تركيا نفسها، إذ أعلنت الحكومة التركية حالة التقشف في الاستهلاك في السنوات 1972 و1973 وخاصة في مجال النفط لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وتقليل حجم العجز في ميزان المدفوعات[1]، كما نجد في الوقت ذاته، أن الإيرادات الليبية من النفط كانت متذبذبة بشكل عام بين زيادة ارتفاع الأسعار وانخفاض الإنتاج خلال السنوات الأولى من الثورة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (3)

إيرادات ليبيا من النفط (1970- 1972)

مليون دولار

السنة	1970	1971	1972
الإيراد	1295	1766	1598

[*] المصدر: أ. خشتويان، " الدور الاقتصادي الجديد للأقطار المنتجة للنفط في الشرق الأوسط "، ترجمة نجم الدين حبيب، مجلة النفط والتنمية، العدد (11) ، (بغداد، 1977)، ص 56.

وفي محاولة لدعم العلاقات بين البلدين في مجال النفط، وتنفيذ جميع مفاصل الاتفاقية المعقودة في 17 نيسان 1969، زار نائب رئيس شركة النفط الوطنية التركية (TPAO) هوروسي بريغلين ليبيا على رأس فريق من خبراء الشركة في كانون الثاني 1971، وقد صرح رئيس الوفد التركي بأنه ناقش مع المسؤولين في وزارة النفط الليبية مسألة تنفيذ اتفاقية سنة 1969، كما أعرب عن رغبة شركته في شراء

(1) بيرج بيربيروكلو، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، مطبعة زد 57، (بغداد، 1983)، ص 196- 197.

النفط الليبي[1]، وقد بلغت قيمة المشتريات التركية من النفط الليبي في تلك السنة (7063) ألف دولار من مجموع (7108) ألف دولار هي إجمالي الصادرات الليبية إلى تركيا[2].

إن ممارسات الشركات النفطية الأجنبية على اثر محاولات الحكومة الليبية تأميم ثروة البلاد النفطية، تركت أثراً سلبياً في إنتاج النفط في ليبيا، فقد أعلن عبد الرحيم نعاس رئيس شركة نفط الخليج التي تملكها الحكومة الليبية، أن بريطانيا تحاول منع تصدير النفط الليبي بعد قيام الحكومة الليبية بتأميم موجودات شركة بريتش بتروليوم (British Petrolleum) في كانون الأول 1971 [3]، وفي 1 أيلول 1973، اصدر مجلس قيادة الثورة الليبي قراراً يقضي بتأميم نسبة 51% من عمليات شركة اسو وموبيل وتكساكو وشيفرون وشل[4]، وقد شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات اللاحقة، مما حقق إيرادات كبيرة للبلدان المصدرة للنفط، بالرغم من انخفاض الإنتاج قياساً إلى السنوات السابقة كما يتضح من الجدول الآتي:

(1) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (3)، العدد (26)، 1971، ص 6.

(2) UN , Commodity trade statistics 1971 , series D , Vol.XXI , No.1-14 , p 211.

(3) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (4)، العدد (43)، 1972، ص 7.

(4) يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات فرصة ومسؤولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، 1983)، ص 72 ؛ بريماكوف، المصدر السابق، ص 41 ؛ مجلة عالم النفط (بغداد)، المجلد (6)، العدد (4)، 1973، ص 2.

جدول رقم (4)

الإنتاج وأسعار النفط والعوائد النفطية الليبية

(1972ـ 1980)

السنة	الإنتاج/ ب ي	سعر البرميل /دولار	العوائد مليون دولار
1972	2,214,200	3	1598
1973	2,174,500	=	2223
1974	1,490,300	9,56	5999
1975	1,431,200	=	5101
1976	1,846,600	=	8298
1977	2,100,000	=	9749
1978	=	=	9490
1979	=	17,84	15223
1980	2,500,000	28,67	22567

(*) **الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية: تيسير عبد الجابر، " انتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية نظرة مستقبلية "، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (12)، العدد (2)، 1986، بغداد، ص 18 ؛ مجلة النفط والتنمية (بغداد)، العدد (4)، 1979، ص 142- 143؛ علي احمد عتيقة، النفط والمصالح العربية 1972- 1987، مطابع القبس التجارية (الكويت، 1987)، ص 62- 72.**

كان لأزمة الطاقة التي بدأت منذ بداية سنة 1973، بسبب ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الحاجة إليه في الوقت نفسه في الدول الصناعية وقيام عدد من الدول بتحرير ثرواتها النفطية أو جزء منها، واتباع الدول الصناعية سياسة التوسع

النقدي، وبشكل خاص زيادة أسعار نفط دول الأوبك(*) بشكل كبير[1] ، اثر واضح في الاقتصاد التركي، فقد قفزت فاتورة الاستيراد من النفط ثلاثة أضعاف، بالرغم من أن إنتاج النفط قد زاد في تركيا خلال الستة اشهر الأولى من سنة 1974، بنسبة 2,9%، نظراً للزيادة الهائلة في أسعار النفط، والتي ولدت ضغطاً إضافياً على تركيا للتوجه إلى الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط ومن بينها ليبيا [2]، ومما زاد تعقيداً في وضع الاقتصاد التركي، اتخاذ السوق الأوربية المشتركة(*) قراراً في

(*) أنشأت منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC) بموجب قرار المؤتمر التأسيسي الأول الذي عقد في بغداد بتاريخ 14 أيلول 1960 بحضور كل من العراق وايران والمملكة العربية السعودية وفنزويلا والكويت، وذلك لايجاد قاعدة استراتيجية موحدة لانتاج النفط ومنح الامتيازات النفطية، وكذلك تحديد الأسعار والتخلص من احتكار الشركات النفطية الأجنبية، وقد انضمت ليبيا إلى المنظمة في سنة 1965. احمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل، 1994)، ص 174- 177 ؛ العطار، المصدر السابق، ص 152.

(1) عتيقة، المصدر السابق، ص 325- 362 ؛ محمد علي عبد الكريم الماشطة، الطاقة ـ النفط واتجاهات الطلب حتى عام 1985، مطبعة الأديب البغدادية (بغداد، 1987)، ص 120- 121 ؛

Kirisci , op.cit , www.meria.idc.ac.il/jou rnal.

(2) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (7)، العدد (9)، 1974، ص 10 ؛

Kirisci , op.cit , www.meria.idc.ac.il/Journal.

(*) تعود جذور تأسيسها إلى سنة 1950، عندما اخذ عدد من الدول الأوربية بإقامة منظمات خاصة بالاقتصاد الأوربي، ومنها منظمة الفحم والفولاذ سنة 1950، واهم الدول التي كانت تدعم مثل هذه المنظمات هي ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وعملت هذه الدول على تنمية الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، ثم تقدمت بمشروع إقامة جماعة اقتصادية أوربية لتكون سوقاً واسعة وتشمل تبادل كافة السلع وتوحيد السياسات الاقتصادية المشتركة، ووافقت الدول الستة في اعتماد مثل هذا المشروع عند توقيع على اتفاقيتي روما في 25 آذار 1957، والأولى خاصة بالجماعة الاقتصادية الأوربية والثانية بالجماعة الاوربية للطاقة الذرية، وهكذا نشأت السوق الأوربية المشتركة وبدأت أعمالها في بروكسل سنة 1958، وقد قدمت تركيا طلباً للانضمام إلى السوق في 31

نهاية سنة 1973، يقضي بوقف تدفق الأيدي العاملة التركية إلى دول السوق، فقد انخفضت أعداد المهاجرين الأتراك منذ ذلك التاريخ إلى (14) ألف مهاجر سنوياً، وكان لذلك اثر سلبي على مردود العملات الصعبة ولاسيما الدولار للبلاد[1]، وفي الجدول التالي الزيادة الحاصلة في استيرادات النفط التركية من العالم وقيمة ما كانت تستورده من ليبيا.

تموز 1959، وبعد مفاوضات طويلة عقدت اتفاقية أنقرة في 12 أيلول 1963، وأصبحت في طور التنفيذ في 1 كانون الأول 1964 بصفة عضو مشارك تمهيداً للعضوية الكاملة. للتفاصيل ينظر : محمد جمال الدين العلوي، " انتساب تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة "، بحث مقدم للمؤتمر الأول للدراسات التركية في مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً) بين 30 أيار – 1حزيران 1989، ص 2- 11.

(1) غريمت وليبسون، المصدر السابق، ص 44.

الجدول رقم (5)
قيمة المستوردات النفطية التركية (1973ـ1980)

السنة	القيمة الكلية دولار	قيمة الاستيراد من ليبيا	النسبة %
1973	1,720,000,000	-	-
1974	661,000,000	56,88,571	0,86
1975	743,000,000	77,987,854	10,49
1976	1,042,000,000	233,634,035	22,42
1977	1,409,000,000	276,358,488	19,61
1978	1,343,000,000	211,745,376	15,76
1979	1,665,000,000	205,288,645	12,32
1980	3,418,000,000	771,972,076	22,58

(*) المصـدر: عبـد الكـريم كامـل، " الاقتصـاد الـتركي " في إبـراهيم خليـل احمـد وآخرون، تركيا المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل، 1988)، ص 122 ؛ إبراهيم، المصدر السابق، ص 98.

لم تستورد تركيا خلال سنتي 1972 و1973 النفط من ليبيا، ويبدو أن ذلـك يعـود إلى السياسة الاقتصادية الجديدة للبلاد، فقد قللت تركيا استيرادتها من النفط مـن كافـة الدول، كما هـو واضـح في الجـدول رقـم (5)، وبطبيعـة الحـال ان هـذا لا يعنـي وجـود قطيعة بين البلدين في ذلك الوقت، إذ أن الصادرات التركيـة اسـتمرت بالتـدفق إلى ليبيـا خلال سنة 1973، وقد بلغت قيمتها اكثر من (9) ملايين دولار[1]،

(1) UN , Commodity trade statistics 1973 , series D , Vol.XXIII , No.1-44 , P 261 .

كما أنها عادت في سنة 1974 من جديد لاستيراد النفط من ليبيا، إلا أن حجم العلاقات النفطية كان ضئيلاً، حيث كانت تستورد ما يقرب من (500) برميل يومياً من مجموع (1490300) برميل يومياً كانت ليبيا تصدرها إلى الخارج، أي ما يشكل نسبة 0,5% من إجمالي صادرات ليبيا النفطية، وكانت تركيا تحتل المرتبة (28) في سلم الدول المستوردة للنفط الليبي[1].

ـ العلاقات النفطية الليبية التركية 1975 ـ 1980

دخلت العلاقات الثنائية بين البلدين وفي مختلف المجالات مرحلة جديدة منذ نهاية سنة 1974، على اثر قضية قبرص التي ظهرت إلى الواجهة من جديد، عندما تدخلت تركيا عسكرياً في قبرص، فكان ذلك سبباً في الحظر العسكري الأميركي على تركيا، فقد هبت ليبيا لتقديم المساعدة والدعم إلى تركيا، مما أدى إلى فتح آفاق جديدة ورحبة في العلاقات بين البلدين، وكان للنفط حضور كبير في تلك العلاقات، فقد جاءت زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود في 2 كانون الثاني 1975، لتضع أساساً متيناً لتلك العلاقات.

أسفرت تلك الزيارة عن توقيع عدة اتفاقيات، ففي مجال النفط، أسفرت المحادثات التي أجراها الوفد الاقتصادي والفني الليبي الذي رافق جلود في زيارته برئاسة الوكيل المساعد للشؤون الفنية في وزارة الخارجية الليبية احمد عبد الحميد الأطرش، مع وزير الطاقة والثروة الطبيعية التركي ايرهان ايسلنف عن توقيع عقد في بداية شباط من السنة نفسها، تشتري تركيا بموجبه (3) ملايين طناً من النفط الليبي خلال العام ذاته، ويأتي هذا العقد، في نطاق اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، التي وقعتها الدولتان في كانون الثاني من تلك السنة[2]، ويتم تنفيذ هذا

(1) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (7)، العدد (45)، 1975، ص 5.

(2) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (7)، العدد (27)، 1975، ص 9.

العقد من خلال قيام تركيا باستيراد (60,000) برميل يومياً على الدفع المؤجل[1]، ويعد هذا امتيازاً خاصاً لتركيا، إلى جانب تخفيض السعر بنسبة 8% قياساً إلى أسعار منظمة اوبك، وذلك يعني حصول تركيا على فائدة قدرها حوالي (80) سنتاً للبرميل الواحد، ناهيك عن الجودة التي يمتاز بها النفط الليبي[2]، وكان هذا الامتياز الخاص لتركيا قوبل بارتياح وتقدير لدى الشعب التركي وحكومته، وبذلك تكون تركيا قد ضمنت ما نسبته 80% من استيراداتها النفطية بعد عقد صفقة مع العراق تتضمن تجهيزها بـ (5) ملايين طن[3].

وصل إلى طرابلس بتاريخ 7 آب 1975، وزير خارجية تركيا إحسان صبري جاغلكيان في زيارة تستغرق خمسة أيام لبحث قضايا التعاون الاقتصادي بين البلدين[4]، وبدأت اللجنة الوزارية الليبية التركية المشتركة الخاصة بمتابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون المعقودة بين البلدين وتقيمها، وترأس الجانب التركي الوزير جاغلكيان، في حين ترأس الجانب الليبي المهندس محمد المنقوش وزير الإسكان، وتوصل الجانبان إلى تشكيل أربع لجان فرعية لمناقشة الأمور المتعلقة بتنفيذ الجزء المتبقي من الاتفاقيات[5]، كما توصل الجانبان إلى اتفاق نفطي جديد، وجرت أيضاً مناقشة فكرة إنشاء شركة حفر ليبية تركية وشركة أخرى خاصة بالصناعات البتروكيمياوية وتبادل الخبرات اللازمة في مجال المشاريع النفطية[6].

(1) المصدر نفسه، العدد (21)، 1975، ص 9.

(2) Liel , op.cit , p 56.

(3) Ibid , p 57.

(4) The Middle East Journal (Washington) , Vol.29 , No.4 , 1975 , p 445.

(5) جريدة المحرر، العدد (3849)، في 10 آب 1975.

(6) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (8)، العدد(2)، 1975، ص 9.

زاد الطلب التركي على النفط من الخارج، بالرغم من حصول زيادة طفيفة في الإنتاج التركي للنفط منذ سنة 1976 إذ إن الزيادة لم تكن لتسد إلا جزءاً بسيطاً من الاستهلاك، فقد كان الإنتاج التركي يسد حوالي 20% فقط من إجمالي النفط المستهلك في البلاد سنة 1976، وبدأت هذه النسبة بالانخفاض في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى 1% في سنة 1980[1]، ومع أن الدول الغربية نجحت في وضع حد للارتفاع المستمر في أسعار النفط، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الدول المستوردة للنفط[2]، إلا أن تركيا ظلت تعاني من أزمتها الاقتصادية الخانقة، إذ كانت الديون الخارجية التركية في ارتفاع مستمر، إذ وصلت في سنة 1975 إلى (3,5) مليار دولار، ووصلت إلى (12,5) مليار دولار في سنة 1977، ثم واصلت ارتفاعها لتصل إلى (13,5) مليار دولار، ومع نهاية سنة 1979 وصلت إلى (15) مليار دولار[3].

تركت الأزمة الاقتصادية التركية آثاراً سلبية على الذهب والاحتياطي التركي من العملات الأجنبية، إلى جانب الديون النفطية المتراكمة لكل من العراق وليبيا، مما سبب خلافات مع تلك الدول، وبالتالي أدت إلى تأخر وصول الشحنات النفطية إلى تركيا من ليبيا، ففي آذار 1977، دق ناقوس الخطر بالنسبة إلى التجهيزات النفطية حتى داخل المصافي النفطية التركية، وأخذت الأوساط الحكومية والشعبية تترقب وصول الشحنات النفطية، الأمر الذي قاد المسؤولين الأتراك إلى إرسال وزير الخارجية جاغلكيان إلى دول الخليج العربي في محاولة للحصول على كميات من النفط بأسعار مدعومة لسد النقص في الأسواق التركية، وفي الوقت

(1) سليم، المصدر السابق، ص 10- 11.

(2) الماشطة، المصدر السابق، ص 153- 154.

(3) بيربيركلو، المصدر السابق، ص 199.

نفسه أرادت تركيا إشعار كل من ليبيا والعراق بإمكانية إيجاد أسواق بديلة لها في تلك الدول كجزء من سياسة الضغط عليهما للاستجابة لطلباتها في مجال تزويدها بالنفط الخام[1]، وكانت تركيا قد تأثرت بالموقف الليبي الذي أدى إلى تقليل نسبة كميات النفط المصدرة إلى تركيا، بسبب الديون النفطية الليبية المترتبة على تركيا والبالغة (50) مليون دولار الواجب تسديدها في تشرين الثاني 1977، ولغرض تجاوز هذه المشكلة، أقدمت الحكومة التركية على إرسال نائب رئيس الوزراء ألب أرسلان توركيش (Alp Arslan Turkes) في 27 تشرين الثاني الى ليبيا لغرض الدخول في مفاوضات مع الحكومة الليبية لإعادة جدولة الديون التركية[2]، وبالرغم من تحقيق الزيارة بعض النتائج الإيجابية، إلا أن كميات النفط التي كانت تستوردها تركيا من ليبيا كانت في تراجع حتى في السنتين التاليتين لزيارة المسؤول التركي، وكما هو واضح في الجدول رقم (5)، فقد كانت قيمة النفط الليبي المستورد من قبل تركيا خلال سنة 1977 تبلغ (276,358,488) دولار من مجموع (276,754,000) دولار إجمالي الاستيرادات التركية من ليبيا، فقد استوردت بالمبلغ المتبقي والذي يقدر بـ (395,512) دولار مادة الغاز الطبيعي[3].

يبدو أن مشكلة الديون التركية كانت اكبر من أن تعالج في زيارة واحدة لنائب رئيس الوزراء التركي، فقد كانت مشكلة الديون لها جذور أخرى، وقد ظهر ذلك جلياً في حديث السفير الليبي في أنقرة سعد الدين بوشويرب لصحيفة ميلليت التركية (Miliyet)، عندما قال أن تركيا لم تلتزم بوعودها التي قطعتها على نفسها في توفير الدعم التقني لليبيا، وتركت الطلبات الليبية الأخرى بدون إجابة، وبرر

(1) Liel , op.cit , p 65.

(2) Liel , op.cit , p 70.

(3) UN ,Commodity trade statistics 1977, series D , Vol.XXVII ,No.1-20, P 101- 102.

الموقف الليبي في عدم الاستمرار في دعم سعر النفط المباع إلى تركيا، بالقول أن بلاده لم تكن في وضع يؤهلها لبيع النفط إلى تركيا بأسعار مخفضة لكونها دولة منضوية تحت لواء منظمة الأوبك، إلا أنها كانت قادرة على توفير أو تجهيز أنقرة بقروض للمشاريع التركية، وكذلك ائتمانات لشراء النفط، وقد استاءت تركيا من تلك الانتقادات، مما دفع بوزير الطاقة التركي إلى أن ينفي أن تكون لليبيا ديون على بلاده فيما يخص النفط، وان قيمة الشحنات النفطية كانت تدفع مقدماً وبالنقد، وأنكر أن يكون تأخير وصول الشحنات النفطية سببها الديون التركية، ومع ذلك فان الاحتجاجات التركية لم يكن لها اثر في الأوساط الليبية، فبعد أيام قلائل من زيارة توركيش، رفض الليبيون ثانية تحميل ناقلة النفط التركية (رؤوف بيك)، لأن تركيا كانت مدينة لهم بأموال، ولم يستأنف تحميلها، إلا بعد ان دفعت تركيا مبلغاً قدره (9) ملايين دولار[1].

مرت تركيا بظروف صعبة خلال سنتي 1977 و1978، في مجال النفط خاصة، وأنها كانت تعاني مشكلة جوهرية في الاستهلاك النفطي، إذ لا تمتلك مخزوناً للنفط يساعدها على الصمود اقتصادياً عندما تتعرض السوق العالمية للأزمات، خاصة بعد توقف إيران عن إمدادها بالنفط بسبب الأوضاع الداخلية التي كانت تمر بها، وكذلك زيادة الفواتير النفطية غير المسددة لكل من ليبيا والعراق، فقد وصلت إلى (310) مليون دولار كان من الواجب تسديدها حتى أيار 1979 [2]، إلا أن انفراجاً تحقق مع بداية العام، عندما أعلنت ليبيا استعدادها لمساعدة تركيا لتجاوز مشكلاتها، فقد أخذت الشحنات النفطية الليبية تصل بانتظام إلى تركيا، وتأكد ذلك

(1) Liel , op.cit , p. 70.

(2) مركز البحوث والمعلومات، الملف الثاني : الاقتصاد التركي 1979، مركز البحوث والمعلومات (بغداد، د. ت)، ص 27.

خلال زيارة عبد السلام جلود أمين اللجنة الشعبية العامة في 22 شباط 1978 إلى أنقرة، وقد وافق جلود من حيث المبدأ على جدولة الديون التركية وتوفير الضمانات والائتمان لمبيعات النفط في المستقبل، كما أوضح جلود أن كل حالات التفاهم مع الحكومة التركية سوف تخضع للموافقة من قبل حكومة بلاده، وان ليبيا عاقدة العزم على مساعدة تركيا[1]، وكان اجويد خلال مباحثاته مع الضيف الليبي، قد طلب تزويد بلاده بـ (6 ـ 7) ملايين طن من النفط سنوياً، فضلاً عن ثلاثة ملايين أخرى تباع إلى زبائنها، وكان الأتراك يأملون الحصول على (3) ملايين طن إضافية من النفط، لكن جلود ابلغهم بان بلاده لا تستطيع زيادة الكمية المخصصة إلى تركيا بسبب التزاماتها مع البلدان الأخرى، إلا انه وعد بمناقشة تمديد شروط تسديد المبالغ المستحقة الدفع لفترة أخرى، وان تقوم بلاده بشراء المنتجات الزراعية من تركيا لتخفيف حجم التراكمات المالية على تركيا[2].

وصل إلى تركيا في نهاية آذار 1978 وفد ليبي من اجل وضع اللمسات النهائية على الاتفاق بين البلدين، وفقاً للشروط المسبقة التي اتفق عليها الطرفان سابقاً خلال زيارة عبد السلام جلود الأخيرة، وقد تم التوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاق، تقوم بموجبها تركيا بشراء (3) ملايين طن من النفط الليبي على أساس تأجيل دفع 20% من قيمته إلى موعد غير محدد، كما اتفق الطرفان أيضاً على تأجيل دفع (15) مليون دولار من الديون التركية المتأتية من المشتريات النفطية لمدة خمس سنوات[3].

(1) Liel , op.cit , p.73- 74.

(2) من سلسلة وثائق وكر الجاسوسية (41)، المصدر السابق، وثيقة رقم (5)، ص 44- 45.

(3) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (10)، العدد (37)، 1978، ص 10.

وفي تاريخ 7 ـ 8 نيسان بدأ العمل بالاتفاقية في أنقرة، إذ جهزت ليبيا تركيا بما قيمته (450) مليون دولار ائتمان وشمل ذلك (300) مليون دولار ائتمانات نفطية لمدة خمس سنوات، وكجزء من الاتفاق كان على تركيا تسديد 80% نقداً فقط من أي مبلغ يتعلق بمشتريات النفط، أما 20% من المبلغ فيصبح قرضاً ليبياً لتركيا يتم رفعه داخل أسواق المال العالمية وبضمانات ليبية، وأما الديون الليبية من النفط والبالغة (50) مليون دولار فيتم إعادة جدولتها لسنة أخرى، وتقوم ليبيا باستيراد بعض المنتجات التركية بقيمة (50) مليون دولار باعتباره تسديداً جزئياً من قيمة النفط[1].

في أعقاب المصادقة على الاتفاقية، قدمت ليبيا قرضاً إلى تركيا في آب 1978 قدره (100) مليون دولار لمدة خمس سنوات وبفائدة قليلة، وقد شجع هذا القرض الدوائر المالية الأخرى على تقديم قروض لتركيا، لكن لا يمكن اعتبار المساعدة الليبية المقدمة إلى تركيا إنقاذاً للازمة التي تعاني منها البلاد، لأن ليبيا تكاد تكون البلد الوحيد الذي مد يد المساعدة، فمنذ النصف الثاني من تلك السنة، دخلت تركيا في أزمة أخرى في مجال النفط، إذ أن العراق لم يستأنف تجهيزه للنفط إلى تركيا، كما أن الاتحاد السوفيتي (السابق) وإيران والمملكة العربية السعودية رفضوا الدخول في الاتفاقية النفطية مع تركيا طالما لم توف ديونها، ففي خلال النصف الأول من سنة 1978، كانت ليبيا البلد الوحيد الذي تستورد تركيا منه النفط بموجب عقود نفطية، أما المصادر الأخرى فكانت تجهز البلاد بوساطة سماسرة عديد ون، لذلك وجب عليها البحث عن مصادر أخرى للطاقة لتلافي الأزمة المستفحلة[2]، وقد رافق ذلك أيضاً تدني إنتاج النفط في تركيا نفسها بنسبة 6,6%،

(1) Liel ,op.cit , p 75.

(2) Ibid , p 76.

لذلك لجأت إلى الاتحاد السوفيتي، ووصل الطرفان إلى عقد صفقة نفطية يقوم الأخير بموجبها بتزويد تركيا بـ (3) ملايين طن من النفط الخام سنة 1979 عن طريق المقايضة[1].

جاء الدعم الليبي لتركيا في فترة حرجة جداً كانت تمر بها البلاد، بالرغم من انه لم يكن بالحل الأمثل للازمة المستفحلة والتي أخذت تنخر بالاقتصاد التركي وبشكل سريع، كان لابد من تغيير جوهري للسياسة الاقتصادية، وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي بولند اجويد في 26 كانون الثاني 1979 إلى ليبيا، في إطار وضع استراتيجية واضحة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وقد توصل مع المسؤولين الليبيين إلى عقد اتفاقية اقتصادية وعلمية في 30 من الشهر نفسه[2]، وقد وافقت ليبيا بموجبها على زيادة حجم تجهيزات النفط إلى تركيا، من ثلاثة ملايين طن في سنة 1978 إلى أربعة ملايين طن في سنة 1979، وإلى (5) ملايين طن في سنة 1980، وكان ذلك جزءاً من صفقة تجارية تستمر حتى سنة 1984، وتتضمن كذلك تزويد تركيا بمواد أخرى مثل الأمونيا والميثانول واليوريا[3]، وبذلك تكون تركيا خارج الإجراء الذي اتخذته الحكومة الليبية في أيار 1979، والذي يقضي بخفض الإنتاج من النفط بمعدل (50) ألف برميل يومياً، بالرغم من أن الأوساط الدولية أشارت بأن الولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وفرنسا وتركيا وألمانيا الغربية في مقدمة الدول التي ستتأثر بهذا الإجراء، خاصة وان الحكومة الليبية أعلنت بأن هذا الخفض يختلف من دولة إلى أخرى، وان السبب يعود إلى المخزون النفطي في بعض

(1) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (11)، العدد (15)، 1979، ص 11.

(2) The Middle East Journal (Washington) , Vol.133 , No.2 , 1979, p201.

(3) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (11)، العدد (28)، 1979، ص11؛

The Middle East (London) , No.53 , 1979 , p 96.

مستودعاتها ولطرح كمية منها للبيع في الأسواق الحرة، إذ أن الأسعار اكثر ارتفاعاً، إلى جانب حصة الدول الاشتراكية مثل رومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا[1] ، بدليل أن قيمة الصادرات الليبية إلى تركيا ارتفعت اكثر من ثلاثة أضعاف[2]، إلا أن تركيا مع ذلك كانت تخشى أن يصلها الإجراء الليبي، لذلك وضعت خطة بديلة لمواجهة أزمتها النفطية في حال عدم إيفاء ليبيا التزاماتها النفطية تجاه تركيا، وهي خطة تقتضي الاعتماد على العراق الذي كان من المفترض أن يزودها بخمسة ملايين طن من النفط الخام، وتعويض الكميات الأخرى من الأسواق الحرة من خلال شراء كمية تقدر بستة ملايين طن، إلا ان بعض الأوساط شككت في قدرة تركيا في اللجوء إلى الأسواق الحرة لارتفاع أسعارها ووجود عملاء دائميين لهم الأفضلية[3]، لكن ليبيا التزمت باتفاقاتها مع تركيا، مما حال دون لجوئها إلى السوق الحرة.

ـ تراجع العلاقات النفطية 1981 ـ 1989

تأثرت العلاقات النفطية بين البلدين خلال هذه الفترة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلدان، لذلك فان ظاهرة عدم الاستقرار كانت سيدة الموقف، بالرغم من المحاولات الجادة لعدد من المسؤولين والخبراء لمعالجة المشاكل

(1) مجلة عالم التجارة (لندن)، المجلد (12)، العدد (5)، 1979، ص 5 ؛ و . أ. ع، نشرة الاقتصاد (بغداد)، العدد (40) في 8 تشرين الثاني 1979، ص 47- 48 ؛ من سلسلة وثائق وكر الجاسوسية (41)، المصدر السابق، وثيقة رقم (22)، ص 103.

(2) ينظر الجدول رقم (5).

(3) من سلسلة وثائق وكر الجاسوسية (41)، المصدر السابق، وثيقة رقم (22)، ص 105.

الداخلية والخارجية، أملاً في الخروج من الأزمات التي تمر بها كل من ليبيا وتركيا وتلافي آثارها على العلاقات بين البلدين.

توجهت تركيا توجهت نحو الدول العربية بخاصة منذ سنة 1980، لإنعاش اقتصادها المتدهور، فقد أعلن الخبير الاقتصادي تورغوت اوزال أن تركيا بحاجة إلى ثلاثة مليارات دولار لانتعاش اقتصادها، وكذلك كميات إضافية من النفط الخام تصل إلى (5) ملايين طن[1]، في الوقت الذي كانت ليبيا منذ سنة 1981 تواجه مشاكل مالية كبيرة نتيجة الانخفاض الهائل في العوائد المالية من النفط والتي بلغت في تلك السنة (14,7) مليار دولار، بعد ان كانت في سنة 1980 (21,9) مليار دولار[2]، وقد بدأت ليبيا تتحسس الآثار السلبية للإنفاق الهائل على المشاريع الحربية والعمليات العسكرية الخارجية، فقد كان مستوى الإنفاق عالياً نسبياً طيلة عقد الثمانينات على الدفاع وأنشطة البلاد الدولية، ففي سنة 1984، بلغ الإنفاق على القوات المسلحة وحدها (340) مليون دولار أي حوالي 48% من تخصيصات الميزانية الإدارية للحكومة[3]، في حين كانت الصادرات النفطية تشهد انخفاضاً كبيراً منذ سنة 1981، فقد وصل الإنتاج إلى (600) ألف برميل يومياً في تلك السنة بعد أن كانت تنتج اكثر من (1,5) مليون برميل يومياً في السنة السابقة، وبالتالي فقد أثرت على العمالة الأجنبية، واضطرت الحكومة إلى إتباع سياسة التقشف في تنفيذ الخطة الخمسية (1981 ـ 1985)، وتأجيل تنفيذ بعض المشاريع والتوقف عن توقيع

(1) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (12)، العدد (40)، 1980، ص 9.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988، ص 259.

(3) نبلوك، المصدر السابق، ص 186.

الاتفاقيات في مجال القطاع الحربي[1]، وفي الجدول التالي يتبين تراجع الإنتاج في البلدين وانخفاض الاستيراد النفطي في تركيا، وكذلك انخفاض العوائد المالية من النفط.

جدول رقم (6)

استيرادات تركيا النفطية والإيراد الليبي من النفط

السنة	الاستيراد من العالم ألف دولار	الاستيراد من ليبيا ألف دولار	الإيراد الليبي من العالم مليون دولار	النسبة المئوية %
1981	3,878,000	781,020	14,700	20,13
1982	3,749,000	869,917	13,700	23,20
1983	3,665,000	760,945	11,100	20,76
1984	3,637,000	618,171	11,100	16,99
1985	3,611,000	593,922	10,900	16,44
1986	2,008,000	280,583	5,000	13,97
1987	2,956,000	289,397	6,300	9,79
1988	2430,000	68,674	------	2,82
1989	2,456,000	266,773	------	10,86

(*) الجدول من عمل الباحث، وقد تم جمع المعلومات والأرقام من المصادر التالية ثم تم تنظيم حقول لها واستخراج النسبة: احمد حسين الهيتي، " محددات الطلب على الطاقة في تركيا للمدة 1981- 1996 "، في قبيس سعيد عبد الفتاح وآخرون، الاقتصاد التركي والعلاقات مع العراق مؤشرات واتجاهات، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، (الموصل، 2000)، ص 78- 81 ؛ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988، ص 259 ؛ بطرس لبكي، " العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة "، مجلة المستقبل العربي، العدد (188)، بيروت، 1994، ص 59.

(1) مجلة الوطن العربي (باريس)،العدد (246)، 1981، ص 69 ؛ و. أ. ع، نشرة الاقتصاد (بغداد)، العدد (27) في 5 تموز 1982، ص 1- 3.

استطاعت تركيا خلال سنتي1981 و1982 المحافظة على استيراداتها النفطية من ليبيا، بالرغم من الإعلان الليبي بتخفيض الإنتاج، لكنها في الوقت نفسه لم تستطع الحصول على الكميات الإضافية التي تم الاتفاق عليها في سنة 1979، خلال زيارة اجويد لليبيا التي تم الإشارة إليها سلفا، وكان من المفترض ان يستمر التعاون بموجبها حتى سنة 1984، ويأتي الاستمرار الليبي في تزويد تركيا نتيجة للجهود الدبلوماسية المكثفة، فقد شهدت سنة 1981، زيارتين لنائب رئيس الوزراء التركي للشؤون الاقتصادية تورغوت اوزال الى ليبيا، الأولى في 10 آذار والثانية في تشرين الثاني من السنة نفسها[1]، وقد أعلن اوزال في أعقاب زيارته أن بلاده وقعت اتفاقيات مهمة مع ليبيا، تهدف إلى التخفيف عن مشاكل بلاده في مجال النقص في الإمدادات النفطية التي ستواجهها البلاد في سنة 1982، وأعلن أن ليبيا وافقت بموجبها بيع (2,5) مليون طن من النفط الخام إلى تركيا، أي أنها ستحصل على زيادة تقدر بـ (500) ألف طن سنوياً قياساً إلى سنة 1981[2]، وقد جاءت تلك الصفقة ضمن الصفقات الاقتصادية المختلفة التي كانت تعقدها مع الدول الأجنبية، وتقوم بتسديد قيمتها بالنفط، فقد قامت ليبيا بتسديد المستحقات المالية التركية البالغة (80) مليون دولار مستحقة الدفع للمقاولين الأتراك، وذلك منذ حزيران 1982 بمعدل أربعين ألف برميل يومياً[3]، وينبغي الإشارة إلى أن سنة 1982 كانت قد شهدت أعلى معدل للصادرات النفطية خلال الثمانينات، ثم بدأت بالتراجع وبشكل كبير خلال السنوات اللاحقة، وبلغت أدنى مستوى لها في سنة 1988، كما

---

(1) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (14)، العدد (19)، 1981، ص 10 ؛

The Middle East Journal (Washington) , Vol. 35 , No.3 , 1981 , p 374.

(2) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (14)، العدد (19)، 1981، ص 10- 11.

(3) Qu Ec Re of Libya... , 3rd qurtarly , 1982 , p 10- 12.

هو واضح في الجدول رقم (6)، ويعود السبب في هذا الانخفاض والتراجع في حجم المبيعات النفطية الليبية إلى تركيا، إلى انخفاض أسعار النفط والمشاكل المالية المستمرة بين البلدين، فضلاً عن عدم التزام ليبيا بالاتفاقيات النفطية المبرمة مع تركيا، أي عدم تطبيقها بشكل كامل، ويعود ذلك إلى السببين الأوليين المذكورين[1] فضلاً عن المشكلات الخارجية التي أثرت بشكل كبير على العلاقات بين البلدين، وبخاصة الاعتداءات الأميركية خلال تلك الفترة[2].

استمرت تركيا في محاولاتها من اجل زيادة كمية النفط المستورد من ليبيا، وسرعان ما كانت تصل إلى اتفاقيات بهذا الشأن، إلا أن الأرقام الإحصائية تشير إلى تراجع كبير في هذا المجال، ففي آذار 1983، أعلن وزير الخارجية التركي الترتركمان (Elter Turkman) بعد زيارة قام بها إلى ليبيا في ذلك الشهر، أن ليبيا وافقت على تزويد بلاده بـ (3) ملايين طن خلال تلك السنة بمعدل (60) ألف برميل يوميا، أي بزيادة تقدر بـ (20) ألف برميل يوميا قياساً إلى السنة السابقة[3]، لكن النتيجة كانت تشير إلى انخفاض في قيمة الصادرات النفطية إلى تركيا خلال تلك السنة حوالي (109) مليون دولار نتيجة للإنخفاض الكبير في أسعار النفط بشكل كبير، إذ وصل إلى أقل من (10) دولارات من جانب، وكذلك انخفاض حجم الصادرات في الجانب الآخر، وفي سنة 1988، شهدت المبيعات النفطية إلى تركيا انخفاضاً شديداً إذ وصلت إلى (68,674) ألف دولار، مما أدى بتركيا إلى توقيع اتفاقية اقتصادية مع ليبيا في 17 كانون الأول من تلك السنة، تنص على زيادة

---

(1) نادر فرجاني، رحل في ارض العرب، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، د. ت)، ص 34 ؛ مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (13)، العدد (3)، 1987، ص 80- 81 ؛

Kurtulus , a. g. e , s 83.

(2) ينظر : الفصل الثالث، المبحث الثالث.

(3) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (15)، العدد (33)، 1983، ص 11.

حجم التجارة بين البلدين واستعمال النفط لسد مستحقات شركات المقاولات التركية العاملة في ليبيا، كما نصت على قيام الأخيرة بتزويد تركيا بكميات من النفط بمعدل (3) مليون طن في السنة[1]، كما نصت أيضاً على إقامة شركة لتقديم الخدمات في مجال النفط بما فيها عمليات الاستكشاف والحفر، وفي الاجتماعات اللجنة الاقتصادية التي عقدت في أيلول من السنة نفسها، توصل الجانبان التركي والليبي إلى اتفاق مبدئي لمدة (25) سنة، تقوم تركيا بموجبه بشراء كميات من الغاز الطبيعي بمقدار (1,5) مليار متر مكعب في السنة من ليبيا[2]، وقد نتج عن الاتفاقية في مجال النفط ارتفاع حجم المبيعات النفطية في سنة 1989 إلى (266,773) ألف دولار.

ومن الأهيمة أن نذكر بأن ليبيا، كانت تقوم باستيراد بعض المشتقات النفطية من تركيا، ولكن بمبالغ بسيطة خلال الثمانينات، وكما هو مبين في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

الاستيراد الليبي للمشتقات النفطية من تركيا (ألف دولار)

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المبلغ	9	67	37	82	34	154	176	117	1013

[*] **المصدر: لبكي، المصدر السابق، ص 59.**

ويظهر من الجدول رقم (7)، أن الاستيراد الليبي للمشتقات النفطية من تركيا اخذ بالزيادة منذ سنة 1986، ويعني ذلك أنها تزامنت مع دخول ليبيا في

(1) نزيرة الأفندي، واقع ومستقبل الاقتصاد الليبي "، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد (1073)، القاهرة، 1989، ص 55.

(2)Mahli , a. g. e , s 194.

مشاكل خارجية وبخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية التي عملت على فرض حصار على ليبيا بتهمة دعم الإرهاب الدولي، واستطاعت إقناع عدد من الدول الأوربية بفرض عقوبات على ليبيا، وكان الحصار في أغلبه حظراً على المواد ذات الاستخدام العسكري، لذلك فانه من المحتمل أن الكميات المستوردة من تلك المنتجات كانت في اغلبها عبارة عن الوقود للطائرات.

ومهما يكن الأمر، فان الصادرات الليبية إلى تركيا تركزت على النفط وبنسبة كبيرة، ففي فترة السبعينات كان النفط يشكل ما نسبته 99% من اجمالي الصادرات الليبية إلى تركيا، في حين ان مرحلة الثمانينات شهدت خلالها العلاقات التجارية ظهور بعض المواد الأخرى في سجل الصادرات الليبية إلى تركيا مثل المواد الكيمياوية والأسمدة والامونيا والميثانول والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات البلاستيكية وغيرها[1]، والجدول التالي يبين نسبة الصادرات النفطية الليبية إلى تركيا عن الصادرات الأخرى.

(1) UN , Commodity trade statistics 1985 , series D , Vol.XXXV , No.1- 15 , p.345-359.

جدول رقم (8)

صادرات النفط الليبية من إجمالي الصادرات إلى تركيا(ألف دولار)

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	النسبة المئوية %
1981	795,819	781,020	98,14
1982	889,618	869,917	97,78
1983	793,354	760,945	95,91
1984	655,000	618,171	94,37
1985	620,811	593,922	95,66
1986	292,242	280,583	96,01
1987	306,000	289,397	94,57
1988	79,000	68,674	86,92
1989	286,000	266,773	93,27

(*) **الجدول من عمل الباحث، فقد تم جمع المعلومات والأرقام من عدة مصادر وتم استخراج النسبة. المصادر: عبد المنعم سعيد، العرب والدول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1987)، ص 176؛ لبكي، المصدر السابق، ص 59 ؛**

UN,Commodity trade statistics 1984 ,1985, 1986 ;Prime ministry state institute of statistics , statistical yearbook of Turkey 1991 , Ankara , p 492.

ويتبين من الجدول رقم (8)، أن النفط كان يشكل المصدر الرئيس للصادرات الليبية إلى تركيا، في مرحلة الثمانينات إلى جانب بعض المواد الأخرى، ويتبين أيضاً تراجع الصادرات بشكل عام إلى تركيا ولم يكن النفط وحده في تراجع كما هو الحال في سنة 1988، وهذا يؤكد ارتباط الصادرات بعدم استقرار السوق الليبية نتيجة الأوضاع السياسية والعسكرية للبلاد، والجدير بالإشارة، أن حجم الصادرات النفطية الليبية لا تتناسب مع الفوائد المالية وذلك يعو إلى انخفاض أسعار النفط الخام في ثمانينات القرن الماضي إلى أقل من (10) دولارات للبرميل الواحد في بعض السنوات، مقارنة بعقد السبعينات الذي وصل فيه سعر البرميل إلى اكثر من (28) دولاراً.

المبحث الثاني

التجارة

بدأت العلاقات التجارية بين ليبيا وتركيا منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي، فقد بلغت قيمة الصادرات التركية إلى ليبيا في سنة 1955 (317) ألف دولار، ثم تطورت شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى (707) ألف دولار في سنة1960، إلا أنها تراجعت في سنة 1965، لتقف عند (279) ألف دولار، ومن المعلوم، انه لم تكن هناك صادرات ليبية إلى تركيا خلال هذه الفترة[1]، لكن العلاقات التجارية تطورت في أواخر الستينات، ففي 30 كانون الثاني 1968، عقدت اتفاقية تجارية بين البلدين ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد تلقائياً، وكان الهدف منها، تنمية المبادلات التجارية بينهما على أساس مبدأ اكثر الدول حظوة، وقد لعب النفط الليبي دوراً كبيراً في تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين[2].

شهدت العلاقات التجارية بين البلدين تطوراً ملحوظاً منذ قيام الثورة في ليبيا في سنة 1969، لكن هذا التطور كان بطيئاً، واستمر الحال حتى سنة 1975، اذ شهد طفرة في سنة 1976 كما هو واضح في الجدول رقم (9)، وجاء ذلك على اثر الانفراج الكبير في العلاقات بعد زيارة رئيس وزراء ليبيا عبد السلام جلود إلى تركيا اثر أحداث قبرص التي تم الإشارة إليها في الفصل السابق، وقد اقتصرت الصادرات الليبية إلى تركيا في سنة 1970، على النفط، في حين شملت الاستيرادات المواد الغذائية والحيوانات الحية والمنسوجات[3]، وقد عانى الميزان التجاري التركي

(1)State institute of statistics prime ministry repubic of Turkey (1950- 1993) , Turkey and world foreign trade , (Ankara , 1993) , p 52.

(2) إبراهيم، المصدر السابق، ص 41.

(3)UN ,commodity statistics trade 1970, series D , Vol. xx , No.1-22, p 5540- 5558.

من عجز كبير في معظم السنوات خلال فترة الدراسة، وذلك يعود إلى أن ليبيا كانت تعتمد بشكل كبير في صادراتها على النفط، في حين تستورد احتياجاتها الأخرى من الدول الأوربية، خاصة وان ليبيا اعتمدت ميزانيات كبيرة للتنمية في عقد السبعينات[1]، فقد تركزت المستوردات الليبية على المواد الصناعية الضخمة التي تدخل في الصناعات النفطية والبنية التحتية، لذلك فان اغلب الاستيراد الليبي جاء من إيطاليا وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية واليابان وهولندا[2].

ومع ذلك فان تطوراً قد حدث في العلاقات التجارية بين البلدين من حيث التنوع في المنتجات المستوردة من تركيا، فقد شملت فضلاً عن المواد الغذائية والحيوانات الحية، اللحوم الطازجة بقيمة (182) ألف دولار والأخشاب بقيمة (644) ألف دولار والسمنت بقيمة (120) ألف دولار وغيرها من المنتجات[3]، وقد استمرت التجارة بالوتيرة نفسها خلال سنة 1972، لكن الغريب في الأمر، إن الصادرات الليبية في تلك السنة لم تسجل سوى (2000) دولار فقط، وهي عادة كانت تقتصر على النفط، ويبدو أن تلك السنة شهدت صراعاً بين الحكومة الليبية والشركات النفطية الأجنبية، لذلك انخفضت الصادرات النفطية بشكل عام [4]، وكما هو مبين في الجدول رقم (9) الذي يتضمن حجم التجارة بين البلدين خلال (1970ـ 1989).

(1) مجلة عالم النفط (بغداد)، المجلد (2)، العدد (38)، 1970، ص 6.

(2) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي لسنة 1973، ص 347.

(3) UN ,commodity statistics trade 1971 , series D , Vol.XXI ,No.1-23 , p 233- 246.

(4) ينظر المبحث الأول من هذا الفصل.

جدول رقم (9)
الصادرات والاستيرادات الليبية مع تركيا والفرق في الميزان التجاري (1970- 1989)
ألف دولار

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
1970	7,834	2,325	5,509+
1971	7,108	2,880	4,228 +
1972	2	5,442	5,440 -
1973	1,671	9,160	7,489 -
1974	5,689	9,755	4,066 -
1975	77,988	27,700	50,288 +
1976	223,634	9,764	213,870 +
1977	276,754	14,084	262,670 +
1978	247,201	58,345	188,856 +
1979	208,476	43,264	165,212 +
1980	698,923	53,269	645,654 +
1981	795,819	190,503	605,316 +
1982	889,618	234,584	655,034 +
1983	793,354	184,086	609,268 +
1984	660,972	142,031	518,941 +
1985	620,811	58,833	561,978 +
1986	292,242	135,760	156,482 +
1987	140,657	205,700	65,043 -
1988	79,000	218,000	139,000 -
1989	286,000	227,000	59,000 +

(*) الجدول من عمل الباحث وتم استخراج الفرق في الميزان التجاري بالاعتماد على المصادر التالية:

UN , commodity statistics 1971- 1986 ; Turkey year book 1993 , p 155 ;

أثيل الجومرد ومثنى عبد الرزاق الدباغ، " التجارة الخارجية بين تركيا ودول المغرب العربي في ظل سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي " في عوني عبد الرحمن السبعاوي وآخرون، العلاقات العربية التركية، المصدر السابق، ص 185.

زادت قيمة الاستيرادات الليبية، وذلك بتنوع المنتجات المستوردة خلال سنة 1974، فقد أضيفت إلى قائمة الاستيراد من تركيا بضائع أخرى مثل المعادن والورق والألبسة الجاهزة والسجاد والمواد الإنشائية المختلفة[1]، ويعود ذلك إلى حاجة ليبيا إلى مثل تلك البضائع، استجابة لمتطلبات الحياة وتنفيذ عدد من المشاريع، خاصة في مجال الإسكان واقامة المصانع والمؤسسات المختلفة، واستمرت العلاقات التجارية بشكل اعتيادي في سنة 1975، وقد شهدت تلك السنة توقيع عدة اتفاقيات مختلفة بين البلدين، منها اتفاقية في مجال التجارة، لتحل محل الاتفاقية التجارية الموقعة بين البلدين في 29 كانون الثاني 1968، والجدير بالذكر، أن الدولتين عقدتا عدة اتفاقيات تجارية قبل هذا التاريخ اعتبرت تجديداً لاتفاقية سنة 1968، وهي اتفاقية 29 كانون الأول 1970 واتفاقية في أيلول 1971 واتفاقية في 18 تموز 1972 واتفاقية في تموز 1973[2]، لكن اتفاقية سنة 1975كانت قد ألغت الاتفاقيات السابقة ورسمت سياسة جديدة للتعامل التجاري بين البلدين، فقد أكدت على تسهيل أمور النقل التجاري وتنظيم العقود التجارية بين البلدين، ودعم المعارض الدولية التي تقام في البلدين، وقبول مختلف أنواع العملات لدى الدولتين لتسهيل العملية التجارية، كما نصت الاتفاقية على إقامة غرفة تجارة مشتركة بين البلدين لتطوير ورسم السياسة التجارية وتنظيمها بين البلدين، كما أكدت الاتفاقية على

(1)UN , commodity statistics trade 1974 , series D , Vol.XXIV ,No.1-44 , p 23-167.

(2) Cam , a. g. e , s 87.

إعفاء المواد التجارية المصدرة من تركيا إلى ليبيا وبالعكس كنماذج من الضرائب الكمركية، وكذلك المواد التجارية التي تعرض في المعارض الدولية في البلدين[1]، كما تم الاتفاق على قيام ليبيا بشراء (250) ألف رأس من الماشية و(150) ألف طن من القمح و(10) آلاف طن من الورق من تركيا، في حين تقوم ليبيا بزيادة صادراتها النفطية إلى تركيا لتصل إلى (3) ملايين طن من النفط الخام[2]، والحقيقة ان هذا التطور في العلاقات التجارية أتى أكله في السنوات اللاحقة، عندما زادت قيمة الصادرات الليبية عدة أضعاف، وكذلك الحال فيما يخص الاستيرادات، وكما هو مبين في الجدول رقم (9)، فقد تزايد الاستهلاك الليبي وبشكل كبير في مجال المنتجات الغذائية، فمثلاً وصل استهلاك القمح إلى (40) ألف طن في سنة 1975، في حين كان الرقم يتوقف عند (12) ألف في سنة 1968، وكذلك الحال بالنسبة إلى المواد الأخرى مثل الشعير والذرة الصفراء واللحوم الحمراء والزيوت النباتية ومشتقات الحليب[3]، التي أضيفت إلى سجل المستوردات الليبية من تركيا خلال سنتي 1977 و1978، في حين اصبح الغاز الطبيعي المنتج الثاني ضمن الصادرات الليبية إلى تركيا في سنة 1977، إذ بلغت قيمة الصادرات من هذا المنتج (4256) ألف دولار، وفي سنة 1978 درجت المواد الكيماوية العضوية في قائمة الصادرات إلى تركيا وبلغت قيمتها في تلك السنة (502) ألف دولار[4]، وكان البلدان قد وقعا

(1) Muharrem Sami Alp , " Libya ile Turkiya arasindaki anlasmalara bakis " , Ankara ticaret odasi dergisi , Ankara , 1975 , s 28-29.

(2) The Middle East , " New roads for Turkish \ Libyan co-operation" , op.cit , p 57.

(3) صبحي القاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مطابع الشروق (بيروت، 1979)، ص 40- 99 ؛ محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة (21) (الكويت، 1979)، ص 139-177.

(4) UN , commodity statistics trade 1977, series D ,Vol.XXVII ,No.1-20 , P 72-102; Ibid , 1978 , VOL.XXVIII, No.1-21 , p 186 – 217.

اتفاقاً في بداية سنة 1978، أمده خمس سنوات، تقوم ليبيا بإقراض بمنح تركيا مبلغاً مالياً قدره (100) مليون دولار، وتقوم أيضاً باستيراد سلع وبضائع من تركيا بقيمة (85) مليون دولار في السنة الواحدة، وتشمل هذه السلع (230) ألف طن من القمح و(15) ألف طن من زيت الزيتون و(10) آلاف طن من مادة معجون الطماطة، وسلع زراعية أخرى، فضلاً عن ذلك فقد تضمن الاتفاق بعض الإجراءات الخاصة بالمؤسسات المشتركة بين البلدين لتسهيل التعامل بالقمح والسكر والعلف الحيواني بطريقة المقايضة[1].

كان المسؤولون في كلا البلدين يولون عناية خاصة بالنشاط التجاري، ويعملون على تطويره بشتى الوسائل، وكانت الاتفاقيات التي تعقد بين البلدين لا تكاد تخلو من المقترحات والإجراءات التي من شأنها تطوير العمليات التجارية بين البلدين، فقد ورد في الاتفاقية المعقودة بين البلدين في سنة 1977، فقرة تنص على تأسيس شركة مشتركة للنقل البحري، ويكون مقر إدارتها المركزية في استانبول[2]، وبرأسمال (40) مليون دولار يتبنى تمويلها مصرف الملاحة التركي والمصرف العربي الليبي للاستثمارات الخارجية[3]، وتم تأسيسها بالفعل في سنة 1979[4]، وكان لها دور فعال في نقل البضائع التجارية إلى مختلف دول العالم، ومن بينها الدول العربية، ففي سنة 1983، تطورت أعمالها بشكل كبير،فقد استطاعت أن تنقل (200) ألف طن من البضائع إلى الدول العربية[5]، وفضلاً عن ذلك فان سفن الشركة كانت تقوم بنقل البضائع بين موانئ البلدين، وكذلك من موانئ في منطقة

(1) The Middle East (London) , No.44 , 1978 , p 157 .

(2) إبراهيم، المصدر السابق، ص 42.

(3) Mahli , a. g. e , s 188.

(4) Kologlu , op.cit , p 142.

(5) إبراهيم، المصدر السابق، ص 43.

جنوب شرق آسيا، وكانت الشركة في البداية تقوم بنقل القمح والجص والأثاث والأجهزة المنزلية والعلف الحيواني والزجاج، ثم تطور عملها لتشمل الحيوانات الحية، وكانت هناك سفينة تسمى بن وليد (Ben welid) خاصة لهذا الغرض، وقد زادت تلك السفينة من نشاط الشركة بشكل واضح، خاصة إذا علمنا أن ليبيا كانت تستورد ما قيمته (1,5) مليون دولار سنوياً من الحيوانات الحية من منطقة البحر الأسود، وكانت الشركة ترتبط مع البنك الإسلامي للتنمية باتفاقية للبيع والتأجير وائتمانات تقدر بحوالي (9) ملايين دولار، وقد استطاعت في إحدى الحمولات نقل (20) ألف رأس من الخراف مرة واحدة[1]، وفي المناقشات التي جرت في أيار سنة 1984، أثناء انعقاد اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة، توصل الطرفان إلى إعطاء الأولويات للنقل البحري والشركة المشتركة للنقل البحري في مجال أولوية الرسو في موانئ الدولتين وأولوية التحميل والتفريغ وتقليل نسبة الأموال المستقطعة من الشركة من 5 % إلى 1 %[2].

مع أن تطوراً كبيراً قد حصل في قيمة الصادرات الليبية إلى تركيا، إذ زادت اكثر من ثلاثة أضعاف في سنة 1980 قياساً إلى سنة 1979، إلا أن الزيادة الحاصلة في قيمة الاستيرادات لم تتجاوز (100) مليون دولار إلا قليلاً في الفترة نفسها، ومع ذلك فان هذا الحال لم يدم طويلاً، فقد نشطت الحركة الدبلوماسية من جديد بين البلدين في نهاية سنة 1980 من اجل زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، فقد وقع البلدان اتفاقاً اقتصادياً شمل عدة جوانب منها التجارة في النصف الثاني من تلك السنة[3]، كما ان الزيارة التي قام بها نائب رئيس الوزراء التركي تورغوت اوزال إلى ليبيا مع بداية سنة 1981، والتوقيع على بروتوكول اقتصادي أمده خمس سنوات

(1) Mahli , a. g. e , s 188- 189.

(2) Mahli , a. g. e , EK (IV).

(3) مجلة التعاون الاقتصادي (أنقرة)، العدد (24)، 1980، ص 73-74.

أعطى دفعاً قوياً للنشاط التجاري، تعهدت فيه تركيا ببيع المواد الإنشائية والسلع الخدمية إلى ليبيا مقابل النفط والمواد الكيمياوية والجلود غير المصنعة[1]، وقد تم إقامة مؤسسة تجارية مشتركة بين البلدين برأسمال قدره (100) مليون دولار في سنة 1981، لتنمية المبادلات التجارية، وقامت مجموعة من المصارف العربية بتقديم قرض الى تركيا بقيمة (100) مليون دولار في شهر أيلول من السنة نفسها لتمويل عملية تصدير المنتجات التركية إلى ليبيا[2]، وكان نتيجته حدوث تطور كبير في العلاقات التجارية، إذ قفزت قيمة الصادرات التركية إلى ليبيا من (53,269) ألف دولار في سنة 1980 إلى (190,503) ألف دولار في سنة 1981، وكانت ليبيا قد أصبحت من أهم الزبائن لتركيا في الشرق الأوسط إلى جانب العراق، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى دخول بضائع صناعية كبيرة إلى السوق الليبية[3]، مثل محركات الناقلات البرية والأدوات الاحتياطية لوسائط النقل والأجهزة الكهربائية والزجاج والألبسة بأنواعها المختلفة والسكائر والمواد الغذائية المتنوعة، فضلاً عن العلف الحيواني[4]، وكان من المتوقع أن تصل قيمة هذه الصادرات في سنة 1982 إلى (500) مليون دولار، إلا أن انخفاض العوائد النفطية الليبية وعدم استقرار أسواقها، ورداءة نوعية بعض المنتجات التركية حال دون ذلك، مما أدى إلى تحويل

---

(1) داهش، " تركيا والمغرب العربي"، ص 84.

(2) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (1150)، 1981، ص 34-35.

(3) شمس، المصدر السابق، ص 43 ؛

Kortulus , a. g. e , s 81-83.

(4)UN,commodity statistics trade 1981, series D, Vol.XXXI , No.1 - 23 , P 83 – 111 ; Kortulus, a.g.e , s84.

تركيا لقسم من منتجاتها إلى المملكة العربية السعودية والجزائر[1]، وقد ظهرت آثارها في سنة 1983، إذ كانت حالة التراجع السمة البارزة في العلاقات التجارية الليبية التركية منذ سنة 1983، خاصة في مجال الصادرات التركية، فقد انخفضت إلى (184,068) ألف دولار في تلك السنة بعد ان كانت قد توقفت عند حدود (234,584) ألف دولار في سنة 1982 وكما هو مبين في الجدول رقم (9).

بذلت جهوداً حثيثة في سبيل تجاوز جميع المشكلات، بعد الزيارة التي قام بها وزير الدولة التركي إسماعيل اوزداغلار (Ismail Ozdaglar) إلى طرابلس في أيار سنة 1984، والتقى خلالها عدداً من المسؤولين الليبيين، كما ترأس الوفد التركي إلى اجتماعات اللجنة الاقتصادية التركية الليبية التي عقدت في ذلك الشهر في ليبيا، وترأس الجانب الليبي عمر دوردة أمين اللجنة الشعبية للإصلاح الزراعي، وقد تناول الطرفان مسألة تطوير التجارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية السابقة، وقد دعى الجانب التركي المؤسسات التجارية الليبية إلى زيارة تركيا، كما وأعرب الجانبان عن أمنياتهما في إقامة معارض دولية تجارية في البلدين لعرض المواد والسلع التجارية فيها، وقد أبدى الجانب التركي استعداده للمشاركة في المعرض الدولي المزمع أقامته في طرابلس سنة 1985، وشدد الجانب التركي أيضاً على أهمية إصدار مجلة خاصة تعنى بالمسائل التجارية بين البلدين[2]، لكن تلك الجهود تعثرت بفعل المسائل السياسية المتمثلة بالتأييد التركي لعودة مصر إلى الصف الإسلامي خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي في السنة ذاتها، مما اثر سلباً على المصالح التركية في ليبيا، ناهيك عن المشاكل المالية العالقة بين البلدين بسبب الانخفاض في صادرات النفط الليبية.

---

(1) و. ا. ع، نشرة الاقتصاد (بغداد)، العدد (38)، في 20 أيلول 1982، ص 11؛ مجلة الوطن العربي (باريس)، العدد (300)، 1982، ص 61؛ مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (1199)، 1982، ص 34.

(2) Mahli , a. g. e , EK (4).

وإعلانها حالة التقشف في تنفيذ ميزانية التنمية، فضلاً عن مشاكلها السياسية[1]، فقد هبطت قيمة الصادرات التركية إلى ليبيا بشكل كبير جداً في سنة 1985، إذ وصلت إلى (58,833) ألف دولار في تلك السنة، في حين كانت تقدر بـ (142,031) ألف دولار في سنة 1984 وكما هو واضح في الجدول رقم (9).

وقد أسهمت الزيارات المتبادلة للمسؤولين في كلا البلدين في إصلاح ذات البين وعودة العلاقات إلى الحالة شبه الطبيعية في سنة 1986، بعد ان تم ترتيب العلاقات العامة على اثر اجتماع اللجنة الاقتصادية التركية الليبية بين 26 ـ 29 نيسان 1985 في أنقرة، وقد ترأس الوفد الليبي في تلك الاجتماعات سكرتير اللجنة الشعبية العامة وأمين اللجنة الشعبية للإصلاح الزراعي أبو زيد عمر دوردة، في حين ترأس الوفد التركي وزير الدولة كاظم اوقصاي (Kazim Oksay)، وقد التقى الوفد الليبي خلال الزيارة رئيس الوزراء التركي تورغوت اوزال، كما زار الوفد عدداً من المؤسسات الاقتصادية التركية بمرافقة وفد من ممثلي المؤسسات الاقتصادية والتجارية التركية[2]، لكن ليبيا كانت تمر في تلك الفترة بظروف حرجة بسبب التطورات الخطيرة التي شهدتها البلاد على اثر الاعتداء الأميركي عليها في نيسان من تلك السنة، والموقف التركي السلبي منه، فقد كانت الفترة الممتدة بين السنوات 1986 ـ 1989، مليئة بالأحداث التي تركت أثراً مباشراً على العلاقات العامة بين البلدين، والتي سرعان ما كان يتصدى لها المسؤولين وعلى أعلى المستويات، وكانت زيارة الرئيس التركي كنعان ايفرن في سنة 1987، نموذجاً من الحرص الشديد للإبقاء على العلاقات الطيبة وإزالة العقبات التي تعترضها، كما ان اللجنة الاقتصادية المشتركة كان لها دوراً كبيراً في حل المشكلات ووضع الخطط

---

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 40-42.

(2) Mahli , a. g. e , EK (5).

لتطوير العلاقات، وقد اجتمعت اللجنة في أنقرة ما بين 3 ـ 8 كانون الثاني 1987، وتناولت جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك، من بينها الأمور المتعلقة بالتجارة، وقد دعى الجانب التركي إلى إقامة مؤسسات ليبية في تركيا لغرض فحص المواد المعدة للتصدير إلى ليبيا،والجدير بالذكر، أن ليبيا أرجعت أسباب عزوفها في التعامل مع بعض الشركات والمؤسسات التجارية التركية إلى رداءة أعمالها والبضائع ذات المواصفات غير الجيدة، كما درست اللجنة إمكانية تصدير الغاز السائل والمنتجات البتروكيمياوية إلى تركيا[1].

لقد نشطت الحركة التجارية من جديد في سنة 1987بين البلدين، ففي منتصف تلك السنة، صدرت تركيا (150) ألف رأس ماشية قبل أيام من عيد الأضحى المبارك إلى ليبيا، بلغت قيمتها (14ـ 15) مليون دولار[2]، وقد زادت قيمة الاستيرادات الليبية خلال تلك السنة من تركيا، فقد بلغت (205,700) ألف دولار، في حين كانت (135,760) ألف دولار في سنة 1986، وقد شملت الاستيرادات فضلاً عن صفقة الأضاحي، أنواع مختلفة من السلع مثل زيت الزيتون والسكائر والألبسة القطنية والأخشاب ومواد التأسيسات الصحية والمنظفات والمنتجات الكيمياوية والرخام الصناعي والحديد والأنابيب الفولاذية وغيرها[3]، واستمرت الصادرات التركية بالتدفق خلال السنتين التاليتين مع تحقيق زيادة بسيطة في قيمتها، ومن ابرز الصفقات التجارية في هذه الفترة هي تصدير أعداد كبيرة من الأغنام[4]، وكذلك صفقة تجارية شملت (59) ألف ثلاجة تركية الصنع، بلغت

(1) Mahli , a. g. e , EK (6).

(2) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 42.

(3)Annual of exports and imports of Aegean region 1987 , (Izmir , 1988) , p 14 -19.

(4) جريدة أضواء الأنباء، العدد (26) في 24 حزيران 1988.

قيمتها (10) ملايين دولار[1]، وتعهدت تركيا أيضاً بتزويد ليبيا بالسلع الغذائية والقمح وزيت الزيتون والملابس الجاهزة والأحذية ومواد البناء والآلات الزراعية مقابل النفط، وجاءت هذه الصفقة على اثر الزيارة التي قام بها أمين اللجنة الشعبية الليبية عمر المنتصر إلى أنقرة[2].

أما الصادرات الليبية إلى تركيا، فقد توقف رواجها منذ سنة 1986، ولم تعد إلى حالة الانتعاش من جديد منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية فترة الدراسة، وقد سجلت أدنى مستوى لها في سنة 1988، إذ بلغت قيمتها (79,000) ألف دولار، ويبدو أن السبب في ذلك لا يعود فقط إلى المشكلات التي تعاني منها ليبيا في تلك الفترة، بل أن الأمر يتعلق بتركيا أيضاً إذ كان عليها ان تواجه ضغوط السوق الأوربية المشتركة في رفع الرسوم الضريبية على عدد كبير من السلع التي تصدرها دول السوق إلى تركيا، وفي ظل العجز في الميزان التجاري التركي، فانه لم يكن أمام الحكومة التركية سوى الحد من عملية الاستيراد[3]، وكان الجانب الليبي حريصاً على حضور المعارض الدولية التي من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وعلى مستويات رفيعة، فقد زار أمين اللجنة الشعبية للتجارة والاقتصاد الليبي تركيا لحضور معرض أزمير الدولي السابع والخمسين والذي افتتح في 26 آب 1988[4]، في الوقت الذي كانت الصادرات تشهد فيه ارتفاعاً بسيطاً، مما يدل على أن الأسباب لا تقتصر على الحالة السياسية، أو على ليبيا وحدها، وفي سنة 1989 عادت الصادرات لترتفع قيمتها، فقد وصلت إلى (286,000) ألف دولار،

(1) المصدر نفسه، العدد (41) في 7 تشرين الأول 1988.

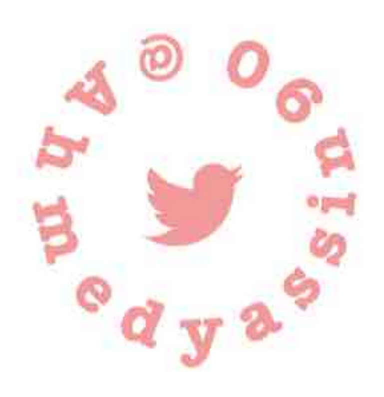
(2) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 43.

(3) مجلة الأهرام الاقتصادي (القاهرة)، العدد (938)، 1987، ص 65.

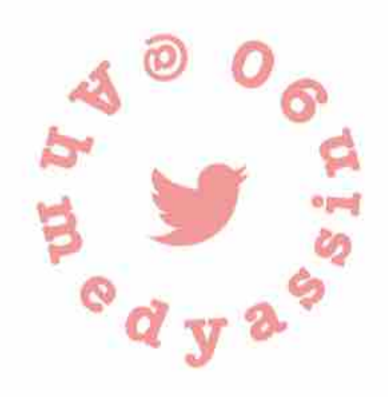
(4) جريدة أضواء الأنباء، العدد (36) في 2 أيلول 1988.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الميزان التجاري خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة شهدت تقدماً واضحاً لصالح تركيا، في الوقت الذي كان يعاني من عجز كبير في السنوات السابقة، وكما هو مبين في الجدول رقم (9).

ويمكن القول، أن تركيا وجدت ضالتها في ليبيا، وذلك في سبيل الحصول على النفط الليبي العالي الجودة، كما وجدت سوقاً رئيسة لتصريف منتجاتها، حتى أصبحت من الدول الثلاثة الأولى في المنطقة العربية والشرق الأوسط إلى جانب كل من العراق والمملكة العربية السعودية، ولم تقتصر العلاقة بين البلدين فقط على النفط والتجارة بل شملت جوانب أخرى كثيرة مثل الزراعة والصناعة والمقاولات والعمال والشركات المختلفة والبنوك والسياحة وغيرها.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس
العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية الأخرى


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس
العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية الأخرى

لم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وتركيا على النفط وتجارة السلع المختلفة فقط، وإنما تعدت ذلك لتشمل إقامة مشاريع اقتصادية استثمارية مختلفة، ولهذا فان الشركات التركية أخذت تدخل إلى ليبيا بشكل واسع، خاصة بعد الانفراج في العلاقات منذ سنة 1975، وقد شملت المشاريع الثنائية مجالات الصناعة والزراعة والمقاولات والبنوك والسياحة والعمال وغيرها.

المبحث الأول

الصناعة والزراعة

ـ الصناعة

إن التطور البطيء في العلاقات بين ليبيا وتركيا في السنوات الأولى من عمر الثورة الليبية، كان سبباً في عدم ظهور مشاريع استثمارية في المجالات المختلفة، بالرغم من أن السنة الأخيرة من العهد الملكي قد شهدت تحركات كثيرة في سبيل تطوير العلاقات في كافة المجالات، فقد أعربت تركيا في أيار 1969 عن استعدادها لشراء كميات من النشادر الليبي تتراوح بين 600 ـ 1000 طن يومياً والتي من المؤمل أن ينتجها المصنع الليبي في بنغازي[*] بعد الانتهاء من إنشائه، ويأتي ذلك بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بنغازي بين المؤسسة التركية للبترول (TPAO) وشركة النفط الليبية (ليبتكو)، في نيسان من السنة نفسها[1]، لكن المشروع لم ينجز في الفترة المقررة له، بسبب قيام الثورة في ليبيا في أيلول 1969، وتم إحالة المشروع إلى شركة بريطانية في آذار 1971، وتقرر أن يبدأ العمل فيه سنة 1973[2]، ولم ترد أية إشارة إلى أن ليبيا صدرت مواد بتروكيمياوية إلى تركيا حتى سنة 1978، إذ بلغت قيمة الصادرات الليبية من المواد الكيمياوية العضوية إلى تركيا (502) ألف دولار[3] ، ويعود السبب إلى أن ليبيا بدأت بإنتاج مثل تلك المواد منذ

(*) كانت شركة اوكسيدنتال الأميركية هي المسؤولة عن تنفيذ المشروع، وتعود ملكية المشروع إلى شركة النفط الليبية. مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (2)، العدد (37)، 1969، ص 6.

(1) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (2)، العدد (45)، 1969، ص 6.

(2) المصدر نفسه، المجلد (3)، العدد (31)، 1971، ص 7.

(3) UN , Commodity trade statistics 1978 , Vol.XXVIII , No.1- 21 , p 217.

سنة 1977، وبشكل خاص النشادر والميثانول والامونيا واليوريا[1] ، ويمكن القول أن ليبيا قد عوضت تركيا عن اتفاقية سنة 1969 في مجال تصدير النشادر إليها في سنة 1975، فقد وعد رئيس وزراء ليبيا عبد السلام جلود خلال زيارته إلى تركيا في بداية تلك السنة، بالمشاركة في إقامة مجمع للبتروكيمياويات في غرب تركيا، والذي تقدر كلفة بنائه (739) مليون دولار[2]، وكانت ليبيا حديثة العهد بالمشاريع الصناعية المتطورة، لذلك عملت على الاستفادة من الخبرة الأجنبية لتطوير صناعاتها، ولغرض الحصول على المساعدة الهندسية والتقنية، زار وفد صناعي ليبي تركيا في تموز 1975، للاستفادة من الخبرة التركية في مجال ركض الكلس والأسمنت في المعامل الليبية في بنغازي والخمس[3]، وجاء ذلك نتيجة للصعوبات التي واجهت برنامج التنمية الليبية، بسبب تزايد الطلب على الأسمنت والمواد الإنشائية[4]، ومن اجل سد النقص الحاصل في المواد الإنشائية كانت ليبيا تقدم على استيرادها من الدول الأجنبية ومن بينها تركيا، فقد كانت قيمة المواد الإنشائية المستوردة في ازدياد حتى سنة 1974، عندما بدأت خطوط الإنتاج في المعامل الليبية تعوض جزءاً منها، وكانت قيمة ما استوردته ليبيا من تركيا من تلك المواد خلال الفترة 1971ـ 1974 حوالي (4364) آلاف دولار، كانت قيمة مادة الأسمنت وحدها (4039) ألف

---

(1) قنوص وآخرون، المصدر السابق، ص 152.

(2)The Middle East , " New roads " , op.cit , p 57.

(3)The Middle East (London) , No.10 , 1975 , p 100.

(4)Co-authers , The Middle East and North Africa 1974- 1975 , Europa publication limited , (London , 1975) , p 529.

دولار[1]، وقد حصلت شركة انكا (Enka) التركية على امتياز بناء مصنع للإسمنت في ترهونة في سنة 1977 [2].

شهدت سنة 1977، تحركاً كبيراً في سبيل إقامة مشاريع صناعية استثمارية في مجالات مختلفة وكانت البداية مع زيارة وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي عبد الكريم دوغرو (Dogro) لطرابلس الغرب في 27 آذار من تلك السنة، وقد أجرى مباحثات طويلة في مجال الصناعة مع المسؤولين الليبيين [3]، وقد صرح الوزير التركي في أنقرة بأنه تم إعداد نحو (200) مشروعاً صناعياً تمهيداً لعرضها على وزراء الصناعة في كل من ليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت خلال الاجتماع المقرر لهم في نيسان من السنة نفسها[4]، وقد تم التوصل مع الجانب الليبي في أيار من تلك السنة إلى اتفاق ينص على تأسيس شركة صناعية مشتركة برأسمال قدره (70) مليون دولار، يشارك الجانب الليبي بنسبة تتراوح بين 20 ـ 22% من إجمالي مبلغ الاستثمار الذي قدر بحدود (51) مليون دولار لإنجاز أول مشروع عهد به إلى شركة أميركية لتنفيذ مصنع لصناعة سماد الأمونيا بطاقة إنتاجية تقدر بـ (300) ألف طن سنوياً في منطقة جمليك (Camlic) غربي تركيا[5].

وتواصلاً مع الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات في المجال الصناعي، زار ليبيا في 19 آب 1977 وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي اوغوزان أصيل تورك (Esilturk)، واستمرت الزيارة حتى 28 من الشهر نفسه، وقد صرح أصيل تورك

(1) UN , Commodity trade statistics 1971, 1972, 1973, 1974.

(2)Kologlu , op.cit , p 143.

(3) The Middle East Journal (Washington) , Vol.31 , No.3 , 1977, p341.

(4) مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد(48)، 1977، ص 215- 216.

(5) إبراهيم، المصدر السابق، ص 42.

لدى عودته، بأنه تم التوصل إلى اتفاق بين البلدين، يتضمن إقامة سبعة مشاريع صناعية في تركيا تبلغ قيمتها (570) مليون دولار، وستكون حصة تركيا منها ما نسبته 51% من الأسهم العائدة لكل مشروع، وتشمل المشاريع مصانع لإنتاج الورق وسيارات لاندروفر ومحركات الشاحنات ومضخات المياه التي تستخدم في الآبار الارتوازية والمحولات والمولدات الكهربائية ومصنع للأسمدة [1]، كما أثمرت الجهود الدبلوماسية في تلك السنة عن تأسيس شركة صناعية لبناء وصيانة السفن برأسمال قدره (40) مليون دولار، ويكون مركز إدارتها في ليبيا [2]، وينبغي الإشارة إلى أن الحديث عن إقامة ميناء لإصلاح السفن مع تركيا قد بدأ منذ سنة 1975، عندما زار وزير النقل البحري الليبي منصور بدر تركيا في تموز من السنة نفسها[3]، لتنفيذ الاتفاقيات التي أبرمت بين البلدين أثناء زيارة عبد السلام جلود في بداية تلك السنة، إذ وقعّت اتفاقية خاصة بتسهيل الملاحة البحرية بين البلدين، ووافقت تركيا على صناعة عدد من السفن لصالح ليبيا ذات حمولة (10) آلاف طن في الموانئ التركية، وقد زار وفد ليبي تركيا لغرض إعطاء المواصفات التي سوف يتم بموجبها صناعة تلك السفن[4]، وأما تأسيس الشركة المشتركة في هذا المجال فقد جاء وفقاً لبروتوكول التعاون في مجال الاقتصاد والموقع

---

(1)مجلة عالم التجارة (لندن)، المجلد (12)، العدد (9)، 1977، ص 17- 18 ؛ مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (10)، العدد (7)، 1977، ص 9.

(2)Kologlu , op.cit , p142.

(3)The Middle East (London) , No.10, 1975, p 100.

(4) Alp , a. g. e , s 29

في 7 نيسان 1977 من قبل وزير الإسكان الليبي محمد احمد منقوش ووزير خارجية تركيا جاغلكيان في أنقرة [1].

استمر العمل بين البلدين في مجال الاستثمارات الصناعية، ففي أيار 1984، تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي المشترك، وتم بموجبها العمل على تطوير الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة، والعمل في مجال الاستكشاف والإنتاج في حقول الغاز الطبيعي في ليبيا[2]، وكذلك إقامة مصانع لإنتاج الأجهزة المنزلية الكهربائية، وإقامة معارض للأثاث الجاهزة والمفروشات، كما ورد في الاتفاقية أن وفداً ليبياً سيزور تركيا لغرض تنفيذ ما توصل إليه الجانبان برئاسة أمين اللجنة الشعبية للصناعة الليبي عمر المنتصر[3]، وقد شمل التعاون الصناعي بين البلدين مجال البتروكيمياويات والأسمدة وصناعة الأنابيب الفولاذية والصناعات الإلكترونية بموجب اتفاقية عقدت بين البلدين في 2 نيسان 1985[4]، وفي سنة 1987 توصلت اللجنة الاقتصادية المشتركة إلى اتفاق ينص على استمرار التعاون الصناعي في المجالات المذكورة، فضلاً عن إقامة معامل مشتركة لإنتاج المرمر[5]، كما تم توقيع اتفاقية للتعاون الفني وإقامة المشاريع المشتركة، وذلك في استانبول في كانون الأول 1988، ووقع الاتفاقية عن الجانب التركي أركان ساهتيانجي مدير عام الصناعة في وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية، في حين وقعها عن الجانب الليبي أمين لجنة إدارة الجهاز التنفيذي للصناعة الليبي العجيلي فرحات الميري، وجاءت هذه الاتفاقية عملاً بمقتضيات بروتوكول اللجنة الاقتصادية المشتركة، وشملت تعاوناً

---

(1) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (9)، العدد (37)، ص 8.

(2) مجيد، المصدر السابق، ص 225.

(3) Mahli , a.g.e, EK (4).

(4) Mahli , a.g.e, EK (5).

(5) Mahli , a.g.e, EK (6).

بـين البلـدين في مجـال صـناعة المحركـات المختلفـة والإلكترونيـات والصـناعات الصغيرة وصيانة وتصليح المعدات والآلات الزراعية[1].

ـ الزراعة

كانـت ليبيـا تفتقـر إلى مقومـات الزراعـة[*] وكـان هـذا سـبباً في اعتمادهـا عـلى المنتجات الزراعية من الخـارج، ولـكي تقـدم عـلى إقامـة المشـاريع الزراعيـة كـان عليهـا الاعتماد عـلى الخـبرات والتقنيـات الأجنبية،وكـذلك اسـتيراد الأجهـزة والمكـائن الخاصـة بالزراعة من الخارج، مما أدى إلى زيـادة مسـتمرة في قيمـة السـلع الزراعيـة المسـتوردة، فقد ارتفعت من (125,6) مليـون دولار في سـنة 1970 إلى (461) مليـون دولار في سـنة 1975، ثـم وصـلت إلى (650) مليـون دولار في سـنة 1977[2]، وتعـود هـذه الزيـادة إلى الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي لأهميته من الناحية الاقتصادية، وكـذلك الحـد مـن تحول الليبيين من الزراعة إلى الصناعة والهجرة من الريف إلى المدينة، لذلك فان القطـاع الزراعي شهد نمواً واضحاً خلال السنوات 1974 ـ 1977، وبمعدل 13% مقارنة بالسنوات السابقة [3].

ومن هـذا المنطلـق، فقـد كانـت تركيـا طرفـاً مسـاهماً بشـكل أو بـآخر في تطـور النشاط الزراعي في ليبيا، وكانت اغلب الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية الموقعة بين

(1)جريدة أضواء الأنباء، العدد (49) في 2 كانون الثاني 1988.

(*) هناك أسباب تكمن وراء ذلك بدءاً بالمناخ الذي لا يمكـن إلا لنباتـات معينـة قليلـة أن تنبـت هنـاك، فضلاً عن عدم توفر المياه اللازمة للزراعة وقلـة الأراضي السـهلية الخصبة وغلبـة ظـاهرة التصـحر في اغلب مناطق البلاد باستثناء المناطق الساحلية التي تستثمر للزراعة. للتفاصيل ينظر: بريـون، المصـدر السابق.

(2) Roger Owen," The Arab economies in the 1970s),Merip reports , Vol.XI ,No.8- 9, 1981 , p 8.

(3) Ibid , p 4.

البلدين، قد تطرقت إلى العلاقات الزراعية وسبل تطويرها، بدءاً من الاتفاقية الخاصة الموقعة بين البلدين في 30 كانون الأول 1978، ونصت على إقامة شركة زراعية مشتركة باسم الشركة التركية الليبية المشتركة للزراعة والثروة الحيوانية برأسمال قدره (20) مليون دولار مناصفة، وقد تم تعديل بعض الفقرات التي وردت في الاتفاقية في 31 تموز 1979، إذ حصلت الشركة بموجبها على امتياز يعفيها من الرسوم والضرائب الكمركية لمدة عشر سنوات فيما يخص استيراد الآلات والتجهيزات الزراعية [1]، لكن هيكلية الشركة لم تكتمل إلا في 9 تموز 1981، وبدأت بممارسة نشاطها منذ ذلك التاريخ، ومع هذا فان الشركة واجهت مشاكل كثيرة خاصة من الجانب التركي الذي ماطل في تخصيص الأرض اللازمة لها، إذ كان من المفترض وحسب الاتفاقية أن تخصص تركيا مساحة (120) ألف دونم من الأراضي للشركة، ولم يحدد الجانب التركي في حينه نوعية ملكية الأرض، وفي سنة 1983، اقترح الأتراك منح الشركة أراضي بمساحة (150) ألف دونم من مزرعة تسمى بعين الغزال (ceylan pinar)، لكن عدم توفر الشروط الكافية فيها كانت سبباً في رفض ليبيا للاقتراح التركي، ثم اقترحت تركيا تخصيص أراضي في مناطق أخرى مساحتها (17) ألف دونم، إلا أن الجانبين لم يتوصلا إلى حل نهائي لمشكلة الأرض حتى سنة 1990، خاصة وان الجهات التركية المالكة للأرض كانت تطالب بمبالغ كبيرة لقاء تأجيرها [2]، ومع ذلك فان الشركة أدت دوراً كبيراً في مجال تطوير العلاقات في الجانب الزراعي، وعملت على زيادة النشاط التجاري الزراعي بين البلدين بشكل ملموس كما يتبين في الجدول التالي.

(1) Kurtulus , a. g. e , s 90- 91.

(2) Mahli , a. g. e , s 189- 191.

جدول رقم (10)

النشاط التسويقي العام للشركة (1981- 1989)

السنة	نوع البضاعة	المقدار رأس / طن	المبلغ / دولار
1981	حيوانات حية	99,131 رأس	13,613,288
1982	شعير حيوانات حية	45,750 طن 74,764 رأساً	9,057,000 10,942,950
1983	شعير شتلات أشجار الفواكه طيور بقوليات آلات زراعية خراف	84,250 طنا 500,925 شتلة 2,000 طيرا 2,400 طن 30 آلة 47,288 رأس	14,893,000 610,550 61,000 1,804,617 25,000 6,651,517
1984	شتلات أشجار الفواكه طيور آلات زراعية بذور مختلفة بقوليات اللحوم	911,875 شتلة 19,000 طير 60 آلة 6,950 كغم 2,048,950 طن 1,045,602 كغم	1,315,118 241,100 11,500 107,500 1,384,602 3,345,926
1985	شتلات مختلفة معجون الطماطة اللحوم	661,717 شتلة 2,000 طن 229,086 كغم	606,847 130,000 733,075

	بذور مختلفة	3,800 كغم	63,000
1986	شتلات مختلفة	185,064 شتلة	1,539,244
	بقوليات	3,500 طن	2,905,000
	شتلات الأزهار	11,200 شتلة	5,730
	معجون الطماطة	4,000 طن	2,060,000
	بذور الفواكه	1,029 كغم	18,168
	خراف حية	61,354 رأس	5,469,052
1987	شتلات الفواكه	1,101,000 شتلة	1,376,000
	بذور الفواكه	750 كغم	22,200
	بقوليات	4,297 طن	2425,659
	خراف حية	133,905 راس	13,359,754
	معجون الطماطة	2,000 طن	940,000
1988	شتلات الفواكه	600,000 شتلة	1,200,000
	شتلات أخرى	800,000 شتلة	320,000
	شتلات الزيتون	200,000شتلة	600,000
	فراخ الدجاج	2,000 طن	900,000
1989	شتلات الفواكه	542,375 راس	941,507
	فواكه مختلفة ومحاصيل نباتية أخرى		1,782,000
المجموع			101,782,000

(*) Mahli , a. g. e , s 190

وفي الاتفاقية الشاملة التي وقعت بين البلدين في سنة 1979، تم التركيز في بعض جوانبها على التعاون في مجال الزراعة، وبالذات في مجال تقديم المعونات التقنية والخبرة، وكذلك تزويد ليبيا باحتياجاتها من المعدات الزراعية [1]، وقد تطورت العلاقات بين البلدين خلال السنوات اللاحقة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، كما تعهدت تركيا بتأمين ما تحتاجها ليبيا من المكائن والآلات الزراعية لحين تمكن البلدين من إقامة مؤسسات صناعية مشتركة لهذا الغرض[2]، ويبدو أن المباحثات والاتفاقيات في كثير من الأحيان لم تكن تؤدي إلى نتيجة ملموسة وذلك لكثرة المشاكل السياسية التي اعترضت العلاقات الثنائية في عقد الثمانينات.

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 37.

(2) المصدر نفسه، ص 38.

وفي سنة 1984، نتج عن اجتماعات اللجنة الاقتصادية الليبية التركيـة المشـتركة في أيار من تلك السنة عدة مقترحات قدمها الجانب الليبـي في مجـال الزراعـة، مـن شـأنها العمل على تطوير العلاقات في هذا المجال، فقد طلب المسؤولون الليبيون مـن نظـرائهم الأتراك في اللجنة إنشاء عدة شركـات زراعيـة، منهـا شركـة لصـناعة السـاحبات الزراعيـة وقطع غيارها وورش للتصـليح، وكـذلك شركـة لصـناعة مكـائن الحفـر ومضـخات الميـاه الخاصة بالزراعة، ومعمل لصناعة الأدوات الاحتياطية لهـا، كـما طلبـت ليبيـا مـن تركيـا تقديم المساعدات الفنية وتزويدها بـالخبراء لإنشـاء مشـاتل بمسـاحة (800) دونـم مـن الأراضي الخاصة بزراعة العنب وأنواع مختلفة من زهور الزينة، وقد اتفق الطرفـان عـلى إنهاء دراسة هذه المشاريع حتى أيلول من السنة نفسها' كما أن الطرف التركي كان ينـوي تكليف ليبيا بإقامة عدد من المشاريع الخاصة بالدواجن على أراضـيها، في حـين أن ليبيـا عزمت على استقدام الخبراء الأتراك في مجال تربية الدواجن وإنتـاج البـيض، فضـلاً عـن عمال فنيين وأطباء بيطريين، وكذلك عمال ومختصين في إنتاج الحليب ومشتقاته، وذلـك بموجب اتفاقية ستوقع في أنقرة خلال شهرين من انتهاء اجتماعات اللجنة الاقتصادية[1].

إن المباحثات التي جرت في سنة 1985، اثر تدهور العلاقات بـين البلـدين، أثمـرت عن عقد صفقات تجارية في مجـال الزراعـة والـثروة الحيوانيـة تقـوم بتنفيـذها الشركـة التركية الليبية المشتركة، وقد شملت إقامـة مؤسسـات مشـتركة في هـذا المجـال، ونتيجـة للاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في أنقرة بتـاريخ 24 أيلـول 1985، والـذي جـاء أساسـاً لتلافي المشكلات المالية المتعلقة بين البلدين، تعهدت تركيا بتزويد ليبيا

(1) Mahli , a.g.e, EK (4).

بـ (200) ألف طن من القمح التركي، فضلاً عن زيت الزيتون[1]، وكان الطرفان قد ناقشا مسألة تأسيس تلك المؤسسات الصناعية الخاصة بالزراعة في اجتماعات اللجنة الاقتصادية في أنقرة بين 26 ـ 29 نيسان من تلك السنة، وتتولى تلك المؤسسات مسؤولية تصليح وتعمير وصيانة المكائن والأجهزة الزراعية ومكائن تسوية الأراضي ومضخات المياه ووسائط النقل الزراعي، وتم الاتفاق أيضاً على إقامة مزرعة للعنب بمساحة (800) دونم، بإشراف خبراء ومختصين أتراك، وكانت تركيا قد وعدت بدراسة هذا المشروع في سنة 1984[2].

حققت الشركة التركية الليبية المشتركة للزراعة والثروة الحيوانية إنجازات جيدة في مجال الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية والآلات والمعدات التي تسهم في تطوير الجانب الزراعي، فضلاً عن ورش الصيانة والتصليح وغيرها، كما أن الشركة كانت قد نفذت عدة صفقات خاصة، ومنها تجارة الأغنام المعدة للأضاحي، ومن أهم تلك الصفقات الصفقة التي تم إنجازها في سنة 1988، والتي تراوحت قيمتها بين (14ـ 15) مليون دولار[3]، والجدير بالذكر، أن الشركة العربية الليبية المالية للزراعة والثروة الحيوانية كان لها دوراً بارزاً في إنجاح المساعي الرامية إلى تطوير العلاقات الزراعية، وبعد النجاح الذي حققته تلك الشركة في جمهورية مالي، الأمر الذي شجع على تأسيس شركات مماثلة في عدد من الدول الأخرى مثل تركيا وبيرو والبرازيل وباكستان وأثيوبيا وغيرها وعادة كانت تلك الشركات

---

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 41 ؛

Kologlu , op.cit , p 142.

(2) Mahli , a.g.e, EK (5).

(3) جريدة أضواء الأنباء، العدد (26) في 24 حزيران 1988.

تمول من قبل ليبيا والكويت[1]، وكان نشاط الشركة التركية المشتركة قد أسهم بشكل مباشر في تطوير الزراعة في البلدين، فضلاً عن تنشيط القطاع التجاري وكما هو موضح في الجدول رقم (10).



(1) يوسف حلباوي، " المشاريع العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي "، مجلة شؤون عربية، العدد (54)، تونس، 1988، ص 122.

المبحث الثاني

الشركات التركية وقطاع المقاولات في ليبيا

واجهت ليبيا منذ اكتشاف النفط مشكلة زحف السكان نحو المدن وبأعداد كبيرة وخاصة باتجاه مدينتي طرابلس وبنغازي، مما أدى إلى ظهور أحياء الصفيح، وقد سببت تلك الظاهرة زيادة كبيرة في الطلب على الأراضي، مؤدية إلى ارتفاع أسعارها، ورافق ذلك أيضاً ارتفاعاً في أجور العمالة، ومن ثم تكلفة البناء، وانعكست أثارها على جميع نواحي الحياة الأخرى، ومن اجل وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة الكبيرة التي واجهت البلاد، خصصت الحكومة الليبية لقطاع الإسكان والمرافق الخدمية في خططها التنموية مبالغ طائلة، ففي خطة التنمية الثلاثية (1972 ــ 1975)، خصص مبلغاً قدره (124,762) ألف دينار ليبي [1]، وكانت تلك الخطط سبباً في تهافت الشركات الأجنبية على البلاد في سبيل الحصول على عقود عمل في ليبيا، في ظل عدم وجود الشركات المحلية للقيام بتلك المهمة، كانت الشركات التركية قد نالت نصيباً جيداً من عقود العمل في مجال البناء وغيره، فقد بلغت قيمة المقاولات التي حصلت عليها الشركات التركية في سنة 1974 (9,935,000) دولار[2].

أخذت ليبيا تجني ثمرة خططها في مجال البناء،ففي نهاية سنة 1972 تسلمت (6687) وحدة سكنية موزعة على أنحاء الجمهورية[3]، في حين بلغ عدد الوحدات

---

(1) وزارة الإعلام والثقافة إدارة العلاقات العامة، منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر في عيدها الثالث، مطابع الجمهورية العربية الليبية (طرابلس، 1972)، ص 11.

(2) روبنس، المصدر السابق، ص 132.

(3) وزارة الإعلام والثقافة، المصدر السابق، ص 115.

السكنية التي تسلمتها المؤسسة العامة للإسكان في ليبيا حتى نهاية سنة 1975 حوالي (36,863) وحدة سكنية في مختلف أنحاء البلاد، ثم تم التعاقد على مشاريع في مجال البناء والخدمات، بلغت (104) عقداً تصل كلفتها الإجمالية إلى (55) مليون دينار ليبي، وهي موزعة على مناطق طرابلس الغرب وبنغازي وغريان والزاوية والخمس ومصراتة والجبل الأخضر والخليج وسبها[1].

بدأ عدد الشركات التركية بالازدياد منذ سنة 1975، بسبب التطور الكبير الذي حصل في العلاقات السياسية بين البلدين، فقد أخذت تركيا تميل نحو ليبيا بشكل كبير، أملا في الحصول على عوائد النفط الليبية بالعملات الصعبة، وتوظف في إقامة مشاريع اقتصادية وخدمية في البلاد، لذا فقد زاد عدد المقاولين الأتراك، وعملت تركيا على تقديم المعونات التقنية من اجل تطوير المشاريع الاقتصادية في المجالات المختلفة، فقد حصلت كل من شركة توركيش (Turkis) وشركة آكاي (Akay) التركيتين على عقد عمل في ليبيا بقيمة (30) مليون ليرة تركية لتوسيع وتطوير ميناء طرابلس[2].

وقد حصلت مجموعة من الشركات التركية المؤتلفة في مجال البناء على عقد في سنة 1975، بلغت قيمته (59,314,372) ديناراً ليبياً، ويشمل العقد إقامة (3562) وحدة سكنية في البلاد، وتأتي ضمن هذا المشروع إقامة قرية في زنزور الواقعة غرب مدينة طرابلس بواقع (1682) وحدة سكنية وبكلفة (15,682,873) دينار ليبي، وتضمن العقد أيضاً بناء مجمع سكني في وادي الشاتي في عمق الصحراء بالقرب من مدينة سبها بواقع (1880) وحدة سكنية، وبلغت كلفتها

---

(1) مجلة الأهرام الاقتصادي (القاهرة)، العدد (497)، 1976، ص 33.

(2) Co-authers,The Middle East and North Africa 1974- 1975, op.cit , p 529 ; Kologlu , op.cit , p 143.

(33,631,499) دينار ليبي، ويعد هذا العقد ثمرة اتفاقية التعاون التي وقعها البلدان في سنة 1975، خلال زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود لأنقرة[1]، والجدير بالذكر، أن هذا العقد قد زاد فيه عدد الوحدات السكنية عن ما ورد في اتفاقية 1975، إذ أشارت إلى (2000) وحدة سكنية وفندق كبير يضم (250) سريراً[2]، وكانت الاتفاقية قد نصت على مشاريع أخرى أيضاً مثل إقامة طريق بري بطول (350) كم بين سبها والوادي، وكذلك عقد عمل في ميناء بنغازي ومشروع ميناء زوارة للصيد[3].

تعد شركة انكا التركية من اكبر شركات البناء في تركيا، وهي شريكة مع المؤسسة الألمانية بولنسكي وبلفنغر (Bolensky and Bilfinger)، وعملت في ليبيا في مجال البناء وإقامة المصانع، إلى جانب عدد كبير من الشركات التركية الأخرى[4]، التي أخذت أعدادها بازدياد كبير في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي وتنوعت أعمالها بعد أن كانت تقتصر في السنوات السابقة على قطاع البناء[5]، مثل الصيانة ووضع التصاميم الهندسية والمسح وعمليات الاستكشاف[6] وفي الجدول التالي تتبين الزيادة الكبيرة في إعداد الشركات التركية وأعمالها في ليبيا.

---

(1) The Middle East (London) , No.11,1975 , p 52.

(2) The Middle East , " New roads" , op.cit , p 57.

(3) Alp, a. g. e , s 28.

(4) ر. يورك اوغلو، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الإمبريالية، ترجمة فاضل لقمان، دار ابن رشد، (بيروت، 1979)، ص 43.

(5) سليم الكين، " العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والدول الإسلامية منذ عام 1970"، ترجمة قسمة عزيز يوسف، سلسلة البحوث المترجمة رقم (24)، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، ص8.

(6) لبكي، المصدر السابق، ص 141.

الجدول رقم (11)

الشركات التركية وعقود أعمالها في ليبيا (1978ـ 1989) آلاف الدولارات

السنة	عدد الشركات	قيمة العقود	السنة	عدد الشركات	قيمة العقود
1978	13	ـ	1984	105	8657
1979	19	ـ	1985	105	8657
1980	34	2346	1986	111	9266
1981	68	7100	1987	36	6329
1982	98	8167	1988	40	7723
1983	105	8565	1989	44	9935
المجموع					76745

(*) لبكي، المصدر السابق، ص 141، خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية (بغداد، 1990)، ص 153 ؛ جلال عبدا لله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (23)، (أبو ظبي، 1998)، ص 104- 105 ؛

Turkey yearbook 1988 , op.cit , p 218 ; Office of the prime minister , Turkey yearbook 1993, (Ankara, 1993) , p 138.

فتحت الاتفاقية الموقعة بين البلدين في سنة 1979، آفاقاً جديدة أمام الشركات التركية للفوز بعقود عمل جديدة في المجالات المختلفة، كذلك ازداد عدد الشركات بحدود الضعف، ثم زاد العدد بشكل كبير في السنوات اللاحقة حتى وصل في سنة 1986 إلى (111) شركة، ثم بدأ العدد بالتراجع في السنوات اللاحقة وكما هو مبين في الجدول رقم (11)، ويعود ذلك إلى انخفاض عوائد النفط الليبية، إلى جانب حالة عدم الاستقرار السياسي نتيجة للتهديدات الخارجية والظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد في فترة الثمانينات من القرن الماضي.

كان مجموع الشركات التركية العاملة في البلاد العربية في سنة 1978، قد بلغ (22) شركة، كانت (13) منها تعمل في ليبيا، ثم ارتفع العدد إلى (113) شركة في سنة 1981، كان عدد العاملة منها في ليبيا (68) شركة، وقد وصل العدد إلى (300) شركة مع منتصف الثمانينات، وكان بينها (105) شركة تعمل في ليبيا، وقد حققت تلك الشركات أرباحاً طائلة لقاء أعمالها، فقد وصلت قيمة العقود التي حصلت عليها إلى (15,5) مليار دولار من بينها (8657) مليون دولار قيمة العقود الممنوحة لها من قبل ليبيا وحدها في سنة 1979، وقد تراجع عدد الشركات وقيمة عقودها في سنتي 1987 و 1988 نتيجة للأسباب التي تم الإشارة إليها [1]، وإزاء هذا التطور في عمل الشركات التركية وزيادة عددها، أقدم البلدان على تأسيس شركات مشتركة في هذا المجال لتنسيق العمل وتسهيل مهمتها، فقد أسست شركة باسم شركة التوظيف والإنشاء المشترك برأسمال قدره (500) ألف دولار، وشركة أخرى باسم شركة المشاورة والهندسة المشتركة برأسمال قدره مليون دولار [2]، مقرها العام في مدينة بنغازي الليبية، والجدير بالذكر أن الشركة واجهت مشاكل كثيرة عرقلت أعمالها، بسبب عدم وجود آلية خاصة متفق عليها من قبل الجانبين، وكذلك عدم وجود امتيازات خاصة تعفيها من الضرائب والرسوم، وحتى أن الأرباح القليلة التي حققتها الشركة لم تكن باستطاعتها تحويلها إلى تركيا، ولم تثمر الجهود التي بذلت في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين عن نتائج إيجابية حول موضوع الشركة [3].

تواصلت الشركات التركية في إنجاز أعمالها والفوز بعقود جديدة في ليبيا، فقد تمكنت الشركات التركية المشتركة من إنجاز المرحلة الأولى من مشروع مد خط

(1) روبنس، المصدر السابق، ص 127.

(2) Kurtulus , a. g. e , s 91.

(3) Mahli , a. g. e , s 188.

كهرباء إلى ميناء طرابلس في سنة 1979[1]، في حين فازت شركات تركية أخرى بعقد عمل في مجال الاتصالات بقيمة (800) مليون دولار[2].

إن المشاريع التي أقدمت الشركات التركية على تنفيذها في ليبيا، كان أثرها إيجابياً على تركيا في كثير من المجالات، فقد أسهمت كثيراً في زيادة حجم التجارة بين البلدين، وكذلك الامتصاص من حجم البطالة في تركيا، إذ كانت تلك الشركات تعتمد غالباً على الأيدي العاملة التركية، وكان عدد من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين يؤكد هذه المسألة[3]، وقد رافق تنفيذ المشاريع العمرانية في ليبيا، زيادة الطلب على المواد الإنشائية من الأسمنت والكلس والزجاج والمفروشات والأجهزة وأدوات التأسيسات الكهربائية والصحية، والأدوات المكتبية والأصباغ وغيرها، كما ورد في الإحصائيات الرسمية للسلع التجارية للهيئة الأمم المتحدة (commodity trade stastistics)، وكان الجزء الأكبر منها يستورد من تركيا.

وفي سنة 1981، حصلت الشركات التركية على عدد من العقود وبقيم مختلفة، ففي شباط من تلك السنة، فازت عدد من الشركات التركية بعقد في مجال البناء تضمن إقامة (900) وحدة سكنية، إلى جانب عقدين آخرين بقيمة (128) مليون دولار لإنشاء عدد من المدارس والمراكز الصحية، وفي نيسان تم التوقيع على عقد لبناء وتجهيز مجمع للعمال بقيمة (39) مليون دولار، ويسمى بمشروع الصحراء والذي ترعاه المؤسسة الأميركية للأغذية في منطقة فزان، وقد وصلت قيمة العقود التي حصلت عليها المجموعة التركية المسماة ليباز (Libas) (750) مليون دولار[4]، ويبدو أن نشاط الشركات التركية كان يسير بشكل كبير ومتسارع، فقد قفزت قيمة

(1) The Middle East (London) , No.76 , 1979 , p 108.

(2) Qu Ec Re of Libya … , 3rd quarter , 1979 , p 9.

(3) Kurtulus , a. g. e , s 164.

(4) Qu Ec Re of Libya … , 2nd quarter , 1981 , p 9.

العقود إلى أكثر من الضعف، إذ وصلت إلى (7100) مليون دولار في السنة نفسها، في حين كانت في السنة السابقة تقف عند حدود (2346) مليون دولار، ويأتي ذلك نتيجة لحصول تلك الشركات التركية على عقود متنوعة، فبعد العقود التي حصلت عليها تلك الشركات في نيسان من تلك السنة، منحت الشركات التركية أيضاً في صيف السنة نفسها عدة عقود جديدة، تضمنت إنشاء مصانع خاصة بقولبة الفحم الحجري والزيت النباتي، وإقامة المدارس والمراكز الصحية ومكاتب البريد والتأسيسات الصحية وتشمل شبكات إسالة ومد أنابيب الصرف الصحي، وكان من بين هذه المشاريع مشروع كبير خاص بالبناء في مدينة درنة بقيمة (250) مليون دولار[1]، كما حصلت شركة كاستل انشاءات (Kastel Insaat) التركية على عقد خاص بتنفيذ مشروع للإسكان والخدمات الاجتماعية بقيمة (400) مليون دولار[2]، ومن المهم القول هنا، بان الشركات التركية أخذت تنافس الشركات الدولية العملاقة، وخاصة شركة توركيش وشركة آكاي التركيتين اللتين كان لهما دور واضح في تنفيذ المشاريع الكبيرة في ليبيا[3]، ويأتي ذلك بسبب الدعم الليبي للشركات التركية، والملاحظ ان الحكومة الليبية كانت تمنح بعض التسهيلات للمقاولين الأتراك، ومنها إعفائهم من شروط معينة كانت تطبق على المقاولين الأجانب الآخرين مثل تقديم الضمانات والمستندات التي تثبت قيام الشركة المتعاقدة بتنفيذ أعمال بناء مشابهة في البلدان الأخرى[4].

(1(Qu Ec Re of Libya … , 4th quarter , 1981 , p 11.

(2) The Middle East (London) , No.81, 1981, p69 ;

مجلة الوطن العربي (باريس)، العدد (232)، 1981، ص 54.

(3) Qu Ec Re of Libya … , 1st quarter , 1981 , p 9.

(4) الناصري، المصدر السابق، ص 154.

وقد حصلت مجموعة أخرى من الشركات التركية في سنة 1981، على عقود أخرى مختلفة فقد قامت مؤسسة تاهوت كونسوربي يومو بالدراسة والإعداد لمشاريع في ليبيا تبلغ قيمتها (363) مليون دولار، كما أن شركة ميسا ميسكين تعاقدت مع السلطات الليبية على تنفيذ مشاريع بقيمة (230) مليون دولار، في حين قدرت قيمة العقود التي حصلت عليها شركة ساراك اوغلو (Sarak Oglu) (950) مليون دولار[1].

وفي الشهور الأخيرة من سنة 1981، حصلت الشركات التركية على عقود جديدة إضافية تضمنت إقامة الفي وحدة سكنية بقيمة (575) مليون دولار في مختلف المدن الليبية، منها ألف منزل في مصراتة وحدها، و(80) عمارة سكنية وذلك حسب ما جاء في تصريح وزير الاقتصاد التركي، والذي أشار أيضاً إلى تأثير ذلك في زيادة العمليات التجارية بين البلدين[2]، ويأتي هذا النشاط الكبير للشركات التركية على اثر البروتوكول الاقتصادي الموقع بين البلدين في نيسان 1981، نتيجة لزيارة التي قام بها نائب رئيس الوزراء التركي تورغوت اوزال في ذلك الشهر، حيث كانت ليبيا تحتل أهمية خاصة لدى المسؤولين الأتراك، ففي قطاع المقاولات، كانت ليبيا تأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة العقود الممنوحة للشركات التركية[3].

بدأت الشركات التركية العاملة في ليبيا منذ سنة 1982، تواجه مشاكل مالية مع الحكومة الليبية، بسبب عدم استقرار السوق الليبية لأسباب سياسية واقتصادية،

---

(1) نهى عبد الكريم فرحان، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (ملغي)، سلسلة الدراسات التركية رقم (9)، (بغداد، 1984)، ص 18 ؛ كامل، المصدر السابق، ص 119.

(2) Qu Ec Re of Libya … , 1st quarter , 1982 , p 9.

(3) فرحان، المصدر السابق، ص 20 ؛ لبكي، المصدر، السابق، ص 140.

خاصة في أعقاب تبليغ (30) شركة تركية بوجوب تعليق أعمالها في البلاد، بسبب تقويم الأوليات الإنمائية في البلاد، نتيجة الظروف الخاصة التي تمر بها، فضلاً عن تأجيل تنفيذ أكثر من (200) مشروع بناء، تعاقدت الحكومة الليبية مع الشركات التركية لتنفيذها[1]، وقد أعلنت ليبيا أنها سوف تؤجل دفع مستحقات الشركات الأجنبية، مما شكل إزعاجاً لحكومات تلك الشركات ومن بينها تركيا التي شملها القرار الليبي، إذ كان من المفترض أن تسدد مبلغاً قدره (300) مليون دولار للمقاولين الأتراك، وبعد مباحثات طويلة حول هذه المسألة وافقت الحكومة الليبية على تسديد جزء من تلك المستحقات بالنفط [2].

إن المباحثات الدبلوماسية بين البلدين حققت نجاحاً في سبيل تجاوز تلك المشكلات، إلا أنها كانت تبرز بين الحين والآخر ووفقاً للظروف، فقد كانت غالباً تحل تلك المشكلات بإقامة مشاريع بديلة بين البلدين، خاصة في سنة 1984، فقد توترت العلاقات بشكل كبير بعد التأييد التركي لعودة مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، وانعكس هذا الموقف سلباً على مصالحها الاقتصادية في ليبيا التي كانت تقف ضد التوجهات المصرية، فقد اتخذت الحكومة الليبية بعض الإجراءات ضد مصالح الشركات التركية في مجال البناء، ففي آذار سنة 1985، أعلنت الحكومة التركية بأن مشاغل (30) شركة أساسية تركية مخصصة للبناء قد أغلقت لأن ليبيا كانت تواجه صعوبات فيما يتعلق بإيراداتها النفطية وان الأولويات قد تغيرت في مجال التنمية [3]، ولم تأخذ اقتراحات اللجنة الاقتصادية التي اجتمعت في نهاية شهر

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 39.

(2) Qu Ec Re of Libya ... , 2nd quarter , 1982 , p 1 ; Ibid , 3rd quarter , 1982, p 12.

(3) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 40 ؛ تركيا في الصحافة الفرنسية، المصدر السابق، ص 65.

نيسان 1985 طريقها لحل المشكلات العالقة بين البلدين، ومنها دفع المستحقات المالية وتغيير الشركات التركية التي لا تتمكن من إنجاز المشاريع المكلفة بها إلى شركات تركية أخرى ذات كفاءة أعلى لإكمالها، وتعهدات ليبيا بتسهيل عملية نقل المعدات والمكائن العائدة إلى الشركات التركية من مشروع إلى آخر [1]، مما دفع بالمسؤولين الأتراك إلى إرسال وفد للتفاوض وإيجاد حل لمشكلة المقاولات، وعليه فقد شهد شهر حزيران حركة دبلوماسية نشطة، وحققت بعض الخطوات الإيجابية لحل الموقف، وذلك على اثر الزيارة التي قام بها وزير الصناعة التركي جاهد ارال (Cahit Aral) في 25 حزيران 1985 إلى ليبيا، مبعوثاً من قبل رئيس الوزراء التركي اوزال، وتعد تلك الزيارة الثانية لمسؤول تركي رفيع المستوى في اقل من أسبوعين، نظراً لتوتر العلاقات والموقف الحرج للشركات التركية العاملة في ليبيا، وكان ارال يحمل معه أراء جديدة تأخذ بعين الاعتبار تدني العوائد المالية من النفط نتيجة لانخفاض سعره في الأسواق العالمية، ومع ذلك فان الطرفين لم يتوصلا إلى حل نهائي، بالرغم من التقدم الذي حصل في المباحثات [2].

واستكمالاً للجهود المبذولة من اجل التوصل إلى حل نهائي لتلك المشكلة، قام أمين اللجنة الشعبية العامة محمد المرزوق بزيارة أنقرة في 22 أيلول 1985، وتم بحث المشكلة في اليوم الثاني، وتناولت المباحثات إلى جانب المبالغ المالية المستحقة الدفع والبالغة (400) مليون دولار للمقاولين والعمال الأتراك، تناولت المجالات الاقتصادية الأخرى، والتي جاءت كجزء من الحل لتلك المشكلة [3]، وتوصل الطرفان في 24 من الشهر نفسه إلى اتفاق تضمن عدة نقاط كان أولها، أن تقوم

---

(1) Mahli , a. g. e , EK (V).

(2) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 40.

(3) The Middle East journal (Washington), Vol.40, No.1 , p 136 ;
مجلة التعاون الاقتصادي (أنقرة)، المجلد (6)، العدد (24)، 1985، ص 73.

تركيا باستيراد (4) ملايين طن من النفط الخام الليبي خلال سنة 1986، يخصص مليون طن منها لتسديد ديون المقاولين الأتراك، وان تقوم الحكومة الليبية بتخفيض السعر المتفق عليه سابقاً والذي كان يبلغ (32,75) دولار للبرميل الواحد، وان يفتح المصرفين المركزيين الليبي والتركي حسابين خاصين لتحويل الأموال المستحقة للمقاولين الأتراك في ليبيا، كما نص الاتفاق على تسديد ليبيا ما نسبته 60% من الأموال المتبقية بالدولار و40% بالدينار الليبي، وان تستعمل ليبيا أي فائض تحققه من جراء ذلك في شراء سلع تركية [1]، ويبدو أن تركيا عرفت كيف تستثمر الاتفاق بحيث جاءت نتيجته إيجابية، إذ كانت هي بحاجة أساساً إلى النفط لتعويض النقص الحاصل في تركيا لهذه المادة وبأسعار تفضيلية أيضاً، ناهيك عن استرداد ديون المقاولين والعمال الأتراك، في حين كانت الفائدة التي جنتها ليبيا هي تسديد الجزء الأكبر من ديونها بالنفط عن طريق المقايضة والفرق الحاصل في العملة، فضلاً عن ان الاتفاق شمل جوانب أخرى تعود بالفائدة للبلدين.

كانت سنة 1986 قد شهدت تواجد اكبر عدد من الشركات التركية العاملة في ليبيا، ووصلت قيمة العقود إلى أعلى مستوى لها في تلك السنة، وذلك لان الاتفاق الليبي التركي لسنة 1985 أزال جميع التوترات في العلاقات بين البلدين، إلا أن ما شهدته سنة 1986 من مواقف بسبب العدوان الأميركي على ليبيا، كان سبباً في تدهور العلاقات من جديد بين البلدين، وظهرت أثارها بشكل واضح في سنة 1987، إذ انخفض عدد الشركات التركية في ليبيا وبشكل ملفت للنظر، واستمر الحال كذلك حتى سنة 1989، وكما هو مبين في الجدول رقم (11)، بالرغم من المحاولات الجادة لرأب الصدع والاتفاقيات التي تم توقيعها في تلك الفترة، والسبب

(1) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 41.

يعود إلى الوضع الاقتصادي لليبيا الذي تعرض إلى انتكاسات متواصلة منـذ بدايـة عقد الثمانينات وحتى نهاية فترة هذه الدراسة، نتيجة سياسات النظام الليبي العسكرية وتدني أسعار النفط.

المبحث الثالث

المصارف والمساعدات المالية والسياحة

اتخذت الحكومة الليبية منذ الأشهر الأولى من قيام النظام الجمهوري في البلاد سلسلة من الإجراءات في الشأن الاقتصادي، فقد ارتأت تخليص اقتصاد البلاد من سيطرة الشركات الأجنبية، وقد شملت الإجراءات النواحي الاقتصادية المختلفة، ومن بينها المصارف الليبية التي تسيطر عليها المصارف الأجنبية، لذا فقد قرر مجلس قيادة الثورة الليبية في تشرين الثاني 1969 تطبيق مبدأ التلييب (أي جعله ليبياً) الإلزامي على جميع المصارف العاملة في البلاد بنسبة 51%، وقد تم وضع هذا القرار في إطار قانوني في أيار 1970[1]، وبذلك أصبح مصرف ليبيا بكامله مملوكاً للدولة، في الوقت الذي أعلن عن تأميم عدة مصارف أجنبية وتوحيدها باسم مصرف الوحدة الذي تملك الدولة نسبة 49% منه في حين يملك القطاع الخاص نسبة 51% من أسهم المصرف[2]، والجدير بالذكر أن مصرف ليبيا هو امتداد للبنك الوطني المركزي الليبي الذي أسس في نيسان 1956، وكانت عدة حكومات أسهمت في مده بالخبراء لإعداد القانون الأساسي له وإدارته في المرحلة الأولى ومن بينها الحكومة التركية[3].

(1) احمد مراد، " حول تأميم الملكية الأجنبية في الجهاز المصرفي الليبي "، مجلة المعرفة، العدد (111)، دمشق، 1971، ص 36- 40.

(2) المصدر نفسه، ص 43.

(3) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، المصدر السابق، ص 266.

عملت الحكومة الليبية على الاستفادة من إيرادات النفط الكبيرة في مجال الاستثمار الخارجي لتلك الأموال، فقد باشرت بتأسيس عدة مصارف مع دول أخرى مثل البنك العربي الأسباني في مدريد بمشاركة الكويت وأسبانيا ومصرف انتركونتننتال العربي ومقره في باريس بالاشتراك مع الجزائر مناصفة، والبنك العربي للتثمير والتجارة الخارجية ومقره في ابو ظبي وبمشاركتها[1]، وفي سنة 1972 تم إنشاء المصرف العربي الليبي الخارجي بقانون صدر من مجلس قيادة الثورة، وبرأسمال قدره (20) مليون دولار لمزاولة الأعمال المالية والمصرفية وتمويل المشاريع الإنمائية خارج ليبيا، وكان له نشاط فاعل خارج البلاد[2].

ومنذ وقت مبكر من عمر الثورة، بدأت ليبيا باستثمار الأموال في الدول النامية، وكانت ليبيا من الدول السباقة في منح المساعدات لتلك الدول، فقد قدر حجم المساعدات خلال السنوات 1970 ـ 1977 بـ (8887) مليون دولار[3]، ويبدو أن التوتر الذي شاب العلاقات الليبية مع الدول الغربية في أعقاب الثورة كان سبباً إلى التوجه الليبي في دعم الدول النامية، والسبب نفسه يقف وراء دعوة وزير النفط الليبي عز الدين المبروك في منتصف سنة 1974، الدول النفطية إلى استثمار الفائض من عائداتها النفطية في البلدان النامية، بدلاً من إيداعها في المصارف الأميركية والأوربية، وذلك لتحريرها سياسياً واقتصادياً من هيمنة تلك الدول ومصارفها [4].

---

(1) عبد القادر سيد احمد، الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط أهميتها وتوزيعها، معهد الإنماء العربي (بيروت، 1977)، ص 93.

(2) أمين اسبر، أفريقيا والعرب، دار الحقائق (د.م، 1980)، ص 129.

(3) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (11)، العدد (22)، 1979، ص 8.

(4) المصدر نفسه، المجلد (6)، العدد (48)، 1974، ص 6.

وقد نالت تركيا نصيباً جيداً من الاستثمارات والمساعدات الليبية، خاصة بعد الانفراج الكبير في العلاقات بعد الزيارة التي قام بها عبد السلام جلود إلى أنقرة في سنة 1975، إذ وافق جلود من حيث المبدأ على جدولة الديون التركية المتأتية من النفط، وتوفير الضمانات لمساعدة تركيا في مواجهة العجز في مجال النفط من خلال تفضيلها على الدول الأخرى في تعاملاتها الخارجية[1]، وأثمرت الزيارة أيضاً عن اتفاق مبدئي لإنشاء مصرف مشترك، يمنح الأولوية للعمليات الخاصة بالاستثمار المشترك والتنمية في كلا البلدين[2]. وبدأت المفاوضات بين البلدين لوضع الترتيبات اللازمة لذلك في أيار 1975، وكان من المقرر ان يكون رأسمال المصرف (25) مليون دولار، في الوقت الذي كانت عدة مصارف تركية تدرس إمكانية فتح فروع لها في ليبيا[3]، وقد جاء الإعلان النهائي عن تأسيس هذا المشروع في أعقاب أول دورة للجنة الاقتصادية التركية الليبية المشتركة في11 آب 1975 في طرابلس الغرب على اثر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي جاغلكيان إلى ليبيا، وقدر رأسمال المصرف بـ (15) مليون دولار ويكون مقره في استانبول، يتقاسم البلدان رأسماله، والهدف منه تمويل مشاريع التنمية وتشجيع الاستثمارات في الدول العربية والأجنبية[4]، وكانت تركيا ترجو منه أيضاً القيام بتمويل الشركات التركية العاملة في الأقطار العربية والعمال الأتراك فيها، فضلاً عن إدارة الأمور المصرفية الخاصة بدخول الرأسمال الأجنبي وخروجه من تركيا، فضلاً عن الرأسمال القادم

---

(1) Liel , op.cit , p 73.

(2) The Middle East , " New roads ..." , op.cit. p 57 ; Alp , a. g. e , s 30.

(3) Alp , a. g. e , s 30.

(4)جريدة المحرر، العدد (3855) في 16 آب 1975 ؛ مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (10)، العدد (20)، 1977، ص 8.

من الدول الأوربية، وكذلك مساعدة تركيا وتوفير الضمانات المتعلقة بديونها الخارجية[1].

لم ينفذ المشروع التركي الليبي في حينه، وفي السنوات اللاحقة تطرق البلدان إلى مسألة المشاريع المصرفية، ففي الاتفاقية التي عقدت في سنة 1977 بين البلدين تمت الإشارة إلى الأمور المصرفية والمساعدات الليبية، فقد تطرقت إلى مسألة إقامة مصرف مشترك مقره في أنقرة[2]، إلا أن هذا المشروع لم يعد له ذكر فيما بعد، ومن المحتمل انه عوض بالمشروع الذي اتفق عليه مسبقاً في سنة 1975، إذ ترجمت تلك الاتفاقية بتأسيس المصرف العربي التركي في سنة 1977 برأسمال قدره (15) مليون دولار في استانبول[*]، يمول المصرف العربي الليبي نسبة 40% من رأسماله، و40% تموله مجموعة من المصارف التركية أهمها مصرف العمل (Is Bankasi) ومصرف الأناضول (Anadolu Bankasi)، في حين تقوم الشركة الكويتية للاستثمار بتمويل نسبة 20% من رأسماله[3]، وكان الهدف الأساسي المعلن عنه، هو توسيع التعاون

---

(1) Mahli , a. g. e , s 187.

(2) إبراهيم، المصدر السابق، ص 42.

(*) ومن المفيد ذكره، ان المصادر تختلف في تحديد رأسمال البنك، فضلاً عن نسب تمويله، فتشير بعضها أن رأسماله عند تأسيسه كان (10) ملايين دولار فقط، كانت ليبيا والكويت تمولان ما نسبته 40%، في حين تقوم تركيا بتمويل 60% من رأسماله، في حين تذكر مصادر أخرى بان ليبيا والكويت تمولان نسبة 80% من رأسماله مناصفة. للمزيد من المعلومات ينظر: جلود، المصدر السابق، ص ؛
Mahli , a. g. e , s 187.

(3) مجلة عالم التجارة (لندن)، المجلد (14)، العدد (10)، 1979، ص 23 ؛ جريدة أضواء الأنباء، العدد (49) في 4 كانون الأول 1987 ؛ رضا عبد الحسين غالي القريشي وعبد المنعم السيد علي، " العلاقات الاقتصادية العربية التركية: واقعاً وتوقعاً دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي "، مجلة شؤون عربية، العدد (82)، 1995، القاهرة، ص 206.

الاقتصادي بين تركيا وليبيا وتمويل برامج التنمية والتجارة الخارجية، وقد بدأ المصرف بممارسة نشاطه في السنة نفسها التي تم تأسيسها فيها[1].

وأعلنت مصادر في وزارة الخارجية التركية في الأسبوع الأول من شهر أيار سنة 1978، بان ليبيا ستقدم قرضاً قدره (500) مليون دولار إلى تركيا، خلال الزيارة التي سيقوم بها وفد اقتصادي تركي إلى ليبيا، لتمويل مستوردات النفط التركية وزيادة حجم التجارة بين البلدين[2]، لكن إتضح فيما بعد، أي بعد توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي لمدة خمس سنوات، بان القرض قدره (100) مليون دولار وليس (500) مليون دولار، وشملت الاتفاقية فضلاً عن التعاون التجاري الأمور المصرفية، فقد توصل الطرفان إلى عدد من النقاط التي من شأنها تسهيل عملية نقل العملات الأجنبية من قبل العمال الأتراك في ليبيا[3].

وعلى اثر الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي أجويد إلى ليبيا في كانون الثاني 1979، توصل الطرفان إلى اتفاقية شاملة تضمنت المصارف والاستثمارات المالية المشتركة[4]، كما وعدت ليبيا تركيا في حزيران من تلك السنة بتقديم قروض لها على المدى البعيد، تصل إلى (600) مليون دولار، على أن تقدم ليبيا قرضاً في تلك السنة بقيمة (300) مليون دولار[5]، لكن هذه الوعود لم تجد طريقها إلى التنفيذ

(1) Mahli , a. g. e , s 187.

(2) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (10)، العدد (39)، 1978، ص 9.

(3) The Middle East (London) , No.44, 1978 , 157.

(4) مجيد، المصدر السابق، ص 224- 225 ؛ سيزر، المصدر السابق، ص 28.

(5) Co-authors , the Middle East and North Africa 1979- 1980 , op.cit, p 775 ;
مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (1010)، 1979، ص 32.

بسبب الظروف التي تعرضت لها ليبيا منذ بداية الثمانينات، والمشاكل المالية التي كانت بحاجة إلى الكثير من الجهد الدبلوماسي لتجاوزها.

تبنت تركيا منذ سنة 1980 سلسلة من القوانين من شأنها زيادة الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد، لغرض وضع حد للركود الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد بسبب العجز في ميزانها التجاري والبطالة المتفشية في البلاد، وذلك عن طريق التخفيف من مراقبة خروج الأموال ودخولها إلى البلاد، وعن طريق الإكثار من الإعفاءات الكمركية والضريبية على المستثمرين الأجانب بحيث يقبلون على توظيف أموالهم بشكل أكثر، والذي يؤدي بدوره على المدى القصير والمتوسط إلى التخفيف من حجم البطالة من جهة، والى رفع مستوى الدخل القومي من جهة أخرى، فقد كان المراقبون الغربيون يرون بان تركيا بحاجة إلى (300) مليون دولار من الرساميل الأجنبية لتنشيط اقتصادها سنوياً، بسبب العجز في الميزان المالي[1]، كما قررت الحكومة التركية أيضاً السماح للشركات الاستثمارية للدول الإسلامية بشراء كافة أسهم المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية التي تنوي تركيا تنفيذها خلال السنوات القادمة[2]، وذلك في إشارة واضحة إلى الدول العربية، وبشكل خاص ليبيا والمملكة العربية السعودية والعراق والبحرين، إذ تعد هذه الدول من أهم الممولين لمشاريع استثمارية من هذا النوع[3].

كانت المؤسسات الاستثمارية الليبية نشطة في العالم، خاصة بعد تأسيس الشركة العربية للاستثمارات الخارجية، بموجب القانون رقم (6) لسنة 1981

(1) مجلة البنوك، "الاقتصاد التركي يستعد للخروج من دائرة الركود المزمن"، العدد (234)، لندن، 1986، ص 65- 67.

(2) و. أ. ع، نشرة الاقتصاد (بغداد)، العدد (13) في 31 آذار 1980، ص 38.

(3) اليكن، المصدر السابق، ص 9.

وبرأسمال قدره نصف مليار دينار ليبي، وتقوم هـذه المؤسسـة باسـتثمار الأمـوال الليبية خارج البلاد في قطاعـات الزراعـة والصـناعة والسـياحة والنقـل والصـيد البحـري والتعدين والمواصـلات[1]، وكانـت تركيـا مـن بـين الـدول الخمسـين التـي كانـت للشركة مشاريع استثمارية فيها[2].

لم تتوقف المساعدات والاستثمارات الليبية في تركيا على هذه المؤسسات فقط، بل أن ليبيا كانت تشارك في البنك الإسـلامي للتنميـة (Islamic Development Bank)[*]، والذي قدم قروضاً كثيرة لتركيا لمواجهة العجز في ميـزان مـدفوعاتها، والمعلـوم أن حصـة ليبيا في هذا البنك تشكل نسبة 16,10% من رأسماله، وبذلك فـان ليبيـا تـأتي في المرتبـة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي تشارك بنسبة 25,85%، بينما كانت تركيا قد أخذت مكانتها بين الدول المؤسسة للمصرف سنة 1976، عنـدما شـاركت بنسـبة 7,17% من رأسمال البنك[3]، وقد منح البنك قروضاً إلى تركيـا خـلال السـنوات 1980ـ 1986 مـا مجموعه (581) مليون دولار[4]، وكانت الصناديق العربيـة والإسـلامية قـد سـبق لهـا أن قدمت قروضاً إلى

(1) قنوص وآخرون، المصدر السابق، ص 574- 575.

(2) المصدر نفسه، ص 583.

(*) عقد ممثلو (18) دولة إسلامية بينهم تركيا وليبيا اجتماعاً في القـاهرة بتـاريخ 7 شـباط 1972 لدراسـة إمكانية إقامة بنك إسلامي، وتم قبول الدراسة المقدمة بهذا الشـأن، واجتمـع وزراء ماليـة دول منظمـة المؤتمر الإسلامي في جدة بتاريخ 15 كانون الأول 1973، وتناول موضوع إقامة البنـك الإسـلامي للتنميـة، فتقرر تشكيل لجنة لصياغة الاتفاقية الخاصة بالبنك، والتي صادق عليها وزراء المالية في مؤتمرهم الثـاني في جدة في 10 آب 1974، واجتمع مجلس محافظي البنك في 5 تموز 1975، وتم تشكيل مجلس للمدراء التنفيذيين، وبدأ البنك نشاطه في 25 آب من السنة نفسها. جلود، المصدر السابق، ص 130.

(3) جريدة أضواء الأنباء، العدد (13) في 27 آذار 1987.

(4) لبكي، المصدر السابق، ص 64.

تركيا وصلت إلى (748) مليـون دولار خـلال الفـترة 1977ــ 1983، وكانـت نسـبة مساهمة المصرف الإسلامي للتنمية فيها 50% [1]، كـما شـاركت ليبيـا الـدول النفطيـة في منظمة الأوبك بتقديم قروض إلى تركيا، فقد أعلنت وكالة أنباء أوبك (اوبكنا)، ان الدول المصدرة للنفط وافقت على منح تركيا قرضاً قدره (25) مليون دولار في نهاية شهر أيلول 1981[2]، كما ساهم عـدد مـن المصـارف العربيـة في سـنة 1981 في ترتيـب قـرض لتركيـا بقيمة (100) مليون دولار تحت إدارة المصرف العربي الليبي الخارجي وبفائدة اقل مـن القروض التي حصـلت عليهـا تركيـا مـن الـدول الغربيـة بنسـبة 1%، وسـتقوم الولايـات المتحدة الأميركية بتسديد القـرض، مقابـل اسـتيرادها (40) ألـف طـن مـن التبـغ الـتركي تشحن إلى الولايات المتحدة، وهذا القرض هو الأول من نوعه يسـدد مـن خـلال الإنتـاج المحلي حسب قول نائب حاكم المصرف التركي المركزي[3].

توسعت إسهامات المؤسسات الاستثمارية العربية المباشرة في تركيا بشـكل واضـح خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، ففي سـنة 1986 بلغـت نسـبة الأمـوال العربيـة 13,7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المبـاشرة في تركيـا، وكانـت اغلبهـا أمـوالاً ليبيـة وسعودية وبحرينية[4]، وكانت ليبيا قد حصلت عـلى إجـازات اسـتثمارية مبـاشرة وزادت مشاركاتها بشكل واضح خلال السنوات 1986- 1989(5)، كما أن المصرف العـربي الـتركي قد توسع وأصبح له ثلاثة فروع داخل

(1) القريشي والسيد علي، المصدر السابق، ص 208.

(2) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (14)، العدد (9)، 1981، ص 9.

(3) مجلة الأسبوع العربي (بيروت)، العدد (1143)، 1981، ص 26.

(4) احمد، "التقارب العربي التركي "، ص 333.

(5) لبكي، المصدر السابق، ص 62.

تركيا وزاد رأسماله من (15) مليون عند تأسيسه إلى (124) مليون دولار في سنة 1991[1]، والجدير بالذكر، أن المصرف العربي التركي قد أدى خدمات جليلة لتركيا بخاصة، ففي سنتي 1978 ـ 1979، قدم المصرف خدمات مجانية لتركيا لمواجهة الأزمة الاقتصادية المزمنة في البلاد[2].

ـ السياحة

لم تشهد حركة السياحة تطوراً كبيراً في سبعينات القرن الماضي، ويعود ذلك إلى جملة من الأمور، يأتي في مقدمتها الوضع الأمني والسياسي غير المستقر في تركيا[3]، وانشغال البلدين في تطوير علاقاتهما في المجالات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن أن قلة عدد سكان ليبيا كان سبباً وراء التواجد الليبي القليل في تركيا، لذلك فان التطور الذي طرأ على العلاقات في مجال السياحة كان مقتصراً على الاستثمار السياحي، وكانت الاتفاقيات المعقودة بين البلدين، والتي شملت في بعض جوانبها قطاع السياحة، تصب في هذا المجال، كما هو الحال بالنسبة إلى اتفاقية سنة 1977[4]، ومن الجدير بالذكر، أن السياح العرب الذين كانوا يتوجهون إلى تركيا خلال السبعينات وبداية الثمانينات، كان اغلبهم من العراق ولبنان وسوريا والأردن، ويعود ذلك إلى العامل الجغرافي، في حين أن الدول الأخرى وخاصة ليبيا والدول الخليجية، بدأ سياحها بالتوجه إلى تركيا في الثمانينات بشكل مكثف[5].

(1) المصدر نفسه، ص 63.

(2) Mahli , a. g. e , s 187.

(3) ثناء فؤاد عبد الله، " تركيا بين التصدع الداخلي واستراتيجيات الأطلنطي "، مجلة السياسة الدولية، العدد (63)، القاهرة، 1981، ص 169- 170.

(4) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (9)، العدد (37)، 1977، ص 8.

(5) Mahli , a. g. e , s 38.

وفي الوقت الذي كان الأتراك الذين يتوجهون إلى الأقطار العربية بصفة عمال ويبقون لفترات طويلة، كان اغلب العرب الذاهبين إلى تركيا يذهبون لغرض السياحة، خاصة مع بداية الثمانينات، وكان عدد الليبيين أخذ بالازدياد منذ ذلك التاريخ، ففي سنة 1981، بلغ عددهم (2401) شخصاً[1]، واستمر العدد في الازدياد، ففي سنة 1983، وصل عدد الليبيين إلى (3719)، ولكن القفزة الكبيرة حدثت في سنة 1984، فقد بلغ عددهم (34225) سائحاً، ولكن عدد الليبيين الذاهبين إلى تركيا قد تناقص بشكل ملحوظ في سنة 1986، فقد وصل عددهم إلى (16646)، وعلى الأرجح يعود ذلك إلى الظروف السياسية التي مرت بها ليبيا خلال تلك السنة، ثم عاد ليرتفع عددهم في السنوات اللاحقة، وكما هو مبين في الجدول رقم (12)، ومن المفيد ذكره هنا، إن هذا التطور أدى إلى زيادة نشاط الخطوط الجوية بين البلدين، فقد كانت الرحلات الجوية بين البلدين قبل سنة 1982، تقتصر على رحلة واحدة في الأسبوع، وفي سنة 1982 كانت هناك رحلتين في الأسبوع الواحد، في حين وصلت إلى ثلاث رحلات أسبوعية في سنة 1986، وفي البداية كانت الرحلات الجوية تقوم فقط بين استانبول وطرابلس، وقد افتتح خط جديد بين استانبول وبنغازي اعتباراً من سنة 1988، وفي السنوات الخمس الأخيرة (1985 ـ 1989) بلغ عدد المسافرين الذين تم نقلهم عبر الخطوط الجوية التركية إلى ليبيا (94,386) مسافراً، أما المسافرين الذين تم نقلهم عبر الخطوط الجوية الليبية من طرابلس إلى استانبول (116,227) مسافراً، أما المسافرين الذين تم نقلهم من مدينة بنغازي إلى تركيا خلال سنتي 1988 ــ 1989 فقد بلغ (19646) مسافراً[2]، والجدير بالذكر، إن هذه الأعداد تشمل العمال أيضاً ويستثنى من ذلك

(1) روبنس، المصدر السابق، ص 128- 129.

(2) Mahli , a. g. e , s 195.

المسافرون عن طريق البحر، ومع ذلك فان الزيادة الحاصلة في عدد السياح الليبيين ساهم وبشكل مباشر في زيادة نشاط الملاحة الجوية بين البلدين.

ومن المعروف، أن تركيا كانت من الدول السياحية التي تجذب السياح العرب الذين كانوا يشكلون نسبة 10,4%، و11,9% و8,2% و7,8% من مجموع أعداد السياح القادمين إلى تركيا خلال السنوات 1983 و 1984 و 1985 و 1986 على التوالي، وفي الوقت الذي كان عدد السياح في الدول العربية الاخرى في تراجع، كان عدد السياح الليبيين في تزايد مستمر حتى سنة 1986، إذ شهدت تلك السنة تراجعاً كبيراً لأسباب سياسية واقتصادية وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (12)

عدد الوافدين الليبيين إلى تركيا 1983 ـ 1989

السنة	عدد الوافدين	السنة	عدد الوافدين
1983	3719	1987	6791
1984	34225	1988	95805
1985	39360	1989	43620
1986	16646		

(*) **المصدر: لبكي، المصدر السابق، ص 61 ؛**

Mahli , a. g. e , s 38.

المبحث الرابع

العمال الأتراك

شكلت قلة الموارد الاقتصادية قياساً إلى حجم السكان المتزايد في تركيا، عاملاً مهماً في ظهور البطالة وبشكل مستمر في البلاد، وكذلك عجزاً مزمناً في الميزان التجاري الناتج عن زيادة حجم الاستيراد على الصادرات، وخاصة الطاقة التي شكلت عبئاً كبيراً على المواطن التركي[1]، لذلك فقد شهدت تركيا هجرة كثيفة للعمال إلى خارج البلاد منذ ستينات القرن الماضي، وبخاصة إلى أوربا الغربية، إذ لم تشر الإحصاءات الخاصة بالعمال الأتراك إلى أية حركة انتقال باتجاه الدول العربية حتى سنة 1967، فقد كان في ليبيا في هذا التاريخ (92) عاملاً فقط فيما وصل عددهم في سوريا إلى (342) عاملا ً[2].

وقد كان للعمال الأتراك دور كبير في سد جزء كبير من العجز الذي يعاني منه الميزان التجاري التركي، فقد ازدادت الكميات المحولة من العملات الصعبة (الدولار)، وخاصة في بداية السبعينات، وتأتي تلك المبالغ معظمها من ألمانيا الغربية والدول الأوربية الأخرى حتى سنة 1973[3]، واستمرت الزيادة في المبالغ

(1) حبيب، " أزمة الطاقة في تركيا "، ص 145- 149.

(2) لبكي، المصدر السابق، ص 66.

(3) مينا طوقسوز، تركيا حتى عام 1992 هل ستفقد فرصة أخرى، ترجمة صلاح سليم علي، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية (الموصل، 1991)، ص 43 ؛

Duncan Miller and Ihsan Cetin,migrant workers , wages and labor markets: emigrant Turkish workers in the federal republic of Germany,(Istanbul,1974),p8.

المحولة في السنوات اللاحقة، لكن مصادرها اختلفت بعد تغيير العمال الأتراك الذاهبين إلى الخارج وجهتهم، فقد وجهت تركيا عمالها باتجاه البلدان المنتجة للنفط [1]، ويعود ذلك إلى ظهور أزمة الطاقة في سنة 1973، وأثرها على الدول الأوربية، مما حدا بالسوق الأوربية المشتركة إلى اتخاذ قرار يقضي بتجميد استيراد الأيدي العاملة وذلك في أواخر سنة 1973[2]، وقد كان لهذا القرار اثر سيئ على تركيا، فقد أعلن السكرتير العام لاتحاد العمال التركي هاليك تونك (Halik Tong)، أن قرار الحكومة الألمانية بعدم السماح للعمال الأجانب بالعمل فيها خوفاً من أن تؤدي أزمة الطاقة إلى تفشي البطالة في البلاد " أشبه بكارثة بالنسبة لتركيا إذ يعمل 650 ألف عامل تركي في ألمانيا حالياً " [3]، وقد عاد عدد كبير منهم إلى بلادهم، وبالتالي انخفض حجم المبالغ التي كان يحولها العمال الأتراك إلى بلادهم من ألمانيا الغربية بنسبة 8,5% في السنة واستمر كذلك حتى سنة 1980[4]، لكن هذا لا يعني أن حجم المبالغ قد انخفض للعمال الأتراك من الخارج، إذ ساهم العمال الأتراك الذين توجهوا إلى الدول النفطية وبخاصة ليبيا والمملكة العربية السعودية، في تعويض الخسائر التي نجمت عن إيقاف ألمانيا الغربية استيراد الأيدي العاملة الأجنبية، وكما هو واضح في الجدول رقم (13).

(1) إبراهيم، المصدر السابق، ص 35.

(2) غريمت وليبسون، المصدر السابق، ص 44.

(3) مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (35)، 1974، ص 246.

(4) طوقسوز، المصدر السابق، ص 44.

جدول رقم (13)
المبالغ المحولة إلى تركيا من قبل العمال الأتراك في الخارج (مليون دولار)

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ
1969	140	1975	1300
1970	273	1976	983
1971	471	1977	982
1972	740	1978	983
1973	183	1979	1800
1974	1426		

[*] **المصدر: غريمت وليبسون، المصدر السابق، ص 44.**

وفيما يخص ليبيا، فأنها كانت تعتمد وبشكل كبير على العمال العرب حتى سنة 1973، وخاصة العمال المصريين، ففي سنة 1973 بلغ عدد العمال العرب في ليبيا (108,101) عاملاً بينهم (60,754) عاملاً مصرياً، في حين بلغ عدد العمال الأجانب (20,300) عاملاً[1] بينهم (664) عاملاً تركياً[2]، والجدير بالذكر، أن العمال الأجانب وبالذات الأوربيون والأميركيون كانوا يعملون في الشركات الأجنبية الكبيرة وخاصة الشركات النفطية، في الوقت الذي كان العمال العرب والآسيويون يعملون في المشاريع الأخرى الأقل أهمية، وكذلك الحال بالنسبة للعمال الليبيين[3].

(1) نازلي شكري، " ديناميكية الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط "، مجلة السياسة الدولية، العدد (73)، القاهرة، 1983، ص 56- 57.

(2) لبكي، المصدر السابق، ص 66.

(3) فرجاني، رحل في ارض العرب، ص 25.

إن زيادة الواردات النفطية للدول المنتجة للنفط خلال السنوات 1973 ـ 1980، أدت إلى تنفيذ مشاريع ضخمة في مجال التنمية والاستثمار، كانت بحاجة إلى الآلاف من العمال في المشروع الواحد كالموانئ والمطارات والمرافق العامة والإسكان والاتصالات وغيرها، وأخذت هذه الدول تعتمد بشكل كبير على العمالة الآسيوية، مما أدى إلى بروز ظاهرة معسكرات العمال، وقد اعتمدت هذه الدول ومن بينها ليبيا على سياسة إحالة العطاءات إلى الشركات المنفذة على نظام (تسليم المفتاح)، أي أن تلك الشركات هي التي تتحمل جميع المسؤوليات بما فيها توفير الأيدي العاملة، الأمر الذي سهل عملية انتقال العمال الأجانب إلى هذه الدول، وكانت تركيا وكوريا الجنوبية والهند وباكستان في مقدمة الدول التي استفادت من تشغيل أبنائها في تلك البلدان وفقاً لهذا النظام[1].

وقد ساهمت جملة من العوامل في زيادة أعداد العمال الأجانب في ليبيا منها قلة عدد سكان البلاد، وبالتالي النقص الحاد في الأيدي العاملة، وخاصة الأيدي العاملة الفنية، ففي بداية السبعينات كان العمال الليبيون يشكلون نسبة 20% فقط من إجمالي الأيدي العاملة في البلاد، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة بسبب المشاريع الضخمة التي تبنتها الحكومة الليبية في ميزانيات التنمية[2]، ويضاف إلى ذلك العلاقات السياسية المتذبذبة بين ليبيا والدول العربية في مرحلة السبعينات، وخاصة مصر، والتي انعكست سلباً على العمال المصريين في ليبيا، إذ بدأت

(1) الجابر، المصدر السابق، ص 19 ؛

Kurtulus , a. g. e , s 159- 161.

(2) هنري عزام، " تنمية القوى العاملة في الجماهيرية العربية الليبية "، مجلة المستقبل العربي، العدد (67)، بيروت، 1984، ص 117- 121.

أعدادهم بالانخفاض التدريجي منذ النصف الثاني من ذلك العقد [1]، وكذلك الحال بالنسبة إلى تونس [2]، مما ترك فراغاً في ساحة العمل الليبية، الأمر الذي سهل على العمال الأجانب اخذ مواقع لهم للعمل في ليبيا، ناهيك عن دور الشركات الأجنبية في استقدام العمال من بلدانهم، فقد ازداد عدد العمال الأتراك في ليبيا، فبعد أن كان عددهم لا يتجاوز (664) عامل في سنة 1973، قفز هذا العدد إلى (1015) عاملاً في الجماهيرية، أي بزيادة نسبتها 65% في سنة 1974[3].

بدأ العمال الأتراك بالتحرك باتجاه ليبيا بشكل كبير منذ سنة 1975، بعد الانفراج في العلاقات بين البلدين، وزيارة عبد السلام جلود في تلك السنة، والتي نتج عنها توقيع اتفاقية شاملة بين البلدين في كانون الثاني من تلك السنة، نصت على إرسال (160) ألف عامل تركي إلى ليبيا خلال السنوات اللاحقة[4]، وقد صرح مسؤول في غرفة الصناعة التركي في أزمير نعيم قره عثمان (Karaosman) الذي زار ليبيا بتاريخ 24 آب 1975، بان ليبيا قد تستقدم (100) ألف عامل بناء تركي برفقة الشركات التركية[5]، وقد زاد فعلاً عداد العمال الترك وبشكل كبير، إلا

(1) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل- الآثار- السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1991)، ص 28.

(2) كان لتردي العلاقات السياسية بين البلدين اثر سيئ على وضع العمال التونسيين في ليبيا، للتفاصيل عن الأيدي العاملة التونسية في ليبيا. ينظر: علي لبيب، " الهجرة التونسية إلى ليبيا "، مجلة المستقبل العربي، العدد(47)، بيروت، 1983، ص 112- 114 ؛ سعد الدين وعبد الفضيل، المصدر السابق، ص 31.

(3) لبكي، المصدر السابق، ص 66 ؛ نادر فرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1987)، ص 635- 654.

(4) مجيد، المصدر السابق، ص 224.

(5) The Middle East journal (Washington) , Vol.30 , No.1 , 1976 , p 76.

أنها لم تصل إلى الأرقام المعلنة في الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، وكما هو مبين في الجدول رقم (14).

جدول رقم (14)

أعداد العمال الأتراك الوافدين إلى ليبيا حسب السنوات (1975ـ1989)

السنة	عدد العمال	السنة	عدد العمال	السنة	عدد العمال
1975	2121	1980	15090	1985	9680
1976	4098	1981	30667	1986	8381
1977	8582	1982	26686	1987	10986
1978	7726	1983	2329	1989	13194
1979	9825	1984	16410		

(*) لبكي، المصدر السابق، ص 66 ؛ عبد الغفور حسن كنعان، " هجرة الأيدي العاملة التركية وإثرها في الاقتصاد التركي "، مجلة دراسات تركية، العدد (2)، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، الموصل، 1991، ص 418.

مع ازدياد عدد الشركات التركية العاملة في ليبيا، ازداد عدد العمال الأتراك، وبالتالي فان البروتوكولات التي عالجت القضايا الاقتصادية المختلفة بين البلدين، كانت دائماً تتطرق إلى العمال الأتراك وسبل زيادة أعدادهم ومعالجة مشاكلهم، فعلى اثر توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي بين البلدين في 7 نيسان 1977، صرح وزير الخارجية التركي جاغلكيان، بان تركيا ستقوم بإرسال أعداد كبيرة من العمال إلى ليبيا، وأكد ذلك وزير الإسكان الليبي احمد محمد منقوش، عندما أعلن أن في ليبيا (15) ألف عامل تركي وان هذا العدد سيرتفع إلى (50) ألف عامل[1].

(1) مجلة عالم النفط (بيروت)، المجلد (9)، العدد (37)، 1977، ص 8.

كما زار وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي أصيل تورك ليبيا في 19 آب 1977، وقد تباحث مع المسؤولين الليبيين في عدة مجالات، من بينها العمال الأتراك، فقد صرح بأنه تم الاتفاق مع السلطات الليبية على عدد من الترتيبات التي تسمح للعمال الأتراك في ليبيا بتحويل مدخراتهم إلى تركيا حتى قبل الحصول على اذونات الإقامة في ليبيا[1].

وصل عدد العمال الأتراك في سنة 1980الى (45) ألف عامل، وبذلك احتلت ليبيا المرتبة الثانية بعد ألمانيا الغربية من حيث عدد العمال الأتراك المتواجدين على أراضيها[2]، ثم ارتفع عددهم خلال السنوات 1981 ـ 1984، وبدأ بالعد التنازلي في السنوات اللاحقة، إذ وصل إلى (28,317) عامل في سنة 1987، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في سنة 1986[3].

والجدير بالذكر، أن العمال الأتراك في الخارج يعدون مصدراً مهماً في تزويد تركيا بالعملات الصعبة، فقد بلغت تحويلاتهم المالية في سنة 1973 (1183) مليون دولار، وانخفض إلى (982) مليون دولار في سنة 1978، ثم عادت وارتفعت لتصل في سنة 1980 إلى (2071) مليون دولار، وقد ساهمت هذه المبالغ في تغطية ثلثي العجز في الميزان التجاري في سنة 1973، ثم انخفضت في سنة 1977 لتغطي نسبة 20% من العجز[4]، ومن المهم القول هنا، أن العامل التركي في الأقطار العربية كان يحول (6000) دولار في السنة، بينما لا يستطيع أن يحول أكثر من (1800) دولار في الدول الأوربية في الفترة نفسها، لذا فان المبالغ التي حولها العمال الأتراك البالغ

(1) المصدر نفسه، المجلد (10)، العدد (7)، 1977، ص 9.

(2) عبد الكريم، المصدر السابق، ص 13.

(3) Turkey yearbook 1989 , op.cit, p 311 ;

طوقسوز، المصدر السابق، ص 144 .

(4) إبراهيم، المصدر السابق، ص 36.

عددهم حوالي (150) ألف عامل في عموم الأقطار العربية في سنة 1980، يعادل نصف التحويلات المالية في عموم الدول الأوربية للعمال الأتراك، الذين كان يقارب عددهم (800) ألف عامل[1]، وكانت ليبيا قد سمحت لـ (70) ألف عامل تركي للعمل في (40) شركة تركية في البلاد، إذ دخل في تلك السنة وحدها أكثر من (30) ألف عامل[2].

عملت الحكومة الليبية منذ بداية سنة 1982 على خفض عدد العمال الأجانب في البلاد، ويأتي هذا الإجراء بناءاً على التوصية التي خرج بها المؤتمر الشعبي الذي عقد في كانون الثاني من تلك السنة[3]، فقد كان العمال الأجانب يشكلون نسبة 34,4% من مجموع القوة العاملة في البلاد سنة 1980، وكان العدد الأكبر منهم يعملون في قطاع التشييد، ويعود ذلك إلى امتناع الليبيين عن العمل في قطاع البناء من باب الأنفة، فضلاً عن أن معظم مشاريع البناء الضخمة كانت تعطى إلى الشركات الكبرى التي تتولى نفسها استيراد اليد العاملة المطلوبة، وقد وصلت نسبة العمال في هذا القطاع من غير الليبيين إلى 73% في تلك السنة[4]، وكانت الشركات التركية صاحبة النصيب الأكبر في هذا القطاع، لذلك فان القرار الليبي كان له اثر كبير على العمال الأتراك في البلاد، وقد عللت الحكومة الليبية إجرائها بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، وبدأت بوادر الخلاف تظهر منذ بداية سنة 1982 بين تركيا وليبيا[5]، كما أن عدد العمال الأتراك بدأ بالانخفاض التدريجي منذ بداية تلك السنة بنسبة 11,4% مقارنة بسنة 1981، وقد

(1) كنعان، المصدر السابق، ص 437.

(2) Qu Ec Re of Libya … , 3th quarter 1981 , p 9.

(3) Ibid , 1st quarter , 1982 , 10.

(4) عزام، المصدر السابق، ص 122- 123.

(5) مجيد، المصدر السابق، ص 225.

بدأ وضع العمال الأتراك بالتدهور منذ ذلك التاريخ، فقد اخذوا يتعرضون إلى المضايقات، خاصة أولئك الذين كانوا يتعاقدون مع الشركات التركية، لان بعض تلك الشركات لم تكن تؤدي عملها بشكل جيد، وتتلكأ في تنفيذ المشاريع الموكلة إليها، وغالباً ما كانت تؤدي إلى مشاكل مع الحكومة الليبية التي تمتنع عن دفع مستحقاتها من الأموال، مما يؤدي إلى الإضرار بالعامل التركي الذي تتعهد الشركة بتوفير العمل والإقامة والنقل له، وسببت هذه المشكلات في إعادة عدد من العمال إلى تركيا قبل المباشرة بأعمالهم[1]، وفي مدينة بنغازي أصدر سكرتير اللجنة الشعبية للاقتصاد والصناعات الخفيفة قراراً في 31 كانون الثاني 1983، بمنع العمال الأتراك من إخراج الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية خارج ليبيا، ثم الحق بها مواد أخرى مثل السيارات والأدوات الاحتياطية، الأمر الذي قادهم إلى تبني سبل غير قانونية لتحويل ممتلكاتهم إلى تركيا، وكلفهم ذلك مبالغ إضافية، وكذلك الحال بالنسبة إلى أموالهم التي كانت يتم تحويلها عن طريق المكاتب الخاصة بسبب تحديد نسبة الأموال المسموح تحويلها إلى تركيا من قبل الحكومة الليبية، وكانت هذه المشكلة من اكبر المشاكل التي كان يعاني منها العامل التركي[2]،

ومع استمرار انخفاض الإيرادات النفطية، لم يكن أمام الحكومة الليبية إلا تخفيض ميزانيتها وضغط الإنفاق العام، من اجل موازنة الإنفاق مع الإيرادات، والمعروف أن نسبة كبيرة من الإنفاق العام كانت تذهب إلى الشركات الآسيوية ـ ومن بينها الشركات التركية ـ التي تقوم بتنفيذ المشاريع بطريقة " تسليم المفتاح " والتي كانت تستورد عمالها من بلدانها، وفي خطوة جديدة أخرى، أقدمت الحكومة الليبية في سنة 1984 على اتخاذ إجراءات لا تسمح للعمال الوافدين بتحويل أكثر

(1) Kurtulus , a. g. e , s 318.

(2) Kurtulus , a. g. e , s 318.

من 50% من مدخراتهم إلى بلدانهم، بعد أن كان يسمح لهم في السابق بتحويل 90%، كما فرضت رسوماً مرتفعة على المبالغ المحولة إلى الخارج[1]، وامتنعت ليبيا عن دفع أجور العمال الأتراك على اثر الأزمة السياسية التي حدثت بين البلدين في أعقاب التأييد التركي لعودة مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، مما زاد من المشكلات العالقة بين البلدين، وقد تطلب حلها جهوداً دبلوماسية مكثفة في سنة 1985، انتهت بعقد اتفاقية في 24 أيلول 1985، والتي نصت على افتتاح حسابين خاصين في مصارف البلدين لتحويل الأموال المستحقة للعمال والمقاولين الأتراك في ليبيا، وكذلك تسديد الأجور والمبالغ المستحقة لهم بالدولار والدينار الليبي[2]. وقد استمر هذا الانخفاض بشكل مستمر حتى سنة 1986، إذ شهد أدنى مستوى له وذلك نتيجة للقرار الصارم الذي اتخذته الحكومة الليبية في سنة 1985 بعدم تجديد تراخيص العمال الأجانب، فقد كان العامل التركي فيما سبق يجدد ترخيص العمل في ليبيا في حالة نفاذه، إلا أن الأمر أصبح غير ممكن في تلك السنة [3]، لكنه عاد من جديد بالارتفاع في السنوات اللاحقة، إلا انه لم يصل إلى ما كان عليه في سنة 1981، وكما هو واضح في الجدول رقم (14)، وقد اثر هذا الانخفاض على المبالغ المحولة من قبل العمال الأتراك إلى تركيا، ففي سنة 1981، حول العمال الأتراك في ليبيا مبلغاً قدره (480) مليون دولار من مجموع (810) مليون دولار في عموم الأقطار العربية، أي بنسبة 59,25%، وقد انخفض بشكل تدريجي ليصل إلى (138) مليون دولار في سنة 1987، ومن ثم إلى (132) مليون دولار في سنة 1989، أي

(1) محمد العوض جلال الدين، " العمالة الوافدة إلى الأقطار العربية: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل "، مجلة المستقبل العربي، العدد (74)، بيروت، 1985، ص 88.

(2) داهش والسبعاوي، المصدر السابق، ص 41 ؛

Kurtulus , a. g. e , s 377.

(3) Ibid , s 162.

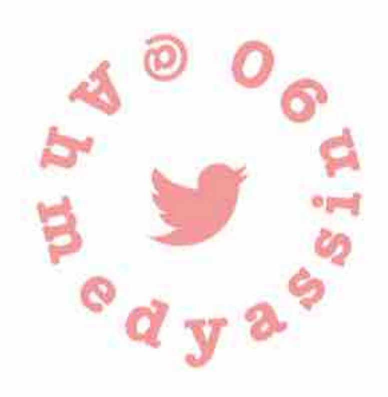
بنسبة 15,38% من إجمالي تحويلات العمال في الأقطار العربية في السنة الأخيرة [1].

وقد وقع البلدان بروتوكول الضمان الاجتماعي بينهما في تلك الفترة، سيتم بموجبه تأمين الضمان الاجتماعي للأشخاص والعمال الأتراك العاملين في ليبيا، وفي 14 شباط 1989 تم توقيع بروتوكول آخر بنفس الشأن بين البلدين أكد على حقوق العمال والضمان الاجتماعي في جميع مجالات الحياة، فضلاً عن حقوقهم في تحويل ممتلكاتهم إلى تركيا[2]، وهكذا انتهت مشكلة العمال الأتراك المالية في ليبيا وبصورة مؤقتة، إذ أن المشكلات برزت ثانية في السنة التالية، وقد ساهم عدم استقرار سوق العمالة الليبية في بحث العمال الأتراك عن بلدان بديلة عن ليبيا، وقد وجدوا مبتغاهم في دول الخليج العربي[3].

(1) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص 108.

(2) Mahli , a. g. e , s 195.

(3) كانت تركيا تعمل دائماً على إيجاد حلول بديلة لمشاكلها وخاصة في مجال النفط والأسواق لمنتجاتها وكذلك أسواق العمالة للعمال الأتراك الذين كانوا يعدون من الممولين الأساسيين للبلاد بالعملات الصعبة وامتصاص حجم البطالة في البلاد والتي كانت من المشاكل الرئيسة التي يعاني منها البلاد، لذلك يلاحظ أن تركيا عندما امتنعت الدول الأوربية عن استقبال الأيدي العاملة التركية، وجهت أبناءها من العمال إلى الشرق الأوسط وبالذات الدول النفطية، وعندما أخذت تركيا تواجه مشاكل مالية مع ليبيا، وتعرض العمال الأتراك للمضايقات من قبل السلطات الليبية، عملت على إرسالهم إلى دول الخليج العربي، وكذلك عملت على توسيع علاقاتها الاقتصادية بشكل عام مع تلك الدول. للتفاصيل عن التوجه التركي نحو الخليج العربي ينظر: عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، 2002) ؛ جلود، المصدر السابق.


@Ahmedyassin90

خاتمة

فرض العثمانيون هيمنته على ليبيا منذ سنة 1551 وحتى سنة 1912، إذ تخلو عنها أمام الاحتلال الإيطالي بموجب معاهدة أوشي، وقد وقع عبء الدفاع عن ليبيا على عاتق أبنائها وخاصة الحركة السنوسية بقيادة احمد الشريف (1902 ـ 1917) ثم بقيادة إدريس السنوسي (1917 ـ 1969).

وبعد أن أحكمت إيطاليا سيطرتها على البلاد، انتهى الدور العثماني في ليبيا، ولم تجد الخطط العثمانية نفعاً أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918) في كسب حركة المقاومة الليبية إلى جانبها على الرغم من المعارك التي دارت بينها وبين القوات البريطانية في شرق البلاد، إذ أيقنت حركة المقاومة أن الهدف وراء ذلك هو تخفيف الضغط على القوات العثمانية في الجبهات الأخرى، وبعد خسارة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، انشغل العثمانيون بالأمور الداخلية لبلادهم التي تعرضت للاحتلال، وانتهت بذلك العلاقات الليبية التركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حين انبرت تركيا منذ ذلك الوقت في المحافل الدولية للدفاع عن القضية الليبية في المحافل الدولية من اجل استقلالها، وكانت في مقدمة الدول التي رحبت باستقلال ليبيا سنة 1951، وقدمت الدعم الاقتصادي والتقني من اجل نهوضها، وقد أصبحت تركيا من الدول المهمة التي ترتبط بعلاقات طيبة مع ليبيا طوال العهد الملكي.

يعد قيام ثورة الفاتح في ليبيا سنة 1969، نقطة تحول في البلاد على جميع الأصعدة، فقد تغير النظام السياسي وبالتالي تغيرت الأولويات السياسية للبلاد، وكانت تركيا قد واجهت موقفاً صعباً عند قيام الثورة، إذ كان الملك إدريس

السنوسي موجوداً فيوق أراضيها، وتحتم عليها اتخاذ موقف واضح من الثورة، فقد اعترفت تركيا ضمنياً بالنظام الجديد في ليبيا عندما أنزلت العلم الملكي الليبي من فوق الفندق الذي كان ينزل فيه الملك، ومع ذلك فان تركيا كانت حذرة في تعاملها مع النظام الجديد لتوجهاته القومية، وبعد أن اطمأنت إليه اعترفت به وأخذت تتعامل معه، لكن العلاقات بين البلدين لم تصل إلى المستوى الذي كان عليها في العهد الملكي، على الرغم من وجود النشاط الدبلوماسي بينهما حتى سنة 1975، وذلك بعد التدخل العسكري التركي في قبرص سنة 1974، ويمكن اعتبار ذلك التاريخ بداية لمرحلة جديدة في العلاقات الليبية التركية، فقد رسمت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود لأنقرة مطلع سنة 1975 الخطوط العامة لتلك العلاقات، ومن هنا يمكن اعتبار القضية القبرصية المدخل الأساس للعلاقات بينهما، إذ لم تتوقف عند العلاقات السياسية فقط بل تعدى ذلك إلى العلاقات الاقتصادية التي أصبحت المحور الأساسي الذي تقوم عليه العلاقات بين البلدين، وكانت العلاقات تسير بخطوات مستمرة نحو الأمام حتى بداية الثمانينات من القرن المنصرم، إذ أخذت العلاقات تتعثر بين الحين والآخر بسبب المشكلات السياسية والظروف الاقتصادية التي كانت ليبيا تمر بها، فضلاً عن المواقف التركية من بعض القضايا التي تخص ليبيا، لكن الجهود الدبلوماسية التي كانت تبذل وقتئذ كانت كفيلة بحلها نظراً للبعد الاستراتيجي والاقتصادي في العلاقات بينهما.

من المفيد القول بأن حالة عدم الاستقرار في العلاقات بين البلدين تعود إلى عدة اعتبارات، تتمثل بالقضايا الخارجية التي تركت آثارها على العلاقات الثنائية، فقد شكل بعضها عاملاً مساعداً في تطورها في حين كان البعض الآخر سبباً في تراجعها، وكانت القضية الفلسطينية تؤدي دوراً مهماً في العلاقات العربية الدولية،

والجدير بالذكر أن السياسة الليبية كانت قائمة على ثلاث محاور أساسية هي القومية والإسلام والاشتراكية، فقد كان القائمون بالثورة قد أعلنوا منذ الوهلة الأولى دعمهم للقضية الفلسطينية، لذلك فان الموقف التركي منها وعلاقتها ((بإسرائيل)) كان له أثره في العلاقات الثنائية بين البلدين، فقد كان الموقف التركي في السبعينات من القرن الماضي إيجابياً حيال تلك القضية، إذ دعت إلى إقامة دولة فلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران 1967، لذا فان هذا الموقف كان عاملاً مشجعاً في العلاقات بينهما، مع أن الموقف تغير في الثمانينات، وكانت ليبيا تدعو دائماً إلى مقاطعة الدول التي تدعم ((إسرائيل)) دون أن تشير مباشرة إلى تركيا، وكانت الأخيرة أيضاً قد ثمنت عالياً الموقف الليبي حيال القضية القبرصية في تلك المرحلة، فقد دعمت ليبيا تركيا بشكل مباشر، وينبغي الإشارة إلى أن الاندفاع الليبي في دعم تركيا في قضية قبرص كان يقف وراءه العامل السياسي المتعلق بالولايات المتحدة الأميركية، إذ أن العلاقات بينهما كانت في تراجع مستمر منذ قيام الثورة في ليبيا، لذلك فان الأخيرة أرادت أن تبعد تركيا عن الولايات المتحدة، وقد نجحت في مسعاها لفترة ليست بطويلة، لأن العلاقات التركية الأميركية عادت إلى طبيعتها بعد رفع الحظر عنها سنة 1978، وبعد الفشل الليبي في الحفاظ على الهدف الأول المنشود الذي كان وراء دعمها للقضية، أخذت تعمل على حل القضية بعيداً عن الدول المتنازعة، ساعية من تحركاتها تلك إبعاد الدول الكبرى عن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كما كانت قضية الأقلية التركية في بلغاريا عاملاً مساعداً آخر في تنشيط العلاقات بين البلدين، إذ استغلت تركيا المحور الديني في سياسة ليبيا لدعمهما في قضية أتراك

بلغاريا، وفعلاً فان ليبيا كانت من الدول السباقة التي انتبهت إلى تلك القضية وسعت لحلها.

لقد أثرت العوامل الخارجية بشكل فعال على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد شهدت سنة 1975 توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية المتنوعة بين ليبيا وتركيا، وكانت تلك الاتفاقيات سبباً في تطور العلاقات الاقتصادية الثنائية، فبعد أن كانت تركيا في أسفل قائمة الدول المستوردة للنفط الليبي قبل سنة 1975، أضحت تأخذ مكانة متقدمة بين الدول بعد هذا التاريخ، وقد ساهم تطور العلاقات النفطية بين البلدين في فتح أبواب جديدة للعلاقات الثنائية، وفي مقدمتها تهافت الشركات التركية للعمل في الأسواق ولا سيما مجال الإعمار والإسكان، إذ حصلت تلك الشركات على عقود الأعمال بمليارات الدولارات، كما فتحت ليبيا أبوابها أما العمال الأتراك الذين رافقوا الشركات التركية، وزادت أعدادهم بشكل كبير بعد سنة 1975وحتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وشملت العلاقات أيضاً الاستثمارات المختلفة وإقامة المصارف والشركات المشتركة، وزيادة أعداد السياح والاستثمارات السياحية والصناعية، وبلغت العلاقات الاقتصادية خلال السنوات 1975 ـ 1981، ثم بدأت بالتراجع في السنوات اللاحقة بسبب انخفاض العوائد المالية من النفط لليبيا بسبب انخفاض أسعاره، ودخول الأخيرة في مشاكل دولية وخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، وظهور المشاكل المالية بين ليبيا وتركيا، الأمر الذي أدى إلى تعثر العلاقات الاقتصادية بين الحين والآخر واستمر الحال كذلك حتى سنة 1989.

المصادر

أولاً: الوثائق

أ ــ الوثائق غير المنشورة

التقارير الصحفية للسفارة العراقية في أنقره (إرشيف مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل)

ــ سفارة الجمهورية العراقية في أنقرة، الدائرة الصحفية، تقرير رقم (185) المؤرخة في 27 حزيران 1989.

ــ سفارة الجمهورية العراقية في أنقرة، الدائرة الصحفية، تقرير رقم (237) المؤرخة في 12 آب 1989.

ــ سفارة الجمهورية العراقية في أنقرة، الدائرة الصحفية، تقرير رقم (242) المؤرخة في 29 آب 1989.

1ــملفات البلاط الملكي (دار الكتب والوثائق)

ـ ملفة رقم 158 /421300، وزارة الخارجية، التقارير الخاصة بالمغرب وليبيا، الوثيقة رقم (8).

ـ ملفة رقم1614/ 311، تقارير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب، الوثيقة رقم (22).

ـ ملفة رقم 2692 / 311، تقارير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب، الوثائق المرقمة (2) و (11) و (38).

ـ ملفة رقم 2693 / 311، تقارير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب، الوثيقة رقم (30).

ـ ملفة رقم 2694 / 311، تقارير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب، الوثيقة رقم (55).
ـ ملفة رقم 2696 / 311، تقارير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب، الوثيقة رقم (38).
ـ ملفة رقم 2740 / 311، تقارير السفارة الملكية العراقية في أنقرة، الوثائق المرقمة (7) و (8) و (17) و (86).

ب: الوثائق المنشورة

1ـ المطبوعات الرسمية

ـ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي لسنة 1973، (بيروت، 1973).
ـ الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية، (القاهرة، 1956).
ـ أمانة الإعلام والثقافة، الإدارة العامة للثقافة والإرشاد القومي، السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الثامن 1976 ـ 1977، (باريس، 1983).
ـ جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988 (القاهرة،).
ـ الحكومة العراقية، قانون انتخاب المبعوثان، مطبعة الحكومة (بغداد، 1920).

ـ وزارة الإعلام والثقافة، إدارة العلاقات العامة، منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر في عيدها الثالث، مطابع الجمهورية العربية الليبية (طرابلس،1972).

2ـ الكتب الوثائقية

ـ من سلسلة وكر الجاسوسية (41)، تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية تركيا، منشورات الوكالة العالمية (بيروت، 1991).
ـ الوثائق الأميركية، إعداد مصطفى حامد ارحومة، ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران، مطابع المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية (حلب، 1989).

3ـ مطبوعات الأمم المتحدة

A -UN , Chronical , Vol.XX , No.7 , New York , 1983.
-UN , Chronical , Vol.XXXIII , No.3 , New York , 1986.

B - UN , Commodity trade statistics 1965 , series D , Vol.XV , No.1-17.
- UN , Commodity trade statistics 1966 , series D , Vol.XVI , No.1-6.
- UN , Commodity trade statistics 1967 , series D , Vol.XVII , No.1-6.
- UN , Commodity trade statistics 1968 , series D, Vol.XVIII , No.1-9.
- UN , Commodity trade statistics 1969 , series D, Vol.XIX , No.1-32.
- UN , Commodity trade statistics 1970 , series D , Vol.XX , No.1-22.
- UN , Commodity trade statistics 1971, series D , Vol.XXI , No.1-14.

- UN , Commodity trade statistics 1972, series D ,Vol.XXII , No.1-14.
- UN , Commodity trade statistics 1973 , series D,Vol.XXXIII , No.1-44.
- UN , Commodity trade statistics 1974 , series D,Vol.XXIV, No.1-44.
- UN , Commodity trade statistics 1975, series D ,Vol.XXV , No.1-14.
- UN , Commodity trade statistics 1977 , series D , Vol.XXVII , No.1-20.
- UN , Commodity trade statistics 1978 , series D , Vol.XXVIII , No.1-21.
- UN , Commodity trade statistics 1980, series D ,Vol.XXX , No.1-23.
- UN , Commodity trade statistics 1981,series D ,Vol.XXXI , No.1-23.
- UN , Commodity trade statistics 1982 , series D , Vol.XXXII, No. 1-19.
- UN , Commodity trade statistics 1983 , series D , Vol.XXXIII , No.1-18.
- UN , Commodity trade statistics 1984 , series D , Vol.XXXIV , No.1-20.
- UN , Commodity trade statistics 1985 , series D , Vol.XXXV , No.1-15.
- UN , Commodity trade statistics 1986 , series D , Vol.XXXVI , No.1-11.

C- UN , Plenary meetings , Vol.1 , New York , 1980.
- UN , Plenary meetings , Vol.1 , New York , 1988.

D- UN , Year book ofthe United Nations 1983.
- UN , Year book ofthe United Nations 1984.

4ـ المطبوعات التركية الرسمية

- Almanac A Turkish daily news publication, Turkey 1986 , (Ankara , 1986).
- Annual of exports and imports of Aegean region1987, (Izmir , 1988).
- Prime ministry state institute of statistics, statistical yearbook of Turkey 1986 , Ankara.
- Prime ministry state institute of statistics, statistical yearbook of Turkey 1989 , Ankara.
- Prime ministry state institute of statistics, statistical yearbook of Turkey 1991 , Ankara.
- Prime ministry state institute of statistics, statistical yearbook of Turkey 1993, Ankara.
- State institute of statistics prime ministry of Turkey (1950- 1993) , Turkey and world foreign trade , (Ankara , 1993).

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية

أ: باللغة العربية

1ـ الدكتوراه

ـ احمد، لقمان عمر محمودالعلاقات التركية ـ الأمريكية 1975 ـ 1991 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2004).

ـ الجبوري، رابحه محمد خضير عيسى موقف القوى الإسلامية من التوسع الأوربي في المغرب العربي 1492 ـ 1578، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2006)

ـالحاج علاوي، نسيبة عبد العزيز الاتجاهات الإصلاحية في الدولة العثمانية 1623 ـ 1789، أطروحةدكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2006).

ـ الطائي، نوال عبد الجبار سلطان ظاهرالتطورات السياسية الداخلية في تركيا (1960- 1980) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية التربية، 2002).

2ـ الماجستير

ـ إبراهيم، فاروق توفيقالعلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية في مجال النفط والمياه 1970 ـ 1983، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1987.

ـ التكريتي، بثينة عبد الرحمن ياسينتطور الحركة الوطنية في ليبيا 1911 ـ 1943، رسالة ماجستير غير منشورة(الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية (ملغي)،1981).

ـ الجبوري، رابحة محمد خضير عيسموقف الصحافة العراقية من الحرب الليبية الإيطالية (1911ـ 1931)، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2001).

ــ الجلبي، زياد عزيز حميدالسياسة الخارجية التركية 1973 ـ 1983، رسالة ماجستير غير منشورة،(الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (ملغي)، 1989).

ـ جلود، ميثاق إبراهيم العلاقات التركية الخليجية 1973 ـ 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية التربية، 2006).

ـ حمدون، أفراح ناثر جاسمالسياسة العثمانية في ليبيا 1835 ــ 1913، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2001).
ـ الربيعي، مي فاضل مجيدالتطورات السياسية في ليبيا 1951 ـ 1963، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بغداد، كلية ابن رشد، 2000).
ـ عبد القادر، عصمت برهان الديندور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (1908 ـ 1914)، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 1989).
ـ عفين، محمد علي محمدالحركة السنوسية وعلاقاتها بالقوى الإقليمية والدولية (1841 ـ 1912)، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة الموصل، كلية الآداب، 2004).
ـ مجيد، جهاد حسين تحليل الموقع السياسي الجغرافي التركي وأثره على أقطار الأمة العربية، رسالة مقدمة إلى جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا لنيل درجة دبلوم عالي في العلوم العسكرية (بغداد، 1989).
ـمحمد، وليد محمودالمشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية اليونانية (1960ـ 1974)، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الموصل، كلية الآداب، 1999).
ـمحمود، سيامند كريم تركيا والقضايا العربية 1945 ـ 1967، رسالة ماجستير غير منشورة ، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2004).

ب ـ باللغة التركية

1ـ الأطاريح

- Kurtulus , Berrak Orta dogu ulkelerine Turk is gucu akimi:Libya ve Suudi ArabistanOrnegi , doktora tezi, (Istanbul universitesi , sosyal bilimlerenstitusu , 1988).
- Mahli , Husnu Turk – Libya iliskileri: 20 yillik iliskilerin karsilikli ekonomikGelismelerekatkisi , doktora tezi, (Istanbul universitesi , sosyalbilimler enstitusu , 1990).
- Serif , Mehmet Ali Fuzuli ile Ahmet Sevki arasinda Leyla ve Mecnun edebi karsilastirma , yuksek lisans tezi , Bagdad , 1999.

ثالثاً: الكتب

أ ــ الكتب العربية

ـ اسبر، أمينأفريقيا والعرب، دار الحقائق (د. م، 1980).

ـ بريون، نوري عبد السلامقراءات في الاقتصاد الليبي 1968 ـ 1969، دار مكتبة الفكر (طرابلس،1971).

ــ بكر، عبد الوهاب" تركيا والصراع العربي الإسرائيلي"، في مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية من منظور عربي،ج1،معهد البحوث والدراسات العربية(القاهرة،1991).

ـ بن حليم، مصطفى احمد ليبيا انبعاث أمة 00 وسقوط دولة، منشورات الجمل (ألمانيا، 2003).

ـ بن موسى، تيسيرالمجتمع العربي الليبي في العهد العثماني: دراسة تاريخية اجتماعية، الدارالعربي للكتاب (ليبيا، 1988).

ـ الجاسر، محمد طه تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر (دمشق، 2002).

ـ الجمل، شوقي عطا اللهالمغرب العربي الكبير (من الفتح الإسلامي الى الوقت الحاضر) ليبيا ـ تونس ـ الجزائرـ المغرب الأقصى ـ (مراكش)، ط2، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات (القاهرة، 1997).

ـ جفال، مصطفى المواجهة العربية الأمريكية فوق سرت، دار الموقف العربي (قبرص، 1982).

ـ الجومرد والدباغ، اثيل ومثنى عبد الرزاق " التجارة الخارجية بين تركيا ودول المغرب العربي في ظل سياسات الاستقراروالتكيف الهيكلي"، في

عوني عبد الرحمن السبعاوي وآخرون، العلاقات العربية التركية، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، 1995).
- حطيط، عدنان المسألة القبرصية في المؤتمرات الإسلامية 1975 ـ 1990، د. م (بيروت، 1991).
- حقي، ممدوحليبيا كأنك تعيش فيها، دار النشر للجامعيين (بيروت، 1962).
- الحكيم، ساميإستقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة،دار العلم للملايين (بيروت، 1965).
- الحمصي، محمودخطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1980).
- حيدري، نبيلتركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945، (بيروت، 1986).
- خشيم، حسن علي صفحات من جهادنا الوطني، ط2، دار الفكر، (طرابلس، 1974).
- خضر، بشارةأوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1993).
- الداقوقي، ابراهيمصورة الأتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 2001).
ـ داهش، محمد علي " تركيا والمغرب العربي 1980- 1993 "، في عوني عبد الرحمن السبعاويوآخرون، العلاقات العربية التركية، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل، 1995).

ــ ـــــــــ في الحركـات الوطنيـة والاتجاهـات الوحدويـة في المغـرب العـربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، 2004)

ـدرويش، هدى العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربيـة منـذ قيـام دعوة يهود الدونمة1648 إلى نهاية القـرن العشرـين، ج2، دار القلـم (دمشـق، 2002).

ـدلي، خورشيد حسينتركيا وقضايا السياسـة الخارجيـة، منشـورات الكتـاب العـرب (دمشق، 1999).

ــ الرهـوان، رهـوان كتابـات عـلى هـامش العلاقـات التركيـة العربية،مطبعـة سبارتاكوس (بيروت،1990).

ـ الزاوي، الطاهر احمدجهاد الأبطـال في طـرابلس الغـرب، ط2، مطـابع عويـدات (بيروت، 1970).

ـ الزركلي، خيرالدين الأعـلام قـاموس تـراجم لأشـهر الرجـال والنسـاء مـن العـرب والمستعربين والمستشرقين،ج1، دار العلم للملايين (بيروت، 1979).

ـ زهر الدين، صالحالشرـق الأوسـط في حلـف المشـاريع التركيـة، مركـز الدراسـات الأرمنية (بيروت،1994).

ـ سعد الدين وعبد الفضيل، ابراهيم ومحمودانتقال العمالـة العربيـة: المشـاكل ـ الآثار ـ السياسات، مركز دراسات الوحدةالعربية (بيروت، 1991).

ـ سعيد، عبد المنعمالعرب والدول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت،1987).

ـ السيد، محمودتـاريخ دول المغـرب العـربي: ليبيـا ـ تـونس ـ الجزائـر ـ المغـرب ـ موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية، 2000).
ـ سيد احمد، عبـد القادرالاسـتثمارات الخارجيـة للـدول العربيـة المنتجـة للـنفط أهميتها وتوزيعها، معهد الإنماءالعربي (بيروت، 1977).
ـ شديد، يوسف بين السياسة والدبلوماسية ذكريات ومذكرات، دار النهار (بيروت، 2001).
ـ صايغ، يوسف عبد اللـه اقتصاديات العالم العربي التنمية منذ العـام1945، ج2، المؤسسة العربيةللدراسات والنشر (بيروت، 1984).
ـ ـــــــــ سياسات النفط العربية في السـبعينات فرصـة ومسـؤولية، المؤسسـة العربية للدراسات والنشر (بيروت، 1983).
ـ العتابي، عبد الزهرة شلشـتوجهات تركيـا نحـو أقطـار الخلـيج العـربي(دراسـة في الجغرافية السياسية)،مطابع دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، 2002).
ــ عتيقـة، عـلي احمـد الـنفط والمصـالح العربيـة 1972ــ 1987، مطـابع القـبس التجارية (الكويت، 1987).
ـ عثمان، السيد عوضالعلاقات الليبية الأمريكيـة (1940ــ 1992)، مركـز الحضـارة العربية للإعلاموالنشر (الجيزة، 1994).
ـ العطار، جواد تـاريخ البـترول في الشرـق الأوسـط 1901 ـ 1972، الأهليـة للنشرـ والتوزيع (بيروت، 1977).
ـ الفرا، محمد عليمشكلة إنتـاج الغـذاء في الـوطن العـربي، سلسـلة عـالم المعرفـة (21)،(الكويت،1971).

ـ فرجاني، نادررحل في ارض العـرب، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة (بـيروت، د. ت).
ـ فرجاني وآخرون، نادر التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسـات الوحـدة العربية (بيروت،1987).
ـ فرحان، نهى عبد الكريم الاقتصاد التركي، معهد الدراسـات الأسـيوية والأفريقيـة (ملغي)، سلسلة الدراساتالتركية رقم (9)، (بغداد، 1984).
ــ فشـيكة، محمـود مسـعود رمضـان السـويحلي البطـل الليبـي الشـهير بكفاحـه للطليان، دار لبنان (بيروت،1974).
ـ القاسم، صبحي نظـرة تحليليـة في مشـكلة الغـذاء في البلـدان العربيـة، مطـابع الشروق (بيروت،1979).
ـ القذافي، معمر ثورة الشـعب الليبـي، ج1-3، مطـابع الثـورة العربيـة (طـرابلس، 1974).
ــ ـــــــ الكتـاب الأخضرـ ط 23، منشـورات المركـز العلمـي لدراسـات وأبحـاث الكتابالأخضر (طرابلس، 1997).
ـ قنوص وآخرون، صبحيليبيا الثورة في 25 عاماً 1969 ـ 1994: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المطبعة الحكومية (طرابلس، 1995).
ـ كامل، عبد الكريم" الاقتصاد الـتركي"، في إبـراهيم خليـل احمـد وآخـرون، تركيـا المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل، 1988).

- كتانة، محمد سعيدالترك والعرب دراسة مختصرة لتاريخ علاقات الترك والعرب من العصور القديمة إلى أواخر القرن العشرين، مطبعة توشكى (أنقرة، 2001).
- كولوغلو وآخرون، اورهانالعلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت،1995).
- الكيلاني، هيثم تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية ـ التركية، دراسات استراتيجية، العدد(6)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي، د. ت).
- الماشطة، محمد علي عبد الكريم الطاقة ـ النفط واتجاهات الطلب حتى عام 1985، مطبعة الأديب البغدادية (بغداد، 1987).
- مراد، خليل علي "تركيا والأحلاف الغربية"، في إبراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة، دارالكتب للطباعة والنشر (الموصل، 1988).
- مركز البحوث والمعلوماتالملف الأول: تركيا، مركز البحوث والمعلومات (بغداد، د. ت).
- مركز البحوث والمعلومات الملف الثاني:الاقتصاد التركي 1979، مركز البحوث والمعلومات (بغداد، د. ت).
- المصراتي، علي مصطفسعدون الشهيد البطل، دار مكتبة الفكر (بيروت، 1964).
ــــــــــــالصلات بين ليبيا وتركيا التاريخية والاجتماعية، مطابع وزارة الثقافة والإعلام(طرابلس، 1968).
ــــــــــــغومة فارس الصحراء، منشورات مكتبة الفكر (طرابلس، د 0 ت).

ـ معوض، جلال عبد اللـه العلاقات الاقتصـادية العربيـة التركيـة، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (23)، (أبو ظبي، 1998).
ـ المهدوي، محمد المبروك جغرافية ليبيا البشرية، مطابع الثورة (بنغازي، د0 ت).
ــ ميخائيـل، هـنري أنـيس العلاقـات الإنكليزيـة الليبيـة مـع تحليـل للمعاهـدة الإنكليزية الليبية، المطبعة الثقافية (القاهرة، 1970).
ـ الناصري، خليل إبراهيم التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعـة الراية (بغداد، 1990).
ــ النعيمـي، احمـد نـوري تركيـا وحلـف شـمال الأطلسيـ المطبعـة الوطنيـة (عمان،1981).
ـ ـــــــ السياسة الخارجيـة التركيـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، دار الحريـة للطباعة (بغداد، 1975).

ــ نـور الـدين، محمـدتركيا الجمهوريـة الحـائرة: مقاربـات في الـدين والسياسـة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف (بيروت، 1998).
ـ الهيتي، احمد حسين علي "محددات الطلب على الطاقة في تركيـا للمـدة 1981-1996"، في قبيس سعيد عبد الفتاح وآخـرون، الاقتصـاد الـتركي والعلاقـات مـع العـراق مـؤشرات واتجاهـات، مركـز الدراسـات التركيـة (الإقليميـة حاليـاً)، (الموصل، 2000).

- ـــــــــــــــمقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل، 1994).
- يوفا، محمدتاريخ تقسيم قبرص في إطار الإحداث الدولية والعربية 1878-1974، دار طلاسللنشر والطباعة (دمشق، 1998).

ب ـ الكتب المعربة

- إحسان اوغلي، أكمل الدينالدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج1، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (استانبول، 1999).
- احمد، فيروز"النفوذ الإسلامي في تركيا: بين الضغوط واستجابة الدولة "، في نوبار هوفسبيانوآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة سامي الرزازوعدنان بدر ومجدي عبد الهادي، مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت، 1985).
- اسبوزيتو، جون. ل التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة، ترجمة قاسم عبدة قاسم، ط2، دار الشروق (القاهرة، 2002).
- أنور باشا مذكرات أنور باشا في طرابلس الغرب، تقديم وترجمة عبد المولى صالح الحرير،مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي (ليبيا، 1979).
- إيفانوف، نيقولاي الفتح العثماني للأقطار العربية 1516ـ 1574، ترجمة يوسف عطا الله، ط2، دار الفارابي (بيروت، 2004).
- بروشين، ن. أ تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة وتقديم عماد حاتم، مطبعة الإنشاء (دمشق، 1988).
- بريماكوف، الكسندرنفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، د 0 م (بيروت،1984).

- بير بيروكلو، بيرجتركيا في أزمة من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، مطبعة زد 57 (بغداد، 1983).
- تركيا في الصحافة الفرنسية، ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور، أوراق محفوظة لدىالباحث.
- حبيب، هنري ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية (ليبيا، 1981).
- خدوري، مجيد ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة مؤسسة، فرانكلين للطباعة والنشر (بيروت، 1971).
- رامزور، آرنست 0 أ تركية الفتاة وثورة 1908، ترجمة صالح احمد العلي، مؤسسة فرانكلين للطباعةوالنشر (بيروت، 1960).
- روسي، ايتوري طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، مطبعة الغريب (بيروت، 1969).
- ـــــــ ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، دار الثقافة (بيروت، 1974).
- ساحلي اوغلو، خليل من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق وقوانين، مركزالأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا)، (استانبول، 2000).
- سيزر، ديغو بازغلوسياسات تركيا الأمنية، مؤسسة الأبحاث العربية، دراسات استراتيجية الدراسة رقم(37)، (بيروت، 1981).

- شارفان وفينيه، روبير وجاك الغرب والظاهرة القذافية: دراسة حول المشروع الثوري الليبي المعالجة الغربية، ترجمة محمد مجذوب، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر(طرابلس، 1989).
- طوقسوز، مينا تركيا حتى عام 1992 هل ستفقد فرصة أخرى، ترجمة صلاح سليم علي، أرشيفمركز الدراسات الإقليمية (الموصل، 1991).
- غريمت وليبسون، ريتشارد و الن تركيا: صعوبات وآفاق، دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي، إدارة أبحاث الكونغرس الأمريكي، نشرة مؤسسة الأبحاث العربية، سلسلة دراسات استراتيجية (12)، (بيروت، 1980).
- لوتسكي، ف. ب تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار التقدم (موسكو،1971).
- المدني، سيد جلال الدينتاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، مطبعة العالم الإسلامي(طهران، 1993).
- ميكاكي، رودلفوطرابلس تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، معهد الدراسات العربيةالعالية (القاهرة، 1961).
- ناجي ونوري، محمود ومحمد طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، دار الفكر (طرابلس، 1973).
- نبلوك، تيم العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق ـ ليبيا ـ السودان، مركز دراساتالوحدة العربية (بيروت، 2001).
- يورك اوغلو، رتركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الإمبريالية، ترجمة فاضل لقمان، دار ابن رشد (بيروت، 1979).

ج ـ الكتب باللغة الإنكليزية

- Clark and others R. CThe ESL Miscellany, third edition, (USA , 2005).
- Co-authers Area hand book for republic of Turkey, U.S. Government printing office , (Washington, 1973).
-Co-authers The Middle East and north Africa1968-1969 , Europa publication
Limited, (London, 1969).
-__________
The Middle East and north Africa1972-1973 , Europa publication limited , (London , 1973).
-________
The Middle East and north Africa1974-1975 , Europa publicationlimited , (London , 1975).
- First , RuthLibya the revolution, Africana publishing company, (New York, 1974).
- Liel ,Alon ,Turkey in the Middle East oil , Islam and politics , translated by Emanuel Lottem , lynne rienner publishers (USA , 2001) ,www.rienner.com
- Miller andCetin , Duncanand CetinMigrant workers , wages and labor markets: emigrant Turkish workers in the federal republic of Germany , (Istanbul , 1974).
- Barker & Mclachlan , P& K.S. " development of the Libyan oil industry " , in: J.A.Allan ,Libya since independence economic and political development, crom helm (New yourk,1982).

- Wright , JohnLibya: Amodern history , crom helm , (London , n. d).
- Zindani , Abdul Wahid Aziz Arab politics in the United Nations , Sanaa university publications (Sanaa ,1977).

د ــ الكتب باللغة التركية

- Etut , Baskanligl 1911- 1912 Osmanli- Italyan harbi ve kolagasi Mustafa Kemal , (Ankara ,1981).
- Bolukbasi , Suha" Turkiye ve Israil: Mesafeli yakinliktanstratejik ortakliga " , Turkiyenin dispolitika gundemi kimlik , demokrasi , guvenlik , liberte yayiniari(Ankara ,2001).
- Cam , Esat" Turk- libya iliskilri cumhuriyet doneminde " , kitabinda, Nevzat Yalcintas ve baskalari ,Turk – libya iliskileri , (Istanbul , 1980).

- Yalcintas , Nevzat Turk – Libya iliskileri,Turk Libya dostluk dernegi (Istanbul,1980).

رابعا ــ البحوث

أ ــ البحوث باللغة العربية

ـ الابراشي، احمد إبراهيم " انتخابات قبرص وهزيمة الاتجاهات الوحدوية "، مجلة السياسة الدولية، العدد (22)، القاهرة، 1970.

ـ احمد، نازلي معوض " الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية "، مجلة السياسة الدولية، العدد (38)، القاهرة، 1974.

ـ أبو عامود، محمد سعد " العلاقات المصرية ـ الليبية من الصراع إلى المصالحة "، مجلة المستقبل العربي،العدد (133)، بيروت، 1983.

ـ الأعور، أمين" قبرص بين مكاريوس وإسرائيل "، مجلة بيروت المساء، العدد (56)، بيروت، 1974.

ـ الأفندي، نزيرة" الطائفية وعدم الانحياز في قبرص "،مجلة السياسة الدولية، العدد (32)، القاهرة، 1973.

ـ ـــــــ" واقع ومستقبل الاقتصاد الليبي "،مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد (1073)، القاهرة،1989.

ـ جلال الدين، محمد العوض " العمالة الوافدة إلى الأقطار العربية: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل "، مجلةالمستقبل العربي، العدد (74)، بيروت، 1985.
ـ حبيب، عبد العزيز محمد" أزمة الطاقة في تركيا "، مجلة الأمن القومي، العدد (1)، بغداد، 1985.
ـ حلباوي، يوسف " المشاريع العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي "، مجلة شؤون عربية،العدد (54)، تونس، 1988.
ـ الحلوة، ميشال" القذافي في قبرص المفاجأة لم تولد بعد "، مجلة الأسبوع العربي، العدد (1088)،بيروت، 1980.
ــ خشتويان، أ " الدور الاقتصادي الجديد للأقطار المنتجة للنفط في الشرق الأوسط "، ترجمة نجمالدين حبيب، مجلة النفط والتنمية، العدد (11)، بغداد، 1977.
ـداهش والسبعاوي، محمد علي وعوني عبد الرحمن" العلاقات الليبية التركية 1969 ـ1990 "، مجلة دراسات تركية، العدد (4)، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، الموصل، 1993.
ـ داهش، محمد علي، " عمر المختار وحركة المقاومة المسلحة في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي 1911 ـ1931 "، مجلة المؤرخ العربي، العدد (34)، بغداد، 1988.
ـ الرشدان، عبد الفتاح علي" العلاقات العربية التركية في عالم متغير "، مجلة التعاون، العدد (49)، الرياض، 1999.
ـ السبعاوي، عوني عبد الرحمن" تركيا وقيام الكيان الصهيوني "، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، ملفة رقم (12)، جامعة الموصل.

- سليم، نبيل محمد" الاتجاهات الرئيسية لسياسة الطاقة في تركيا "، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية،سلسلة البحوث الاقتصادية، ملفة رقم (13)،جامعة الموصل.
- شكري، نازلي " ديناميكية الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط "، مجلة السياسة الدولية، العدد(73)،القاهرة، 1983.
- شلبي، عبد الرحيم " تصفية القواعد العسكرية في ليبيا "، مجلة السياسة الدولية، العدد (19)، القاهرة، 1970.
- الشمري، مشرف وسمي " سليمان ديميريل: دراسة تحليلية لمواقفه وتوجهاته السياسية "، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة البحوث السياسية، جامعة الموصل.
- شمس، رياض " نمو مستمر للعلاقات التجارية التركية العربية، مجلة عالم التجارة، المجلد (17)،العدد (1)، لندن، 1982.
- القريشي- والسيد علي، رضا عبد الحسين غالي وعبد المنعم " العلاقات الاقتصادية العربية التركية: واقعاً وتوقعاً دراسة في الاقتصاد السياسيلعلاقات الجوار الجغرافي "، مجلة شؤون عربية، العدد (82)، القاهرة، 1995.
- صفوت، نجدت فتحي " موقف تركيا من قضية فلسطين "، مجلة المستقبل العربي، العدد (42)، بيروت، 1982.
- عبد الجابر، تيسير " انتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية نظرة مستقبلية "، مجلة النفط والتعاونالعربي، المجلد (12)، العدد (2)، بغداد، 1986.
- عبد الله، ثناء فؤاد" تركيا بين التصدع الداخلي واستراتيجيات الأطلنطي "، مجلة السياسة الدولية، العدد (63)، القاهرة، 1981.

ـ عزام، هنري " تنمية القوى العاملة في الجماهيرية العربية الليبية"، مجلة المستقبل العربي، العدد (67)، بيروت، 1984.
ـ العلاف، إبراهيم خليل " نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية الصهيونية 1948 ـ 1998 "، مجلة دراسات سياسية، العدد (2)، بغداد، 1999.
ـ العلوي، محمد جمال الدين " انتساب تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة "، بحث مقدم للمؤتمر الأول للدراسات التركية في مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً) بين 30 أيار ـ 1 حزيران 1989.
ـ الكين، سليم" العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والدول الإسلامية منذ عام 1970 "، ترجمة قسمة عزيز يوسف، سلسلة البحوث المترجمة رقم (24)، أرشيف مركزالدراسات الإقليمية، الموصل.
ـ لبكي، بطرس " العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة " مجلة المستقبل العربي، العدد (188)، بيروت، 1994.
ـلبيب، علي" الهجرة التونسية إلى ليبيا "، مجلة المستقبل العربي، العدد (47)، بيروت،1983.
ـمجلة البنوك" الاقتصاد التركي يستعد للخروج من دائرة الركود المزمن "، العدد (234)، لندن، 1986.
ـ محمد، صباح محمود " العلاقات العربية التركية "، مجلة الشؤون التركية، العدد (4)، بغداد، 1984.
ـ مراد، احمد " حول تأميم الملكية الأجنبية في الجهاز المصرفي الليبي "، مجلة المعرفة، العدد (111)، دمشق، 1971.

ـــمراد، خليـل عـلي" انعكاسـات الأزمـة القبرصـية الأولى (1963 ـ 1964) عـلى العلاقـات التركيـة الأمريكيـة"، أرشـيف مركـز الدراسـات الإقليميـة، سلسـلة البحوث السياسية رقم(105)، جامعة الموصل.
ـ مركز البحوث والمعلومات " الحكومـة الخامسـة والأربعـون "، مجلـة التقـرير الشهري، العدد (2)، بغداد، 1984.
ـ معوض، جلال عبـد اللــه" السياسـة التركيـة والـوطن العـربي في الثمانينـات "، مجلة شؤون عربية، العدد (62)، تونس، 1990.
ـ ـــــــــ " العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينـات"، مجلـة شـؤون عربية، العدد (88)، القاهرة، 1996.
ـ نعمة، كاظم هاشم " التعاون التركي ـ الإسرائيلي: قراءة في الـدوافع الخارجيـة "، مجلة المستقبل العربي، العدد (220)، بيروت، 1997.
ـ النعيمي، احمد نـوري " الموقـف الـتركي مـن أزمـة قـبرص بـين 1974- 1976 "، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد (2)، بغداد، 1977.

ب ــ البحوث باللغة الانكليزية

- Alexander , Nathan" Libya: The continuos revolution" ,Middle eastern studies(-) ,
Vol..17, No.2, 1981.
- Anderson , Lisa" Qadhdhafi and his opposition " , the middle east journal , Vol.40 , No.2 ,Washington,1986.
- Holley , Charles " Libyan foreign policy: consistent objectives and priorities but ..." , The Middle East , No.23 , London , 1976.
- Kirisci , Kemal " Post cold-war security and the Middle east " , Meria middleof international affairs , Vol. 1 , No. 2, 1997 east review ,www.meria.idc.ac.il\journal.
- Kologlu , Orhan " Turkish- Libyan relations (1945-1993) " , Turkish review of Middle East studies , Annual 1993 , No 7 , Istanbul , 1993.
- Owen , Roger"The Arab economies in the 1970s) , Merip reports , Vol.XI,No.8- 9 , 1981.
-The Middle East "Europa stays away from the anti-Libya show " , No.88 ,London , 1982 .
- The Middle East " New roads for Turkish / Libya co-operation" , No.6 , London , 1975.

ب ــ البحوث باللغة التركية

- Alp , Muharrem Sami" Libya ile Turkiya arasindaki anlasmalara bakis " , Ankara ticaret odasi dergisi , sayi (2) , Ankara , 1975.
- Kavas , Ahmet" Turkiye – Libya iliskileri" , stratejik ongoru ,sayi (6), 10 yti , Ankara , 2005.

خامساً: الدوريات

أ ـ المجلات باللغة العربية

اسم المجلة	مكان الصدور	المجلد	العدد	السنة
الأسبوع العربي	بيروت		(535) (536)(543)	1969
			(841) (842)(873)	1975
			(1010)	1979
			(1143) (1150)	1981
			(1199)	1982
الأهرام الاقتصادي	القاهرة		(497)	1976
			(938)	1987
البلاغ	الكويت		(124)	1971
البنوك	لندن		(237)	1987
بيروت المساء	بيروت		(7)	1975
التعاون الاقتصادي	أنقرة	(2)	(24)	1980
		(6)	(24)	1985
الدستور	لندن		(563)	1988
السياسة الدولية	القاهرة		(1)	1965
			(12)	1968
			(13)	1968
			(17)	1969
			(35)	1974
			(38)	1974
			(48)	1977
			(58)	1979

عالم التجارة	لندن	(12)	(9)	1977
		(12)	(5)	1979
		(14)	(10)	1979
		(17)	(2)	1982
عالم النفط	بيروت	(2)	(45) (37) (3)	1969
		(2)	(38)(37) (36)(11)	1970
		(3)	(4)	1970
		(3)	(31) (26)	1971
		(4)	(43)	1972
		(6)	(4)	1973
		(6)	(48)	1974
		(7)	(45) (27) (21) (9)	1975
		(8)	(2)	1975
		(9)	(37)	1977
		(10)	(20) (7)	1977
		(10)	(39) (37)	1978
		(11)	(28) (26) (22) (15) (45) (39)	1979
		(12)	(40)	1980
		(14)	(35) (20) (19) (9)	1981
		(15)	(33)	1983
المستقبل العربي	بيروت		(52)	1983
النفط والتعاون العربي	بغداد	(13)	(3)	1987
النفط والتنمية	بغداد		(4)	1979
الوطن العربي	باريس		(246) (237)	1981
			(300)	1982
و.أ.ع، مجلة الأخبار	بغداد		(315)	1981
			(27)	1982
و.أ.ع، نشرة الاقتصاد	بغداد		(46) (40)	1979
			(13)	1980

			(50) (38) (27)	1981 1982
و.أ.ع، نشرة الإنصات	بغداد		15 تموز 1980	
و.أ.ع، نشرة قضايا دولية	بغداد		(17) (18) (17)	1978 1981 1983

ب ـ المجلات باللغة الإنكليزية

Name	place	Vol	No	year
The Economist	London	(25)	(6885)	1975
The Meddle East	London		(6) (10) (11) (21) (44) (53) (76) (81) (88) (136)	1975 1976 1978 1979 1981 1982 1986
The Middle East journal	Washington	(28) (29) (30) (31) (33) (34) (35) (40)	(1) (4) (1) (4) (1) (2) (3) (2) (1) (3) (4)	1974 1975 1976 1977 1979 1979 1981 1986
Qu Ec Re of Libya …	London		3 rd quarterly 1 st quarterly 2 nd quarterly 3 rd quarterly 4 th quarterly 1 st quarterly	1979 1981 1982

			2 nd quarterly 3 rd quarterly	
Time	London	(101) (128)	(10) (11)	1975 1986

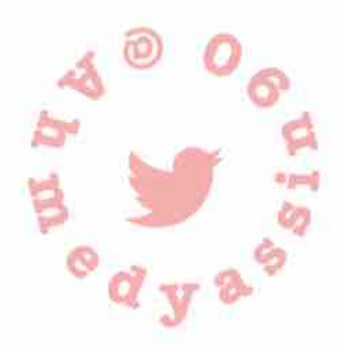
ج ــ الصحف

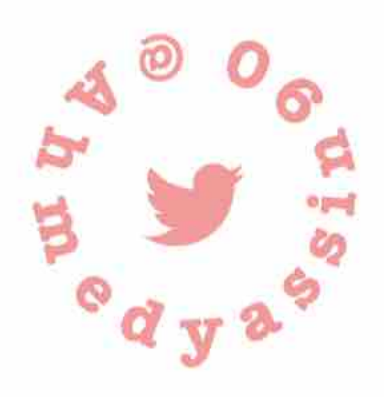
الجريدة	مكان الصدور	العدد	التاريخ
أضواء الأنباء	أنقرة	(13)	17 آذار 1987
		(47)	20 تشرين الثاني 1987
		(49)	4 كانون الأول 1987
		(15)	8 نيسان 1988
		(22)	27 ايار 1988
		(26)	24 حزيران 1988
		(36)	2 ايلول 1988
		(41)	7 تشرين الأول 1988
		(49)	2 كانون الأول 1988
		(1)	6 كانون الثاني 1989
		(26)	28 حزيران 1989
		(32)	10 آب 1989
		(36)	7 أيلول 1989
الجهاد	ليبيا	(1097)	10 كانون الأول 1976
الحرية	ليبيا	(767)	5 شباط 1970
السياسة	الكويت	(6280) (6364)	20 كانون الثاني 1986 15 نيسان 1986
الشرق	بيروت	(6605)	5 أيلول 1969

		(6608) (6629) (6637)	10 أيلول 1969 18 تشرين الأول 1969 3 تشرين الثاني 1969
القبس	الكويت	(4902) (5065) (5983)	4 كانون الثاني 1986 17 حزيران 1986 7 آذار 1989
المحرر	بيروت	(3824) (3849) (3855)	16 تموز 1975 10 آب 1975 16 آب 1975

سادساً ـ الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)

- www.ar.wikipedia.org /wiki /73
- www.awa-dam.org`
- www.gdhanalsaddat.com
- www.moqatel.com




@Ahmedyassin90





السيرة الذاتية



- الدكتور نبيل عكيد محمود المظفري
- مواليد سنة 1973 .
- محافظة نينوى – العراق .
- حصل على شهادة الماجستير من جامعة الموصل (دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958) سنة 2000 .
- حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة الموصل (العلاقات الليبية التركية 1969-1989 دراسة سياسية اقتصادية) سنة 2007 .
- له عدة بحوث منشورة ومقبولة للنشر في المجلات المحلية .
- يدرس حاليا في جامعة كركوك كلية التربية قسم التاريخ .
- عمل معاونا للعميد للشؤون الطلابية سنة 2003 .
- حاليا مقرر قسم التاريخ بكلية التربية جامعة كركوك .



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله - مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس : 5353402 6 962+ - خلوي : 95667143 7 962+

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن - E-mail: darghidaa@gmail.com



9789957480363